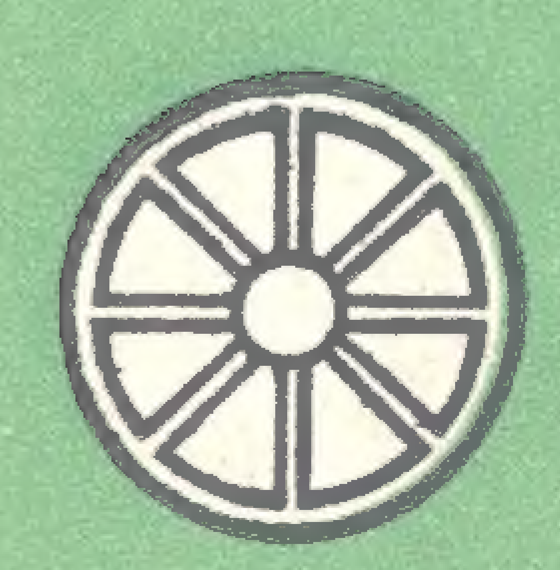
اندرياس جورج بابندريو

# الرأسمالية الاستبدادية



ترجمة:
الدكتور نوري الجزائري

دار الطليعة - بيروت

دراسات تقدمية ١

# الرأسمالية الاستبدادية

الطبعة الاولى
ايار (مايو) ١٩٧٣

اندرياس جورج پاپندريو

# الرأسمالية الإستبدادية

ترجمة :
الدكتور نوري الجزائري

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

# الفهرس

# مقدمة الطبعة العربية

يعالج هذا الكتاب طبيعة وفلسفة وأساوب عمـــل وتركيب القوى التـــي تتحكم بمصير العالم المعاصر . ولا شك ان موضوعا مثـــل هذا له علاقة وثيقة بمحنة الامة فـــــي المرحلة الراهنة من تاريخها . ان هذا هو السبب الذي دفعني لوضع هذا الكتاب في متناول القارىء العربي .

وعلى الرغم من ان الكتاب يخلص الى ان الرأسمالية الامبركية ذات نزعة تسلطية سافرة ، وان الاشتراكية السوفياتية هـــي الاخرى تسلطية ، يجب أن يكون واضحا ان المشكلة الاساسية التي تواجه الامم الضعيفة نسبيا او آنيا ليست مشكلة اختيار بين نظام ونظام بقدر ما هي مشكلة اختيار ستراتيجية الكفـــاح الظافر ضد التسلط الاجنبي والغزو المسلح . ان مسألة اختيار النظام الاجتماعي المناسب مسألة مهمة جدا ولها تأثير مباشر على طاقات المجتمع الدفاعية ، ولكنها مسألة داخلية ومسألة اخلاقية ومسألة ليس لها حل بمعادلة رياضية نظرا لانها تتعلق بمصالح الافراد كافة ومقاصد المجتمع بأسره . وهكذا فان الخلاف حول النظام الاجتماعي المناسب يجب ان يكون متوقعا ويجب الا يؤدي

الى اي عمل من شأنه مساعدة العدو المشترك . ان ادراك ذلك من واجب القيادات السياسية بالدرجة الاولى ولكنه ايضا من واجب جميع اعضاء المجتمع .

ان سياسات الدول الكبرى لفرض سيطرتها على الدول الصغرى ، حتى وان اقتضى ذلك العدوان المسلح المباشر او غير المباشر . ليست سياسات طارئة ، وانما مذاهب تدعمها نظريات متقنة واقتصاديات ثرية وجيوش قوية ورجال اعمال وساسة ودبلوماسيون وخبراء على درجة كبيرة من الدهاء والسفسطة والدجل . ان هذه الحقيقة اصبحت من الوضوح في السنوات الاخيرة بحيث جعلت حتى دول اوربا الغربية ، التي هي اقوى بكثير من البلدان العربية ، تشعر بأنها لا تستطيع الدفاع عن استقلالها السياسي والاقتصادي منفردة ، وانما من الضروري ان تخطو ــ وقد بدأت تخطو ــ خطوات واسعة وسريعة نحو اوربا المتحدة . هذا بالنسبة لدول اوربا الغربية . اما بالنسبة للأمة العربية فأنها لا تستطيع الدفاع عن استقلالها السياسي والاقتصادي وهي مجزأة ، بل حتى وجودها مهدد تهديدا خطيرا ما لم تتوحد . ان ادراك وتحقيق ذلك من واجب القيادات السياسية عادة . ولكن القيادات السياسية، في افضل الاحتمالات، لا تحتكر الحكمة ولا تتمتع بالعصمة ، الامر الذي يدعو الى اضطلاع الفرد بمسؤولياته القومية واصراره على سياسات معينة في حالة اخفاق القيادات السياسية في مسؤولياتها ، وخاصة في وقت الازمات والمخاطر الكبرى .

ان كل فرد من افراد الامة العربية وكل من يرتبط مصيره بمصير الامة العربية وكل شبر من أرجاء الوطن العربي يواجه في المرحلة الراهنة عدوانا مسلحا من قوى خارجية لا يمكن وقف عدوانها ما لم يجر دحرها ، ولا يمكن دحرها ما لم تعبىء الامة العربية جميع طاقاتها البشرية والمادية . وهكذا فقد يدعو البعض الى الوحدة العربية نتيجة شعور قومي وحسب ، وقد يتخوف

البعض من نتائجها نتيجة اعتقاد سياسي معين او لسبب مشروع او غير مشروع . ولكن مهما كانت نقاط الاتفاق او الخلاف حول وحدة الامة العربية . ومهما كانت حقيقة التناقضات داخل البلاد العربية . ومهما كان اجتهاد القيادات السياسية . فان من واجب الجماهير العربية المطالبة بوحدة البلاد العربية . بل الاصرار عليها. كضرورة لا بد منها للدفاع عن النفس وحق الوجود المقدس . ان فاجعة الاخفاق في تحقيق ذلك تكمن في حقيقة ان عجلة التاريخ لا تنتظر — ولا تغفر .

***

لقد حاولت نقل الكتاب من الانكليزية الى العربية بأمانة . ونظرا لصعوبة ترجمة عدد قليل من التعابير الانكليزية الى العربية نصا ، فقد قمت بترجمة المعنى بدلا من النص وذلك بعد التشاور مع المؤلف .

اني مدين بالشكر العميق الى اخي وأستاذي الدكتور خيري الدين حسيب ، من جامعة بغداد ، لتسهيله عملية نشر الكتاب بالعربية . يسرني ان اشكر المؤلف ودار النشر الانكليزية لموافقتهما على ترجمة الكتاب الى العربية ، ودار الطليعة التي اخذت على عاتقها نشر الكتاب ، والدكتور وليم ميخائيل ، من جامعة القاهرة، والسيد جون ابراهيم ، القنصل اللبناني في تورنتو ، لمساعدتهما.

**نوري الجزائري**
**تورنتو في ٢٧ شباط ١٩٧٣**

# مقدمة الطبعة الانكليزية

ان الموضوعات الرئيسية في هذا الكتاب كانت قد تبلورت لديّ عبر عدد من السنين وذلك خلال ادراكــــي بقوة وباضطراد الضحالة المحزنة للمفاهيم والادوات التحليلية التي في حوزتــي ـكاقتصاديـ لفهم حقائق وتركيب القوى التي تسيطر على الحياة ني المجتمع الغربي المعاصر حتى ولو بشكل محدود .

لقد نجحت اجيال من الاقتصاديين التقليديين ني بناء اطار منطقي مهيب حقا لتفسير الظواهر الاقتصادية تفسيرا موحدا . وحيثما تكاملت وحدة هذا الاطار ودقته منطقيا وجماليا، اصبحت ضحالته لتفسير العمليات الاجتماعية في العالم الذي نعيش فيه ، التي هي من حيث الجوهر تطورية وتقع تحت سيطرة الاقوى ، واضحة جدا . ان وجهة النظر هذه لم تعد مقتصرة على فئـــة صغيرة محدودة متشككة من الاقتصاديين المحترفين، وانما يتبناها جيل جديد من الاقتصاديين وفئة متزايدة من المحترفين الذيـن يهتمون بالسياسة الاقتصادية ، بالاضافة الى فئات المثقفين التي تلعب دورا قياديا في تقرير شكل مجتمعات الدول النامية .

لقد قمت في هذا الكتاب باكثر من مجرد التنفيس عن تلك

الشكوك والمخاوف . في الحقيقة حاولت رسم صورة تقريبية ومختصرة للقوى الاقتصادية نفسها في«عاصمة» Metropolis الغرب ، الولايات المتحدة الاميركية .

وحتى نظرة عابرة الى الكتاب سوف تشير الى ان التفسير الذي اقدمه يختلف جذريا عن التفسير التقليدي . ان تفسيري وان كان راديكاليا فانه ليس وفقا لأي مذهب من المذاهب . اني اكثر علما بحدود فهمنا للمجتمع المعاصر من ان اسمح لنفسي بالانغماس في اقتراح نظام تفسيري ضيق كبديل . لقد كتبت هذا الكتاب آملا ان يساهم في مناقشة جدية تساعد على تقديم فهمنا للراسمالية الحديثة ويسهل بحثنا عن بدائل مفيدة ومقبولة اجتماعياً .

اود الاعراب عن تقديري لزملائي وطلابي في جامعة يوركالذين ساهموا ، من حيث يعلمون او لا يعلمون ، في بلورة افكاري ، وبصورة خاصة اود ان اشكر صديقي الحميم ستانلي شاينبوم الذي حثني على مشروع كتابة هذا الكتاب ، وريشارد باركر ، من كلية ماجدلن ، جامعة اوكسفورد لتعليقاته واقتراحاته القيمة .

كما اني مدين بالشكر الى مارغريت بابندريو لقراءتها باعتناء مسودة الكتاب ومساهماتها الكثيرة في محتوى وأسلوب الكتاب بشكله النهائي .

**كنك سيتي ، انتاريو**
**٢٨ - ١١ - ١٩٧١**

**اندرياس بابندريو**

# تشويه الرؤية

ان النمو المدهش للعلوم الاجتماعيـــة ـ خاصة الاقتصاد ـ ساعد على ابهام وتشويه رؤيتنا وفهمنا للعمليات الاجتماعية التي نحن جزء منها اكثر مما ساعد على توضيحها . ان تشويه تصورنا للمجتمع المعاصر له جذور كثيرة . احدها يمكن ارجاعه الى الجمود العلمي . فبعد ان طورت في الماضي مجموعة من الادوات والمفاهيم التي قد تكون صالحة لتفسير سلوك وتقييم أنجاز مجتمع الامس، استمررنا بدون احساس باستخدام هذه الادوات والمفاهيم في محيط اجتماعي مختلف تماما . وهذا يبدو صحيحا ليس فقط بالنسبة للتفسيرات التقليدية ، وانما لحد معين بالنسبة ايضا للكثير من الانتقادات الراديكالية «للنظام» . وجذر آخر يمكـــن ارجاعه الى الحدود الاعتباطية لمختلف العلوم الاجتماعية . كـل علم ـ اقتصاد ، سياسة ، اجتماع ، الخ ـ اقام اسوارا متماسكة حول البقعة التحليلية والتطبيقية التي يدعيها . والمهني الناجح بالنسبة للمعايير المطبقة بشدة هو من يعمل ضمن نطاق مشاكل تقليدية . ولكن العمليات الاجتماعية لا يمكن دائما تجزئتها وفصلها بصورة فعالة في حقول اعتباطية ضمن تركيب العلوم الاجتماعية.

أن هناك مشاكل مهمة فيما بين الإدوات التحليلية وضمن مجالات نم تطرق بعد . وهناك جذر ثالث ؛ الجذر الاساسي لقصر النظر الاجتماعي. فالرؤية الواضحة والتحليل الثاقب للنظام الاجتماعي. اي نظام اجتماعي - يقترنان بشكل قلما يمكن تجنبه بالنقـــد الراديكالي ، وهذا دواء لا يجترعه اي نظام اجتماعي ، باستثناء جرعات صغيرة جدا . ان عملية انتقاء القادة الذيـن يرسمون أسلوب ومسيرة العمل في العلوم الاجتماعية ؛ مكيفة تكييفا رائعا لاستثناء أولئك الذين يمارسون النقد الراديكالي . او ابعادهم الى الهوامش . وهكذا ، ما عدا الفترات الثورية حقا؛ تصبح الاساليب التقليدية واللاانتقادية من حيث الاساس في النظر الى المجتمع سائدة ، بل تصبح مذاهب .

اني سأجادل في هذا الكتاب بأن التفسير والتحليل والتقييم السائد للرأسمالية المعاصرة متحيز ايديولوجيا . اني لا أدعي زيف من يعتقد بالمعتقدات السائدة . تماما على العكس . ان هـــذه المعتقدات حقيقية ومتماسكة ؛ ولو لم تكن كذلك لكانت قد كونت ايديولوجية ضحلة . ولا شك ان موقفي ينطوي على خطر الاتهام بأني دعي . اذ الاقتراح بأن التفسير التقليدي للرأسمالية المعاصر متحيز ايديولوجيا ، ومن ثم يدل على قصر نظر ؛ قد يفسر بأني اعتبر رؤيتي افضل من رؤية الآخرين . اني لا أدعي ذلك . اني بالاحرى سألخص تفسيرا جديدا ، تفسيرا يختلف تماما عـــن التفسير التقليدي .

وعلى الرغم من اني استمددت كثيرا من النقد والتحليـــل الراديكالي، فان هذا الكتاب اكثر من مجرد مختارات من المطبوعات الراديكالية المعاصرة . اني اعتقد ان هذا الكتاب يقدم تحليلا موحدا جديدا ونظرة الى الرأسمالية المعاصرة ، خاصة الرأسماليـــة الاميركية ، داخل الولايات المتحدة وخارجها . ولم اقيد نفسي بتحليل اقتصادي فقط ، بل حاولت قدر ما يسمح بذلك وعيي وتدريبي شمل مظاهر كثيرة للعمليات الاجتماعية ذات العلاقة .

وبالطبع هناك مظاهر كثيرة للمجتمع الرأسمالي المعاصر كان لا بد لي من اهمالها ، خاصة تلك المظاهر ذات الابعاد الحضارية والسيكولوجية وذات العلاقة بتركيب المجتمع ومكوناته .

ان ستراتيجية الكتاب واضحة وبسيطة . الفصل الاول «أسطورة راسمالية السوق» عبارة عن نقد للتفسير الشائع للاقتصاد الرأسمالي المعاصر . لقد حاولت عرض وجهة نظري بشكل يسمح للقارىء العام فهم وجهة النظر التقليدية وتسمح له بأن يدرك جيدا نواقصها ومحدوديتها . اني أحث القارىء غير المتخصص على قراءة ذلك الفصل وعدم تركه وان بدا معقدا لغير المتخصص . ومن حيث الاساس ثمة موضوعان في الفصل كافة. الموضوع الاول حول اثم الاقتصاديين لتطبيقهم على محيطنا الاقتصادي والاجتماعي استنتاجات مستمدة من محيط نظري مجرد يختلف تماما ، الامر الذي ساعد على تطوير وترسيخ أسطورة الكفاءة المزعومة لميكانيكية السوق في توظيف المصادر النادرة للرأسمالية المعاصرة – في حين الحقيقة هي ان تلك الكفاءة هي من خصائص نظام سوقي قلما يشبه الرأسمالية المعاصرة .

الموضوع الثاني هو أن الاقتصاد الرأسمالي المعاصر في الحقيقة ليس اقتصاد سوق ، على الاقل ليس بالمعنى الذي يستخدم به اصطلاح السوق .

ولكن ان لم يكن اقتصاد سوق ، وان لم تكن رأسمالية السوق، فما هو ذلك النظام ؟ في فصل بعنوان «وجهة نظر ماركسية محدثة حول العاصمة الرأسمالية» اعرض واحدا من التفسيرات المكنة – واقصد بذلك وجهة النظر الماركسية المحدثة مثلما يقدمها باران وسويزي القائلة بأن الرأسمالية المعاصرة يمكن فهمها جيدا كرأسمالية احتكارية . اني اجد الكثير في وجهة النظر الماركسية المحدثة صحيحا ، بيد اني اناقش اختلافا رئيسيا وحقيقيا في الفصل اللاحق . ان ذلك الاختلاف هو ببساطة ما يلي : الماركسيون المحدثون يتبنون وجهة النظر التقليدية التي تعتبر الرأسمالية

المعاصرة من حيث الاساس اقتصاد سوق. اني لا اتبنى ذلك ـ وهذا حقا هو الموضوع الرئيسي في الكتاب . ويجب ان اذكر بصورة عابرة اني خلال عرضي لوجهة النظر الماركسية المحدثة حاولت اعادة صياغة مفاهيم الفائض والتبذير الاجتماعي بشكل مفيد .

الفصل الثالث بعنوان «الرأسمالية الاستبدادية : الاقتصاد» يبدأ بمناقشة التفسير التكنوقراطي لارأسمالية المعاصرة الذي قدمه غالبريث في كتابه «الدولة الصناعية الجديدة» . ان هذا التفسير يختلف جدا على الرغم من أوجه الشبه الكثيرة ، عن وجهة النظر الماركسية المحدثة . ان تأكيد غالبريث على التخطيط بواسطة الجهاز التكنوقراطي ، يوحي بالموضوع الاساسي في الفصل : تكوين المعالم البارزة للنموذج الاقتصادي للراسمالية الاستبدادية، ذلك النموذج الذي يعنى بتفسير تركيب وسلوك الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ـ وحسب هذا التفسير ان ميكانيكية السوق هي في طريقها لتصبح اداة لتجعل التخطيط عملية خاصة وغير ممركزة ، يقوم بها مدراء الشركات . السيادة ليست للمستهلك وانما للشركات التي تساهم في مباريات عظيمة مع قادة العمال والدولة . ان توظيف مصادر الانتاج يجري عن طريق السوق ولكن ليس بواسطة السوق . وهكذا فالتخطيط يصبح احد مميزات الرأسمالية المعاصرة ، ولكن ليس تخطيطا اجتماعيا . بالاحرى انه تخطيط يقوم به مدراء الشركات بحثا عن اقصى ربح ممكن . ومن الواضح ان الرأسمالية الاستبدادية في هذا الكتاب استبدادية بدون اي محتوى خيري (ما عدا ربما من وجهة النظر الاوتوقراطية). ان التخطيط الخاص لا يجري وفقا لمصلحة المستهلك وانما لمصلحة النظام ، وهكذا فالمقصود بالرأسمالية الاستبدادية هو مظهر السيطرة الاوتوقراطية ، سيطرة «الاخ الاكبر» التي ترافق العملية .

الفصل الرابع «الرأسمالية الاستبدادية : الدولة» مكرس لاستطلاع العلاقة بين راسمالية المدراء والادوات التنفيذية التي

تكون الدولة . ومن اجل توضيح تلك العلاقة ضمن اطار تاريخي وتحليلي - قمت بفحص متناسق للمعاني والروابط بين مفاهيم الدولة والطبقة الحاكمة والفئة المنتفعة في المجتمع . الاستنتاجات ليست مدهشة . ان قمة نظام القوة في المجتمع هي الاقتصاد واما الدولة في المجتمع الاساسي النموذجي - مجتمع الولايات المتحدة، فتحتلها فئة المدراء الرأسماليين . غير ان تلك الفئة لا تقف وحدها - بل تقف الى جانبها قيادة الدولة المعنية بادارة الامن القومي . وهؤلاء عادة لا يختلفون عن مدراء الشركات . لانهم اعضاء في نفس الطبقة الاجتماعية التي ينتقى منها مدراء الشركات . اما المساهمون الآخرون - ولو انهم يلعبون دورا تبعيا، فانهم من امثال لانتهازيين (قادة العمال المتزجين بالطبقة المنتفعة) وخبراء الامن والعلوم العسكرية (العلماء الذين وضعوا انفسهم في خدمة النظام) . وهكذا فالدولة في الرأسمالية المعاصرة تخدم الفئة المنتفعة من النظام والطبقة الحاكمة المسيطرة.

ان وجود مدراء الامن القومي في مراكز بارزة بين الفئة المنتفعة ليس عرضا . اذ ان الرأسمالية المعاصرة توسعية بشكل اعتدائي ومن ثم فانها امبريالية وعسكرية . الفصل الخامس بعنوان «التعايش السلمي والثورة المضادة» يعالج بصورة رئيسية السياسة الخارجية لعاصمة الرأسمالية ، الولايات المتحدة ، خلال مراحل تطور منطق التعايش السلمي مع الدولة الاشتراكية الكبرى - الاتحاد السوفياتي . ولكن الاكثر اساسا وديمومة من ذلك هو موضوع الثورة المضادة الذي يعتبر التفسير السائد لاضطلاع الولايات المتحدة بدور الامبريالي المعني بالمحافظة على الامن .

ان الطابع التوسعي للرأسمالية المعاصرة ليس عسكريا بشكل رئيسي ، وانما بالاحرى انعكاس لقوانين حركة النظام الاجتماعي ككل ، تلك القوانين التي تميل لتولد في كل مكان على وجه الارض تركيب علاقات اجتماعية لدعمها في الوطن الام . وهكذا فالفصل

السادس مكرس للتجارة الجديدة . المظهر الكوني للرأسمالية المعاصرة . ان الشركات التي لها فروع خارج الوطن الام هي معهد واداة النظام في تحقيق الاستسلام الصامت للدول التي تعتبر بمثابة مستودعات الامبراطورية المتوسعة . ومن هذه الناحية فان المفهوم الغربي «لتنمية» بلدان العالم الثالث ما هو الا مخطط محكم لضم تلك البلدان في التركيب الامبريالي . وعلى العكس من ذلك فان السعي المخلص من اجل التطور الاجتماعي والاقتصادي . مثلما تعبر عنه الثورات القومية في العالم الثالث . سيخلق لتلك الدول فرصا تختلف تماما عما يمكن توفره في ظروف مغايرة . وان هذا السعي يدعو . بوجه عام . الى صدام مع الفئة المنتفعة التي تسيطر عليها العاصمة الرأسمالية . ان هذا السعي متشخص في التحرر الوطني الذي يقدم العمل السياسي على العمل الاقتصادي .

هل يوجد تاريخيا بدائل ممكنة للرأسمالية المعاصرة ؟ ان هذا هو الموضوع الرئيسي للفصل التكهني الاخير حول التخطيط الاجتماعي . ان انتباهنا سيركز اول الامر على التجربة السوفياتية الضخمة . هل الاشتراكية السوفياتية بديل مرغوب فيه للرأسمالية المعاصرة ؟ ان نظرة عابرة تشير الى ان الاشتراكية السوفياتية هي الاخرى استبدادية ــ انها اشتراكية الى حد كبير او صغير بالمعنى السطحي فقط ، وهو ان مصادر الانتاج تملكها وتسيطر عليها الدولة التي هي الاخرى تسيطر عليها طبقة جديدة: بيروقراطية الحزب القوية . ان البحث عن نوع من المجتمع يمكن ان يحقق فيه التخطيط الاجتماعي ــ اي السعي الواعي لاهداف اجتماعية واضحة دون سيطرة فئة معينة ، سواء كانت تلك الفئة مجموعة من البيروقراطيين او اي نوع آخر ــ يقودنا الى مفهوم المجتمع الاشتراكي الذي يتميز باللامركزية الاقليمية . لقد رسمت الخطوط العريضة لصورة نظام اجتماعي يكون فيه الانسان سيدا وليس فريسة للمحيط الاجتماعي .

## الفصل الأول

# اسطورة رأسمالية السوق

ان ايمان الرجل العام في الغرب بقدرة اقتصاد السوق على الحياة كان قد تعرض الى اهتزاز عنيف اثر تجربة الثلاثينات عندما تسبب الكساد الشديد والمتواصل في بطالة كبيرة وافلاسات عديدة في المشاريع . وقد ادى ذلك الى اصلاحات جذرية في الولايات المتحدة تحت راية «نظام روزفلت الجديد» (New Deal) واضرام نيران الفاشية في القارة الاوربية . وليس من الممكن ان نعلم بالتأكيد ما اذا كان «النظام الجديد» قد استعاد العمالة التامة وازدهار نشاط الاعمال لان الحرب العالمية الثانية وفرت حلا كاملا لجميع المشاكل المتعلقة بالكساد والتي احاقت بدول الغرب غير الفاشية. في الحقيقة ان مشكلة الكساد كانت قد انعكست فجأة ، حيث ان التعبئة الشاملة في حرب «الاستسلام غير المشروط» جعلت ندرة مصادر الانتاج تؤكد وجودها بشكل مثير ومفاجيء .

وليس من المدهش ان تجربة الثلاثينات خلقت نزاعا حادا مع المذهب الاقتصادي السائد . اذ نرى الاقتصاد الارثوذكسي (او ما يسمى الآن بالنموذج الكلاسيكي المحدث) ان البطالة الاجبارية لمصادر الانتاج يمكن فقط أن تنتج من «احتكاكات» و«عدم مرونة» او «لزوجة» في اثمان تلك المصادر . وحسب هذا التحليل ليس هناك اي مجال لتفسير البطالة كمظهر مستمر او كمظهر من مظاهر توازن اقتصاد السوق . وليس من المدهش ايضا ان تكون السياسات التي تستهدف مكافحة البطالة قد اقيمت على دعائم معادية للعمال ونقاباتهم . اذ كان من الطبيعي المجادلة بأن المسؤولية تقععلى عدم مرونة الاجور النقديةنحو الانخفاض ــ وتقع هذه، هي الاخرى، وفقا للمذهب السائد، على مسؤولية النقابات.

هذا هو المحيط الذي ولدت فيه ثورة كينز في التفكير الاقتصادي . ووجهة نظر كينز حول عدم ما يكفل الاستخدامالتام لمصادر الانتاج في الاقتصاد السوقي اصبحت المذهب المقبول . فلم يعد اي اقتصادي يستغرب حقيقة استمرار البطالة على صعيد قومي رغم استعداد العاطلين للعمل بالاجور السائدة . وليس هناك سوى حفنة من الاقتصاديين مستعدة للجدل بأن انخفاض الاجور سيؤدي لانخفاض هذا النوع من البطالة .

ان الاستنتاجات الاساسية للتحليل الكينزي لسياسة العمالة التامة بسيطة جدا . يوجد مستوى للطلب الكلي الفعال يكفي لامتصاص الناتج الكلي للاقتصاد فقط في حالة العمالة التامة . ان التوصل الى هذا المستوى للطلب الكلي الفعال لا يمكن تركه لاهواء السوق . وهكذا تصبح ادارة الطلب الكلي الفعال وظيفة اولية من وظائف الحكومة المركزية .

ان التحليل والسياسة الكينزية لا تتحدى أسس السياسة والمذهب الارثوذكسي ، حيث انها لا تعترض على الدور الرئيسي لميكانيكية السوق في توظيف مصادر الانتاج بين استعمالات متنافسة ودور السياسة الذي اعطي للحكومة المركزية وان كان

مهما فانه دور ثانوي ــ ليس اكثر اهمية مثلا من دور الجهـــاز الحراري الذي ينصب للمحافظة على درجة حرارة ثابتة . ان دور الحكومة في السياسة الكينزية دور تصحيحي من حيث الجوهر .

في السنوات الاخيرة بدأ ايمان الاقتصاديين بالدور التصحيحي للحكومة المركزية يهتز . اذ نجد ، اولا ، ان بطالة مصادر الانتاج على صعيد قومي لا تستجيب على ما يبدو للعلاج التقليدي . ان توليد مستويات اعلى من الطلب الكلي لا يمتص البطالة في الاحياء الفقيرة او بين فئات معينة «مستثناة» ، سواء أكان استثناء تلك الفئات على أسس السن أو الثقافة او اللون او اللغة او الدين . ان هذا النوع من البطالة الذي لا يمكن ازالته باجراءات السياسة الكينزية ، اصبح يسمى بالبطالة «التركيبية» . ان اصطلاح البطالة التركيبية يشير الى ادراك عدم نجاح ميكانيكية اقتصاد السوق نجاحا تاما في توظيف مصادر الانتاج .

وهناك مشكلة اخرى مختلفة من السياسة التصحيحية نجمت عن فرض متطلبات أهداف معقدة على ميكانيكية السيطرة المركزية (الحكومية) . فاذا كان المطلوب من تلك السياسات ضمان العمالة التامة فانها قد تنجح نجاحا فيه الكفاية (طالما ان البطالة ليس من النوع التركيبي) . ولكن اذا كان المطلوب من تلك السياسات ضمان العمالة التامة واستقرار الاسعار ، ففي هذه الحالة يتولد ضغط على ميكانيكية السيطرة المركزية الى درجة الانهيار . ليس فقط تحقيق العمالة التامة بدون تضخم من الامور المتزايدة الصعوبة ، وانما ايضا في الاقتصاديات الصناعية الكبيرة في الغرب حاليا يبدو ان نسبة عالية من البطالة تسير يدا بيـــد مع التضخم . والاقتصاديون في هذه الحالة ايضا مرغمون على البحث عـــن اسباب تركيبية اكثر عمقا. وعلى العكس من مشكلة الاحياء الفقيرة والفئات المستثناة ، يبدو هذا النوع من الصعوبة التركيبية انه يشمل العملية الاقتصادية بأجمعها . في الحقيقة يبدو ان ذلك ينطوي على شكل اساسي لعملية توظيف مصادر الانتاج في اقتصاد

السوق .

والمرء لا يحتاج للتأكيد على حقيقة وجود اسباب اخرى ملحة لاعادة النظر جديا في ميكانيكية السوق . ان التأثيرات الجانبية السلبية للنشاط الصناعي على محيط الطبيعة هي مصدر قلق للحكومات والمواطنين على السواء . وهناك شيء آخر اكثر تعقيداً ولكنه ليس اقل اهمية ، وهو القلق من نوعية ظروف الحياة التي تسفر عنها «اليد الخفية» التي هي بمثابة القوى المنسقة في اقتصاد السوق . على اية حال ، ان اعادة النظر في ميكانيكية توظيف مصادر الانتاج ، قضية معقدة جدا لانها على صلة وثيقة بايديولوجية (اي مجموعة من المعتقدات الحقيقة لتبرير ودعم مجموعة من المؤسسات الاجتماعية) طورت خلال قرنين من الزمن. اولا ، انها ترتبط ارتباطا وثيقا في العالم الغربي بمفهوم الحرية وبعدم الثقة بالسلطة المركزية ، وبالمؤسسات الديمقراطية ، وان لم يكن هناك في الحقيقة من برهن على ضرورة الروابط المنطقية (وليس مجرد التاريخية) بين هذه الظواهر . ان هذا الايمان بأن اقتصاد السوق شرط ضروري او كاف للمجتمع الحر هو بحد ذاته مصدر مهم للتحيز الايديولوجي .

ولكن هناك مصدر آخر وثيق الصلة لمثل هذا التحيز . كيف نعرف خصائص ميكانيكية السوق ؟ من الواضح عن طريق النموذج التحليلي لتوظيف مصادر الانتاج الذي يشرحه الاقتصادي بالاشارة الى اقتصاد سوقي نظري . هناك سؤالان يتبادران الى الذهن على الفور . اولا ، هل يحق لنا ان نطبق استنتاجات حول انجازات ميكانيكية السوق المستمدة من محيط نظري على انجازات تلك الميكانيكية في محيط الاقتصاد الراسمالي المعاصر ؟ وان لم يكن يحق لنا ذلك فما هي النتيجة المتضمنة بالنسبة لدور السوق او المؤسسات الراسمالية ؟ ثانيا ، هل ان النموذج الذي يقدمه الاقتصادي حول الاقتصاد السوقي مناسب لتحليل وتقييم سلوك وانجاز الرأسمالية المعاصرة ؟ بتعبير آخر ، هل نستطيع فهم

الصفات الاساسية للراسمالية المعاصرة في حين نتمسك بكونها اقتصاد سوق ؟ ان هذا الفصل مكرس الى نظرة سريعة على التحيز المنبثق من الاسلوب الذي يعالج به الاقتصاديون هذه المشاكل .

**الكفاءة الاقتصادية :**

يلخص روبرت دورفمان جيدا في كتاب استهلالي بعنوان (الاثمان والاسواق) ما يجعل الاقتصاديين يعتقدون بالمساهمة الفريدة لاقتصاد السوق في التنظيم الاجتماعي : «ان الفكرة الاساسية حول الاقتصاد السوقي الحر ، على الرغم من تداخلها، بسيطة جدا . انها فكرة السيطرة غير المركزية للاقتصاد عن طريق وحدات في القاعدة ذات احجام قابلة للادارة ، بالازدواج مع طريقة كفوءة جدا لبث الاعلام بين الوحدات غير المركزية ، وطريقة فعالة جدا تحفز تلك الوحدات على انجاز وظائفها بكفاءة» .

ان الطابع المركزي حقا لاقتصاد السوق هو نظام الاعلام الممثل بالدور التوجيهي للاثمان في العملية الاقتصادية اللامركزية . اذ بالنسبة لكل وحدة واحدة (سواء كانت وحدة استهلاك ام وحدة اعمال) تقع اثمان السلع التي تشتريها وتبيعها خارج سيطرتها . ان هذه الاثمان معطاة ، وبمثابة معلومات عامة متوفرة لجميع المساهمين في المباراة الكبرى . ولكن ولو ان الوحدات منفردة لا تستطيع عن طريق مبيعاتها ومشترياتها التأثير على اي من الاثمان، فان هذه الاثمان تتأثر بالاجراءات المستقلة لمجموعات المساهمين في السوق . كل الاثمان تستجيب للضغط : اذا فاق الطلب الكلي لاية سلعة عرضها الكلي في السوق ، فسترغم الاثمان على الارتفاع، والعكس صحيح عندما يفوق العرض الكلي الطلب الكلي . اذن الاثمان التوازنية تكفي فقط لاخلاء الاسواق .

ومن اجل ان يكون هذا النموذج مفيدا كأداة تحليلية ، يجب ان يبرهن المرء على وجود مجموعة من الاثمان تحت شروط معينة

تكفي لمعادلة العرض الكلي مع الطلب الكلي في جميع الاسواق .
ان تحديد تلك الشروط بصورة غير غامضة ، والبرهنة على ان التوازن الاقتصادي العام ممكن نظريا . يتطلب من الاقتصاديين تحديد الميزات التي يجب ان يتميز بها التنظيم الاجتماعي اللازم لذلك (في الحقيقة ان قيمة النموذج تحليليا تعتمد ايضا على ما اذا كان التوازن يتميز بالاستقرار. فاذا لم يكن النظام يميل العودة الى نقطة التوازن في حالة اضطرابه مبتعدا عن تلك النقطة ، فان خصائص التوازن العام تصبح قليلة الفائدة . ان اي اقتصاد يتميز بالصفات التي ذكرتها هنا يسمى اقتصادا سوقيا تنافسيا . في هذا الكتاب يقصد بتعبير اقتصاد سوقي نفس معنى الاقتصاد السوقي التنافسي) . وعلى وجه التخصيص يجب ان يحدد الاقتصاديون الطريقة التي تصبح بها المعلومات متوفرة للمساهمين في العملية الاقتصادية ويجب ان يحددوا بصورة عامة تركيب السلطة او جهاز السيطرة ؛ ويجب ان يلتزموا بعض الشيء بحفز المساهمين ، وأخيرا يجب تحديد مجموعة التصرفات المسموح بها (الاطار الشرعي) في المباراة . ان تحديد هذه الشروط يمكن القيام به بطريقة مجردة نسبيا وبأساليب عديدة . في الحقيقة ان المتطلبات التنظيمية للتوازن العام في السوق كانت قد حددت بالنسبة لعدد من نماذج الاقتصاد السوقي ، كالاقتصاد السوقي الحرفي والاقتصاد السوقي الرأسمالي والاقتصاد السوقي الاشتراكي والاقتصاد السوقي الذي تسيره نقابات العمال وغير ذلك . في هذا الكتاب نقصر انتباهنا على النموذج الرأسمالي .

ليس من المدهش أن نموذج الاقتصاد الرأسمالي ، او الرأسمالية السوقية ، كان وما زال الموضوع الرئيسي في علم الاقتصاد في الغرب . وعليه من المجدي فحص مميزاته الرئيسية.
اولا : دور الدولة مقصور على وظيفة تزويد الاطار الشرعي وضمان عدم خرق ذلك الاطار . الملكية الخاصة وحرية التعاقد هما الميزتان الاساسيتان للاطار الشرعي . الملكية او السيطرة على

ثروة الاقتصاد ، مودوعة في ايادي الافراد . الحكومة نفسها بالطبع يجب ان تملك او تسيطر على بعض الملكية اذا ما شاءت القيام بواجباتها . ولكن الملكية العامة تتناسب مع هذه الواجبات التي بدورها تقتصر على تشريع وتنفيذ قواعد المباراة .

ان التبادل يعتبر العملية الاجتماعية الاساسية المشروعة في مثل هذا الاقتصاد . اما الانتاج ، على العكس من التبادل ، فهو عملية تكنولوجية مستقلة عن القرين الاجتماعي الذي تقع فيه . الانتاج يحصل في كل اقتصاد سواء قبلي او اقطاعي ، رأسمالي او اشتراكي . التبادل من جهة أخرى ، صفة تتميز بها انواع معينة فقط من الاقتصاديات . في الحقيقة التبادل هو العملية الاجتماعية المهيمنة على جميع الاقتصاديات السوقية لان انتاج السلع والخدمات ليس لاستهلاك المنتج مباشرة وانما من اجل السوق . وثمة شروط ثلاثة يجب توفرها في رأسمالية السوق كيما يحصل التبادل . اولا ، يجب على كل طرف من أطراف التبادل ان يمتلك السلعة التي ينوي تبادلها . ثانيا ، يجب أن يكون قادرا من الناحية الشرعية على نقل ملكية تلك السلعة الى شخص آخر . ثالثا ، يجب ان يجد الطرفان أن في صالحهما القيام بعملية التبادل . ان هذه هي الصفة الجوهرية التي تعتبر اختيارية للنظام بأجمعه . وفي الاقتصاد السوقي الذي بلغ درجة معينة من التطور ، فان السلع لا تجري مبادلتها بسلع أخرى وانما بنقود . كل السلع للبيع . وان التعقيد الوحيد الذي يستحق الذكر يتعلق ببيع اليد العاملة . في الاقتصاد الرأسمالي يستطيع المرء ان يبيع وقت عمله ولكنه لا يستطيع أن يبيع نفسه ، اي ان وقت العمل سلعة ولكن الشخص الذي يمتلك هذا الوقت هو نفسه ليس سلعة . في الاقتصاد السوقي الحرفي الذي يتكون من الحرفيين او الاسطوات (N) ليس هناك من يبيع وقت عمله وانما فقط انتاج عمله . وعلى العكس من ذلك ، في اقتصاد الرقيق السوقي العمال انفسهم يشترون ويباعون في السوق .

في الراسمالية السوقية ، يسيطر على الشركات والمؤسسات المنظم الذي اما ان يكون هو المالك واما المفروض انه يمثل أولئك الذين يملكون الموجودات الصافية (الموجودات ناقصا الديـــون) للمؤسسة . ان وظيفة المؤسسة هي انتاج السلع عن طريـــق الاستهلاك (المنتج) لسلع أخرى . اذن المؤسسة تقوم بعمليـــات الانتاج والتبادل . العوائل المستهلكة هي المالك الاخير للخدمات المنتجة التي يجري توفيرها للمؤسسات عن طريق السوق . ان هذه العوائل تستعمل عوائد ما تبيعه من خدمات لابتياع السلع التي تنتجها المؤسسات . اذن العوائل المستهلكة هي التي تبيع الخدمات المنتجة للمؤسسات وتشتري السلـع التي تنتجهـــا المؤسسات. العوائل المستهلكة ، على العكس مـــن المؤسسات ، تقوم بعمليات التبادل فقط .

ومن الناحية الاعلامية ، يفترض بكل مؤسسة ان تكون على علم بالتكنولوجي الذي تستخدمه بالاثمان السائدة في السوق . وكل عائلة يفترض بها ان تكون على علم بحاجاتها وأذواقهـــا وتفضيلاتها ، وتكون على علم بمصادرها وبالاثمان السائدة فـي السوق طبعا . ان نظام الاثمان يمكن تصوره بمثابة قائمة بنسب تحويل السلع الى نقود .

ان استكمال هذا النظام يحصل عند تشخيص النقطة او حالة استقرار الوحدات المساهمة (العوائل والمؤسسات) واقترانهـــا بأسمى حالة يمكن تحقيقها ، وبتعبير آخر ، عند اقترانها بحالة يجري فيها تحقيق الحد الاسمى لمقياس ما (المنفعة بالنسبـــة للعوائل ، الربح بالنسبة للمؤسسات) ضمن قيود معينة . ان هذه المقاييس لرفاه الوحدات المساهمة تجسد نظاما للمكافآت التـي تحفز الوحدات على القيام بواجباتها بكفاءة .

انه من المجدي ان نفحص باعتناء مقاييس الرفاه هذهللوحدات المساهمة . عندما ندرك بأن تكنولوجي الانتاج واثمان السلع معطاة يواجه المنظم اشكالا ممكنة كثيرة (ما لانهاية) لمزج مستخـــدم

(Input) وناتج (Output) السلع . ولكل مزيج ربح (الفرق بين المقبوضات والمصروفات) معين . ان النموذج يتطلب من المؤسسة ان تفضل مقدارا اكبر من الربح بالمقارنة مع مقدار اصغر . اذن يجب على المنظم ان يختار المزيج الذي يحقق له اعلى ربح . وبالمثل بالنسبة للعوائل المستهلكة : اسعار جميع السلع وعوامل الانتاج (الخدمات المنتجة) معطاة ، وتواجه العائلة اشكالا ممكنة كثيرة (ما لا نهاية) لمزج كميات عوامل الانتاج التي يمكن ان تبيعها في السوق مع كميات السلع الاستهلاكية التي يمكن ان تشتريها . ولكل مزيج مستوى معين من المنفعة يعتمد على تفضيلات العائلة او اذواقها . النموذج يتطلب من العائلة ان تفضل مقدارا اكبر من المنفعة بالمقارنة مع مقدار اصغر . اذن يجب على العائلة ان تختار ذلك المزيج من عوامل الانتاج التي تبيعها والسلع الاستهلاكية التي تشتريها بحيث تستطيع تحقيق اسمى منفعة .

اذن في التوازن العام يحصل اخلاء جميع الاسواق ، وكل عائلة تكون قد حققت اسمى منفعة (ممكنة) ، كما ان كل مؤسسة تكون قد حققت اعلى ربح (ممكن) . هل هناك ما يدهش في ان يستطيع المرء مفترضا هذا النموذج ، البرهنة على ان التوازن التنافسي (توازن لنوع من الاقتصاد الذي وصفناه) يمثل بمعنى ما اسمى حالة اجتماعية ؟ ان كل ما يحتاج اليه المرء في الحقيقة هو ان ينظر الى المجتمع نظرة مجردة . وهكذا يمكن ان نتفق على ان «المجتمع» اصبح «احسن حالا» اذا ما استطعنا ان نجعل شخصا ما «احسن حالا» دون ان نجعل شخصا آخر «أسوأ حالا» والمجتمع بدوره يمكن ان يقال بأنه في اسمى حالة اذا ما تعذر جعل اي شخص «أحسن حالا» دون جعل شخص آخر «أسوأ حالا» . ان كل ذلك يبدو غير مضر اطلاقا ولكنه ينطوي على مضمونات بعيدة ومهمة ، كما سنرى فيما بعد خلال مناقشتنا .

ويمكن ان نسأل من هو الحكم ما اذا كان الفرد «احسن حالا»

ام «أسوأ حالا» ؟ ألامتداد الطبيعي (وان لم يكن الوحيد) للنموذج هو الافتراض بأن الفرد نفسه هو الحكم . تلك هي الطريقة التقليدية لمشكلة الرفاه الاجتماعي او الاقتصادي ؛ التي تقترن باسم الاقتصادي الايطالي فلفردو باريتو . لقد برهن الاقتصاديون (تحت شروط معينة) بأن الاقتصاد التنافسي يحقق أسمى حالة توازنية وفقا لنظرية باريتو (والعكس بالعكس) . يجب علينا تفسير هذا البرهان باعتناء . اولا ، يجب ان يكون من الواضح ان معنى تعبير «البرهان» على ان السمو الاقصى الذي يتميز به نظام باريتو يتميز به ايضا التوازن التنافسي هو من بديهيات تعريف النظام بالذات . ان التماثل بين التوازن التنافسي ونظام باريتو تماثل شكلي بحت ، تماثل لا يتميز بأي اكتشاف تطبيقي . ثانيا، يجب التأكيد على ان هذا النوع من بلوغ الحد الاقصى اجتماعيا يشير فقط الى الكفاءة الاقتصادية ، اي انعدام التبذير في العملية الاقتصادية . وهكذا ، عندما نقول بان نوعا معينا من التوازن يتميز بالحد الاقصى الذي يتميز به نظام باريتو نقصد بذلك (مفترضين مصادر الانتاج في الاقتصاد، والتكنولوجي، وتفضيلات الافراد) عدم امكانية جعل اي شخص «احسن حالا» دون جعل شخص آخر «أسوأ حالا» . اذن في الحقيقة الادعاء الرئيسي الذي يستطيع هذا النوع من الاقتصاد ادعاءه هو ببساطة عدم التبذير في توظيف مصادر الانتاج . بتعبير آخر ؛ ان مصادر الانتاج يجري توظيفها وفقا لتفضيلات الافراد ــ الذين هم بهذا المعنى: اصحاب السيادة بطريقة لا تحتاج الى معلومات كثيرة وبدون اي نوع من الادارة او السيطرة المركزية .

ان تطبيق هذا الادعاء على عمليات بعض أقتصاديات السوق التي اسفر عنها التاريخ فقط الى درجة كون فرضيات النموذج الاساسية تتفق في الحقيقة مع حصيلة التاريخ . ولكن قبل ان ابدأ بمناقشة ذلك سأناقش ما يتضمنه النموذج بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة .

## توزيع الدخل والثروة :

قد يساق الشخص غير المتمرن على صعوبات نموذج الاقتصاد السوقي الى الاعتقاد بسهولة بأن هذا النموذج يتضمن توازنا فريدا لمجموعة السلع المنتجة والمتبادلة مقترنا مع توزيع فريد للدخل (حصص في متدفق الناتج الاجتماعي الكلي) . ليس هناك اي شيء ابعد عن الحقيقة من ذلك .

صحيح ان عوامل الانتاج تباع وتشترى مثل السلع في السوق وان اثمان هذه العوامل تتحدد جنبا الى جنب مع اثمان السلع الاخرى ولكن الحل التوازني للنظام (الذي يسفر عن اثمان التوازن وعن مجموعة السلع المنتجة والمتبادلة في التوازن) لا يمكن ايجاده دون تعيين التوزيع الاولي للمصادر الاقتصادية . السبب في ذلك هو لان كميات عوامل الانتاج التي تجهزها العوائل في السوق وكميات الناتج التي تطلبها هذه العوائل تعتمد على التوزيع البدئي للثروة . وطلب العوائل على الناتج النهائي جنبا الى جنب مع عرضها لعوامل الانتاج يعتمدان مباشرة على التوزيع البدئي للثروة.

اذن يجب ان يبدأ المرء بافتراض توزيع معين للثروة . بعد ذلك ، وبعد ذلك فقط ، يمكن ايجاد حل للنموذج ـ مجموعة من اثمان التوازن ومجموعة من السلع المنتجة والمتبادلة في السوق . وبوجه عام كل توزيع بدئي للثروة تقابله مجموعة مختلفة من اثمان التوازن ومجموعة مختلفة من السلع . يتبع ذلك ايضا من ميزات النموذج ذاته بأن كلا من هذه البدائل التوازنية العامة (التي يقابل كلا منها بديل معين لتوزيع الثروة البدئي) يستوفي شروط ومميزات نظام باريتو .

ان معالجة مشكلة التوزيع بهذا الشكل تجعل من الممكن للاقتصاديين ان يكونوا محايدين ازاء المشاكل التوزيعية. فالمدرسة الارثوذكسية تتبع سياسة تشبه ما يلي : «اذا ضمنا حل النموذج بما ينسجم مع نظام باريتو ، اي توازنا عاما غير متحيز ، فاننا

نصبح متأكدين من عدم وجود تبذير في الاقتصاد ، اي اننا لا نستطيع ان نجعل اي شخص «احسن حالا» ما لم نجعل شخصا آخر «أسوأ حالا» . وبعد ان يتم ضمان ذلك ، يمكن النظر في مسألة توزيع الدخل (الثروة) . اننا نستطيع ترك مثل هذه المسائل الى المبشرين او السياسيين . ولكن هذه الحجة لا تنفع ، من الناحية الفنية ، في احداث اي تغيير في توزيع الدخل (الثروة) يقوم به السياسي يتضمن انتقالا من حالة توازن عام الى اخرى. والنتيجة النهائية للعملية الاقتصادية (كما يصورها نموذج الاقتصادي) لا يمكن فصلها عن القرارات الاخلاقية والسياسية حول توزيع الدخل (الثروة) .

ولكن هناك اعتبارا آخر اكثر اهمية مما تقدم وقد كان اهماله من قبل الاقتصاديين التقليديين مصدرا لتحيز مهم في توصياتهم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . فالمؤسسات الاجتماعية التي تشكل القاعدة لاطار النشاط الاقتصادي ترتبط ارتباطا وثيقا بشكل توزيع الثروة . ان ثمة علاقة عضوية بين المؤسسات الاجتماعية (التركيب الاجتماعي) وتوزيع الثروة : وعلى الرغم من وجود بعض المرونة في كل مجتمع من المجتمعات للتأثير على توزيع الثروة ، فان المميزات النوعية العامة لتوزيع الثروة موضوعة من البداية . والسويد حالة جديرة بالانتباه في هذا الصدد . ففيما تبقى على تركيب اجتماعي رأسمالي ، سعت منذ عقود من الزمن من اجل تطبيق سياسات ذات طابع اشتراكي لاعادة توزيع الدخل والثروة . وثمة دليل متزايد حول الوصول الى حدود هذه العملية ، اي ان المؤسسات الراسمالية هناك لا يمكن تمطيطها لحدود ابعد وفقا لمتطلبات التوسع في السياسات الاشتراكية .

وقد لاقت سياسات اولوف بالم لاعادة توزيع الدخل مصاعب عندما وجهت الفئات المنتفعة في جهاز الدولة ضربتها مستهدفة الحيلولة دون تقليص الفروق في دخل العمال ودخل الموظفين والمهنيين الآخرين . وهذا كان بالاضافة الى الصعوبات

التي لاقاها في تهدئة قلق حفنة من العوائل التي تسيطر على ثروة السويد . لا تستطيع اية حكومة في الغرب الاستهانة مع الحصانة بقابلية الفئات المتنفعة على توجيه ضربتها المضادة في حالة تهديد مصالحها . ان هناك الكثير الذي تستطيع القيام به الفئات المتنفعة بنفسها . تستطيع بسهولة ان تخلق جوا من الذعر وعدم الاستقرار مما يؤثر بشكل خطير على نسب الاستثمار السنوي . تستطيع اعادة توجيه استثماراتها في فرص خارج البلاد بشكل يؤثر ويضعف ميزان المدفوعات القومي . والاكثر من ذلك ، تستطيع الفئات المتنفعة في الداخل ان تدعي تأييد رجال المال والصيرفة الدوليين ، مع شبكة من النفوذ السياسي والاقتصادي، في صراعها لتقويض سياسات الحكومة التي تعتبرها ضد مصالحها . لا شك ان الانتخابات القادمة في السويد ستتحول الى صدام كبير بين سياسات بالم الاشتراكية وبين جهود الفئات المتنفعة المستمرة لاحباط هذه السياسات . ومهما تكن النتيجة ، يجب ان لا يتوقع المرء استمرار الوضع الحالي التميع . بدلا من ذلك ، يجب ان يتوقع المرء اما العودة الى حكومة محافظة اكثر وذات سياسات مؤاتية للفئات المتنفعة او تحول اشتراكي جريء في الاقتصاد السويدي مع ما يتضمن ذلك من تغيير نوعي حقيقي في التركيب الاجتماعي للبلاد .

عندما يصف الاقتصاديون السوق ، يفترضون بصورة عامة ، ضمنا او علنا ، مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المقترنة مع راسمالية السوق . وليس هناك اي‌شك بأن السياسات الراديكالية لاعادة توزيع الدخل تتناقض مع اساس مؤسسات رأسماليةالسوق بالذات (في الحالة المتطرفة ١٠٠ بالمئة ضريبة تعتبر بمثابة مصادرة) . اذن من الواضح ان رأسمالية السوق لا تنسجم مع جميع السياسات المستهدفة توزيع الثروة. ان صمت‌الاقتصاديين حول هذه القضايا ، جنبا الى جنب مع تأكيدهم على الحياد ازاء المشاكل «الاخلاقية» مثال صارخ على التحيز الايديولوجي .

وبصورة اكثر عمومية ، ان اتباع السلطة الموكلة بالسياسة العامة لاهداف توزيعية او استخدامية معينة كثيرا ما يأخذ شكل التدخل بميكانيكية اقتصاد السوق . ان مساندة اسعار المنتجات الزراعية مثال جيد هنا . والاقتصاديون يجادلون بأن هذه طريقة غير كفوءة في تقديم المعونة للمزارعين . (وهذا بالأشارة الى متطلبات نموذج اقتصاد السوق) . وللتهرب من هذا الانتقاد فان السلطة المعنية بالسياسة الاقتصادية يجب في الحقيقة ، ان تترك الاسعار لوحدها وتقدم معونات مباشرة الى المزارعين بشكل لا يؤثر على تقييمات المزارعين الشخصية والنسبية بين اوقات الفراغ والعمل . هل ثمة عجب حول عدم استعداد الحكومات لقبول مثل هذه الوصفات ؟

في الحقيقة ، ان اطار المؤسسات في كل مجتمع يضع قيودا واضحة على شكل السياسات التي يمكن اتباعها فيما يتعلق بتوزيع الثروة والدخل . وبالنظر لهذه القيود ، فان تبني سياسة معينة لاعادة توزيع الدخل قد يؤدي الى عدم كفاءة حسب المتطلبات والفرضيات المتضمنة في النموذج . بيد ان هذه الطريقة في التفكير تتجاهل حقيقة كون الكفاءة تشير الى الشكل الذي يمكن به تحقيق مجموعة من الاهداف . فاذا تم تحقيق هذه الاهداف بدون تبذير فان العملية كفوءة . واذا كان هناك تفضيل اجتماعي لنوع معين من انواع توزيع الدخل ، قابل للتحقيق مثلا فقط عن طريق شكل ما من اشكال التدخل الاجتماعي ، لا يحق اعتبار توظيف مصادر الانتاج الناجم عن ذلك بأنه غير كفوء .

ولكن آن الاوان لاثارة سؤال آخر . هل ان اقتصاد السوق، بالشكل المجرب تاريخيا ، نقي بهذه الدرجة من اي تبذير ، بحيث يحق لنا عندما نتأمل قرارات السياسة العامة الاصرار على اعطاء الكفاءة دورا أوليا وأساسيا ؟

## الانحرافات الاحتكارية والسياسات المضادة غير الموحدة :

يأخذ الانحراف الاحتكاري من نموذج اقتصاد السوق شكل خرق لدور الاسعار التوجيهي . البائع الذي يعلم بأنه يستطيع عن طريق مبيعاته التأثير على سعر سلعة ما سيأخذ بعين الاعتبار نفوذه على سعر تلك السلعة بغية بلوغ ارباحه الحد الاقصى . ان مثل هذا البائع يوصف بأنه يمتلك سلطة احتكارية . ان سعر السلعة لم يعد من المعلومات المعطاة للبائع وان نظام الاسعار لم يعد يلعب الدور الذي يعطى له .

من السهل البرهنة على ان في الاقتصاد السوقي الذي يخلو من الانحرافات الاحتكارية يستطيع كل بائع (مؤسسة) ان ينتج السلعة بكمية يتعادل عندها سعر السلعة المعطى في السوق مع الكلفة الحدية (اي الزيادة في كلفة المؤسسة المقترنة مع انتاج وحدة اضافية من السلعة) . ان هذه نتيجة صحيحة حول بلوغ الارباح حدها الاقصى . (اذ في حالة كون سعر السلعة اعلى من التكلفة الحدية ، سيكون في صالح المنتج انتاج وحدات اضافية، اما في حالة كون سعر السلعة اقل من التكلفة الحدية ، فانه في صالح المنتج تقليص الانتاج) . وليس من المدهش انه يمكن البرهنة على أن أسعار جميع السلع في التوازن حسب طريقة باريتو تساوي التكاليف الحدية لتلك السلع . (وتحت شروط معينة اقصد كون عرض عوامل الانتاج محدد ، يتضمن التوازن حسب طريقة باريتو فقط تناسب الاسعار مع التكاليف الحدية) .

غير ان المؤسسة التي في يدها سلطة احتكارية ليس لهـا مصلحة في القيام بالانتاج لحين مساواة التكلفة الحدية مع سعر السلعة . اذ كلما تزداد السلعة التي تنتجها ، كلما انخفض السعر . الثمن لم يعد مقياس العوائد الاضافية التي تتحقق بفعل زيادة الانتاج بوحدة اضافية واحدة من السلعة . ان قاعدة مضاعفة الربح الى الحد الاقصى تؤدي في ظل الاحتكار الى انتاج كمية

أقل مما يجب انتاجه لمساواة التكلفة الحدية مع الثمن . (مضاعفة الربح الى الحد الاقصى في حالة الاحتكار تتضمن مساواة الكلفة الحدية مع الفوائد الحدية (الاضافية) . اذن في التوازن الاحتكاري الاثمان تفوق التكاليف الحدية) . وهكذا تؤدي السلطة الاحتكارية الى سوء في الانتفاع بمصادر الانتاج في انتاج السلعة الضرورية.

وليس هناك اقتصادي يشك في الوجود الشامل تقريبا لمثل هذا النوع من السلطة الاحتكارية في اقتصاديات السوق في الغرب . ويكفي القول بأن وجود التمايز بين المنتجات التي هي من نفس النوع من الناحية التكنولوجية ـ سواء على اساس العلامة التجارية ، او الاسم التجاري والدعاية او على اساس موقع محلات تجارة المفرد ـ يشكل مصدرا لمثل هذه السلطة الاحتكارية ، السلطة لزيادة الثمن دون خسارة جميع الزبائن . وهكذا ليس هناك اقتصادي يقبل النموذج الشائع لاقتصاد السوق وعلاقته الوثيقة مع بلوغ الحالة القصوى في الكفاءة ويستطيع الشك بأن الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة تنافسية بصورة غير كاملة وتنطوي على تبذيرات حجمها غير معروف . (يصف الاقتصاديون التقليديون رأسمالية السوق في ظل السلطة الاحتكارية بأنها رأسمالية تنافسية احتكارية او تنافسية بصورة غير كاملة ، والمقصود بذلك ضمنا هو ان وجود السلطة الاحتكارية يدخل في النظام شوائب تؤدي الى بديل لرأسمالية السوق مسلم بعدم كونه مرضيا . وعلى العكس من ذلك فان اصطلاح الرأسمالية الاحتكارية (الذي اصله ماركسي او ماركسي محدث) واصطلاح الرأسمالية الاستبدادية (الذي هو الموضوع الرئيسي في هذا الكتاب) يقصد بهما نظما اقتصادية واجتماعية ابعد ما تكون عن كونها مجرد بدائل بسيطة لرأسمالية السوق ، وتكوّن نظما متميزة ومغايرة) .

ولن يعنينا هنا توصيات السياسة الاقتصادية التي يقترحها الاقتصاديون الذين يرفضون نموذج الاقتصاد السوقي التنافسي كأساس.لتحليلهم وتوصياتهم بشأنالسياسة الاقتصادية ـ مفاهيم

كمفهوم المنافسة العملية ترجع الى فرضية اخرى (سنعالجها في الفصل القادم) . ثمة ثلاث سياسات متوفرة للاقتصادي الذي يقبل بصدق كل متضمنات نموذج الاقتصاد السوقي . السياسة الاولى هي سياسة عدم القيام بأي شيء . قد يجادل بأن مثل هذه الانحرافات عن النموذج مثلما توجد ذات اهمية ثانوية ... بالطبع ان ذلك بمثابة ايمان ، اذ في الحقيقة من الصعب جدا الحصول على مقياس لعدم الكفاءة الناجمة عن السلطة الاحتكارية الموجودة في الاقتصاد . السياسة الثانية هي ان يدعو الى مقاومةالنشاطات الاحتكارية الصناعية مقاومة عنيفة من قبل الحكومة . الهدف في هذه الحالة يجب ان لا يقتصر على تقويض الاحتكارات ، وانما في الحقيقة استئصال كل اثر متبق من آثار السلطة الاحتكارية غير ان مثل هذا الهجوم الجبهـــوي على الاحتكار سيهدم اساس مؤسسات الراسمالية بالتأكيد ، اذ سيقتضي ، اولا ، استئصال العلامات التجارية والاسماء التجارية والدعاية ، وثانيا ، كسر جميع المؤسسات التي خصتها في السوق من الحجم بحيثتعطيها بعض النفوذ على ثمن الناتج . من المؤكد ، طبعا ، انه في حالات كثيرة يمكن تبرير سعة حجم المؤسسات على اساس الكفـــاءة التكنولوجية . ان كسر مثل هذه المؤسسات سيؤدي الى تدمير الاساس التكنولوجي للاقتصاد ايضا . اذن هــذه السياسة ، سياسة جعل الاقتصاد يتألف من وحدات صغيرة ، يمكن رفضها بسهولـة .

السياسة الثالثة اقترحها اوسكار لانج في مشروعه لاشتراكية «السوق» (في كتاب «حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية» ، تأليف اوسكار لانج وفرد م. تايلر). يقوم مجلسالتخطيط المركزي في اشتراكية السوق على طريقة لانج بوضع مجموعة من الاسعار يجري البحث عن قيمها التوازنية عن طريق التجربة والخطأ . يوعز الى مدير كل مؤسسة بمساواة تكلفته الحدية مـــع الثمن السائد في السوق ـ اي يوعز له بالتصرف كما لو كان فـــي

الاقتصاد السوقي التنافسي . ان هذا النموذج الاشتراكي - او بتعبير آخر : نموذج ما لراسمالية السوق مع اثمان مقررة مركزيا، هو خاتمة المطاف المنطقية لاي اقتصادي ملتزم بصدق بصفات الاقتصاد المولد للكفاءة في ظل التكنولوجيا المعاصرة .

من السهولة الاعتراض على هذا الحل الذي ينطوي على تشويه وتدمير النظام . اذ بدلا من التصرف كما لو انه لا ضير في السلطة الاحتكارية او التطرف في الذهاب الى اقتصاد تقرر فيه الاسعار مركزيا لماذا لا نهاجم الاختراقات الفاضحة السلوك التنافسي كاتفاقات الكارتيل مثلا ؟ او لماذا لا ننظم وفق قوانين او نؤمم فقط المؤسسات التي يعتبر الاحتكار لها امرا طبيعيا : مثلما هي الحالة في المنافع العامة ؟ ثم اليس من الممكن الادعاء بأن الاجراءات التصحيحية غير الموحدة للانحرافات الاحتكاريةتحسن حالة الامور؟ ولكن هذه هي المشكلة بالضبط . المدهش هو انه يمكن البرهنة على العكس . اقصد ان من المحتمل جدا ان تصحيح حالات احتكارية منعزلة سيجعل الامور اكثر سوءاً حسب نوع التحليل الذي يساند نموذج الاقتصاد السوقي ومفهوم الكفاية القصوى حسب طريقة باريتو المرتبطة بذلك .

ان هذا صحيح ، كما نعلم مسبقا ، لان التوازن مع الكفاية القصوى حسب طريقة باريتو سيتضمن تناسب الاسعار مع التكاليف الحدية في الاقتصاد كافة . الاسعار تساوي التكاليف الحدية في حالة الاقتصاد التنافسي ونسبة الاسعار اي التكاليف الحدية تساوي واحدا في جميع أجزاء الاقتصاد . اما في حالة وجود السلطة الاحتكارية فان الاسعار تفوق التكاليف الحدية بنسبة الاسعار الى التكاليف الحدية تعتبر مقياسا لدرجة السلطة الاحتكارية التي تمارسها المؤسسة . واذا حصل عرضا ان تمارس جميع المؤسسات نفس السلطة الاحتكارية، اي الاسعار تصبح متناسبة مع التكاليف الحدية ، يصبح من الصحيح عدم امكانية القيام بأي تحسين في توظيف مصادر

الانتاج عن طريق التدخل . غير ان السلطة الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر غير موزعة بالتساوي عادة ، الامر الذي يدعو الى التدخل . ولكن التدخل الجزئي ـ مثلا التدخل الـذي يستهدف تقليل السلطة الاحتكارية لمؤسسة ما بحيث يقترب سعر ناتجها من تكلفتها الحدية ـ سيؤدي بالتأكيد الى تحسن توظيف مصادر الانتاج فقط اذا لم تستطع اية مؤسسة اخرى في الاقتصاد أن تمارس سلطة احتكارية . من الممكن ، في حالة وجود السلطة الاحتكارية وجودا شاملا وانتشارها انتشارا غير متساو ، ان يؤدي تقليل السلطة الاحتكارية للمؤسسة موضوعة البحث الى ترد في الوضع . ان تقييم عدم التدخل بحد ذاته ممكـن ولكن فقط بالاشارة الى تأثيره العام على تفاوت نسب الاسعار الى التكاليف الحدية في الاقتصاد .

وهكذا ثمة سياستان فقط امام اولئك الملتزمين بالاقتصاد السوقي : اما عدم الاكتراث بالمشكلة او تبني اشتراكية السوق . (او بدلا من ذلك تبني نموذج ما لرأسمالية السوق مع اسعـار مقررة من قبل السلطة المركزية ـ على طريقة لانج) . ان الجدل بامكانية تجاهل الانحرافات الاحتكارية لعدم اهميتها ما هو الا تحيز ايديولوجي . والجدل بامكانية تحقيق تحسينات عن طريق السياسة الجزئية المضادة للاحتكارات فانه جدل زائف . ولكن ما هو عدد «المؤمنين» الذين هم في الحقيقة على استعداد لقبول هذا الاستنتاج؟

## التكاليف والمنافع التي تقع خارج نطاق السوق :

لقد كان الاقتصاديون يعلمون على الدوام بحقيقة كون انتاج السلع واستهلاكها قد يلحق اضرارا او يجلب منافع الى متفرجين ابرياء في المجتمع لم تؤخذ بنظر الاعتبار ضمن اسعار السوق . وبالمثل كانوا على علم بان التوازن في ظل هذه الظروف ليس توازنا أمثل .

ان ثمن السلعة التي تنتج او تستهلك وفي عملية تلوث الماء او الهواء لا يعكس بشكل عام الاضرار التي تلحق بالمتفرجين الابرياء. لقد كان من عادة الاقتصاديين دائما معالجة هذه المشكلة في الهوامش حتى وقت قريب عندما استطاعت الضجة حول تردي البيئة والمحيط وتعاسة الحياة في المناطق الحضرية ان تجعل تلك المشكلة تحتل مكان الصدارة في الانباء لا تتقدم عليها سوى الحروب الكبيرة والاضطرابات الاهلية الكبيرة .

كيف يعالج الاقتصاديون هذه المشكلة المتزايدة الاهمية ؟ وعلى وجه التخصيص ما هي الاصلاحات الواجب ادخالها في نموذج الاقتصاد السوقي ؛ ان كان ثمة اصلاحات لا بد من ادخالها ، لتأمين اتفاق التوازن العام المتولد مع شروط بلوغ الحد الامثل في توظيف مصادر الانتاج ؟

دعنا نفترض ، متخذين حالة بسيطة جدا : ان التأثيرات المعاكسة التي تقع خارج نطاق السوق تتعلق بانتاج الفحم في مدينة ما . ان منتج الفحم ، في مضاعفة ارباحه لبلوغ الحد الاقصى ، ينتج الكمية التي تتساوى فيها تكلفته الحدية الخاصة مع سعر الفحم السائد في السوق . ان جدول هذه التكلفة الحدية الخاصة لا يتضمن تقديراً لكلفة ضرر الاوساخ التي يتحملها القاطنون في تلك المدينة . اذن التكلفة الحدية الخاصة أقل من التكلفة الحقيقية من وجهة نظر المجتمع ، وتؤدي الى انتاج كمية من الفحم اكبر من الكمية المرغوب فيها اجتماعيا . وعند ادخال التكلفة الناجمة عن اوساخ الفحم ضمن جدول تكلفة المنتج الحدية نحصل على جدول التكلفة والحدية الاجتماعية . واذا ما انتج منتج الفحم تلك الكمية التي تتساوى عندها التكلفة الاجتماعية الحدية مع السعر ، فانه سيكون قد انتج كمية الفحم المرغوب فيها اجتماعيا .

ان هذا المثال يوحي ، في حالة الآثار التي تقع خارج نطاق السوق ، بأن تحويل التكلفة الحدية الخاصة الى التكلفة الحدية

الاجتماعية يؤمن توظيف امثل لمصادر الانتاج . (اني اهمل هنــا الآثار التي تقع خارج نطاق السوق والتي تنجــم عن استهلاك السلع) . وإذا ما افترضنا ذلك ، يجب ان نتساءل عن كيفيــة تحقيقه في الاقتصاد السوقي الرأسمالي .

ان كون الدليل على الآثار الضارة الواقعة خارج نطاق السوق في المجتمع الصناعي المعاصر مقنعا وقويا يجعل من غير المناسب ان يتخلص الاقتصاديون من هذا السؤال . ان الجواب التقليــدي سهل جدا من الناحية النظرية : يمكن من حيث المبدأ فرض نوع معين من الضرائب غير المباشرة لتحويل الكلفة الحدية الخاصة الى الكلفة الحدية الاجتماعية . وفي الحقيقة ، اذا كانت المشكلــة مقتصرة على صناعات رئيسية قليلة فان الحكومة تستطيع القيام بجمع المعلومات اللازمة لفرض الضرائب المناسبة . ولن يكون ذلك اكثر صعوبة من تنظيم المنافع العامة مثلا . ولكن الآثار الضارة التي تقع خارج نطاق السوق ذات وجود شامل . الامر الذي يتطلب مالا يقل عن تركيب للضرائب غير المباشرة يشمل الاقتصاد كافة ويستهدف تحويل التكلفة الحدية الخاصة الى التكلفة الحدية الاجتماعية . غير ان القيام بعمل مثل ذلك سيفرض على الحكومة، من الناحية الاعلامية ، ضغطا يتكلف خطة كمية مشابهة فــــي تفاصيلها وضغطها على الحكومة لما يتطلبه الاقتصاد المخطط . ان التوفير من الناحية الاعلامية الذي تضمنه لامركزية الاقتصاد السوقي سيختفي فجأة . اذن هذا حل لا يصلح لدعاة الاقتصاد السوقي التنافسي اللامركزي . (أن ثمة جهود مؤخرا لحل مشكلة الآثار الضارة التي تقع خارج نطاق السوق عن طريــق تأسيس اسواق لتلك الآثار بواسطة اجراءات حكومية (مثلا اسواق تستطيع فيها المؤسسات ابتياع حقوق تلويث الماء والهواء لدرجات معينة الخ) . ان هذه الجهود وان كانت محيرة من الناحية النظرية ، ليس من المتوقع اثمارها ، باستثناء حالات منعزلة قليلة . ثم ان هذه الجهود تتطلب قرارات تنظيمية اساسية قد تكون متطلباتهــــا

الاعلامية - هي الاخرى - كبيرة جدا) .

ولكن هناك امكانية اخرى ، وهي ان يترك لكل منتج تعويض اعضاء المجتمع الذين الحق بهم الضرر . ان هذا التعويض يحول، مثل الضرائب غير المباشرة تماما - تكلفة المنتج الحدية الخاصة الى التكلفة الحدية الإجتماعية ولكن في هذه الحالة لا تحتاج السلطة السياسية المركزية الى جمع وتحليل كميات هائلة من الارقام للتوصل الى الجداول الضريبية المناسبة على صعيد الاقتصاد كافة . وفي حالة اختلاف الرأي بين مقدار الضرر بالضبط والتعويضات اللازمة فان ذلك يمكن تسويته شرعيا في المحاكم . (ان عملية جمع وتحليل المعلومات في مثل هذه الحالات قد تكون كبيرة . وفي الغالب ليس من الممكن حتى تحديد مصادر الضرر - واما تحديد مقدار الضرر فقد يكون عملية باهظة الكلفة) .

غير ان المنتجين يستطيعون بسهولة الاعتراض على هذا الحل. في الحقيقة يستطيعون الرجوع الى المفهوم الاقتصادي للحد الامثل والاصرار على ارشائهم من قبل الاطراف المتضررة لتقليص انتاج كمية السلعة التي تولد الاضرار . ومن وجهة نظر توظيف مصادر الانتاج ، ان هذه الطريقة لتقليص الناتج لا تقل فعالية عن التعويض الاجباري . في الحقيقة ، الاطراف المتضررة لن تكون أسوأ حالا في حالة ارشاء المنتج لتقليص انتاجه . والمنتج ايضا سوف لا يكون أسوأ حالا اذ انه سيعوض عن خسارته للارباح .

وقد يبدو ان ذلك سيؤدي الى خلط محرج ، ولكن المنطق في الحقيقة بسيط جدا . اذ ان حل التعويض الاجباري يعني أن حقوق المنتجين في الملكية لا تتضمن حق الحاق الضرر بالاطراف الاخرى . وان الحل الذي ينطوي على قيام الاطراف المتضررة بأرشاء المؤسسات سيعني ان حقوق المنتجين في الملكية تتضمن حق الحاق مثل هذه الاضرار ، اي حق النهب .

ان المحتوى الشرعي لحقوق الملكية يعرف الثروة . ان الاستنتاج بأن تعريف حقوق الملكية (الثروة) بشكل يعطي الاسبقية

للمنتج هو من جوهر النظام الرأسمالي ؛ امر لا يدعو الى تفكير عميق . اذن حالة الرشوة حالة راسمالية حقا . وعلى العكس ؛ حالة التعويض الاجباري . اذا ما طبقت بشكل عام ستميل الى تعويض الاسس المؤسساتية للمجتمع الرأسمالي .

ان القلق الحقيقي من آثار العمليات الصناعية المعاصرة التي تقع خارج نطاق السوق ــ وتدميرها لمحيط الحياة ــ يجبرنا على البحث عن حلول خارج نموذج الاقتصاد السوقي الذي في حوزة الاقتصادي التقليدي . اذ من الصعب عدم الاستنتاج بأن مواجهة المشكلة مواجهة فعالة تؤدي اما الى تنظيم على مستوى شامل او جعل الآثار التي تقع خارج نطاق السوق داخل ذلك النظام عن طريق الاعتماد على نوع من التخطيط الاجتماعي .

**السلع العامة ودور الدولة :**

يواجه نموذج راسمالية السوق واحدا من اصعب امتحاناته عندما يصبح من الضروري تبرير دور الدولة المعاصرة ومعها التركيب المؤسساتي الذي يجهز الاطار الضروري للقيام بالنشاط الاقتصادي . ان تفسير ضرورة وجود شيء اكثر من الاطار التشريعي المؤسساتي مع ما ينص عليه من شروط تتعلق بحقوق الملكية والقواعد التي تحكم التبادل يعتبر بالنسبة للاقتصاد الارثوذكسي عملا ثقيلا وغير مشوق . والاساس النظري المجرد للمجتمع الذي ترتكز عليه الدعائم الفلسفية لرأسمالية السوق يعطي الدولة بشكل ثانوي مركز الشر الذي لا بد منه ، مجرد خاطرة طارئة سيئة الطالع ولكن لا مفر منها .

ان مفهوم السلع العامة هو بطاقة الدخول بالنسبة للاقتصادي الى نظرية الدولة . ولعدم رغبة الاقتصادي في التسليم بالصفات الواضحة للمجتمع ــ واصراره تحت ظروف مؤاتية وغير مؤاتية على اعتبار المجتمع مجرد تجميع افراد ــ اخذ يبحث عن علة وجود

الدولة في الصفات الملازمة لانواع معينة من السلع .

يقول الاقتصادي روبرت دورفمان الذي يمثل وجهة نظر شائعة ، توجد سلع معينة لها صفة غريبة وهي انه عندما تصبح متوفرة لا يمكن استثناء اي شخص من التمتع بها سواء ساهم في توفيرها ام لا . ان هذه السلع تسمى سلعا عامة : القانون والمحافظة على الامن من أمثلة هذه السلع ، وهناك امثلة اخرى مألوفة جدا بشكل لا يدعو الى المزيد من الامثلة . ان الطابع الجوهري لهذه السلع هو انه يمكن التمتع بها وليس استهلاكها (وان منافعها تشتق) بدون اي عمل تملكي ( «التوازن العام مع سلع عامة» في كتاب «الاقتصاد العام» منشورات المركز القومي للابحاث العلمية ، باريس ١٩٦٨) . ولكن هذا التعريف يمكن اعادة صياغته : السلع العامة هي سلع يجب تجهيزها تجهيزا عاما (من قبل الدولة) لان ميكانيكية السوق غير قادرة على القيام بواجباتها التوظيفية . هل هذا في الحقيقة اكثر من مجرد اعتراف تبريري بالاندحار ؟

غير ان تعريف دورفمان للسلع العامة يقتصر على تلك السلع التي اصبحت تسمى سلعا استهلاكية جماعية تامة . ان هذه السلع (كالقانون والمحافظة على الامن والدفاع القومي) ترتبط بالانهيار التام للقابليات التوظيفية لجهاز الملكية الخاصة والسوق والتبادل . من المعلوم طبعا ان هناك سلعا وخدمات كثيرة تجهزها الدولة لا ينطبق عليها تعريف دورفمان للسلع العامة : كالتعليم العام ، والكهرباء والري وما الى ذلك . يمكن في جميع هذه الامثلة استثناء طبقات من الافراد من الاشتراك في التمتع بهذه السلع ، اذ من الممكن جعل هذه السلع متوفرة بثمن . ومن الواضح ، على الاقل في بعض هذه الامثلة ، ان مثل هذه السلع يمكن تجهيزها بالطرق الخاصة عن طريق ميكانيكية السوق . اذن يجب أن يرتكز القرار حول تجهيز هذه السلع تجهيزا عاما وليس خاصا على اسس غير الصفات الملازمة لهذه السلع .

ويبدو ان ليس هناك مهرب من الاستنتاج بأن السلع تجهز تجهيزا عاما ــ ومن ثم تصبح سلعا عامة ــ كلما يعجز السوق عن تجهيزها تجهيزا خاصا او عندما يجهزها السوق بطريقة تعتبر غير مرضية . (ان المظهر غير المرضي للتجهيز الخاص قد يرجع الى الانحرافات الاحتكارية او الآثار التي تقع خارج نطاق السوق او الى توزيع الدخل) . وعلى الرغم من حقيقة كون هذا الانتاج يعطي دورا ثانويا للنشاط العام ، فانه يحتوي على اعتراف بامكانية اخفاق الاقتصاد السوقي على مستوى واسع في تجهيز انواع معينة من السلع او في تجهيز انواع اخرى من السلع تجهيزا مرضيا .

ثم نأتي الى السؤال الذي لا مفر منه . مرض او غير مرض بالنسبة لمن ؟ من الواضح ، بالنسبة للدولة التي تقوم بتجهيز السلع العامة . ولكن الدولة تقرر وفقا لمصلحة من ؟ وعن طريق اية ميكانيكية يمكن تنفيذ قرارات الدولة هذه من قبل أولئك الذين اتخذت لصالحهم ولخدمتهم ؟

يكفي ان نشير في هذه المرحلة من المناقشة الى الترابط الفكري الوثيق بين وجهة النظر التجريدية ووجهة النظر العضوية. من الواضح ان الاقتصادي الارثوذكسي تجريدي ، ووفقا لوجهة النظر التجريدية ان تجهيز السلع العامة يحصل عندما تخفق الاسواق في اشباع طلبات الافراد . وكل طلب اجتماعي يمكن تجزئته الى طلبات خاصة . ان هذه النظرة لا تخلق اية مشكلة عندما يأخذ تجهيز السلع العامة شكل تدخل من قبل الدولة لتصحيح عمل السوق في حالة الانحرافات الاحتكارية او الآثار التي تقع خارج نطاق السوق اذ في كلتا الحالتين يستهدف التدخل اشباع طلبات الافراد . ولكن ماذا حول تجهيز السلع العامة بالمعنى الذي يقصده دورفمان (القانون والمحافظة على الامن والدفاع القومي وتجهيز اساس مصادر مناسبة لاجيال المستقبل)؟ هل مثل هذه الطلبات خاصة ؟ ان معالجة مثل هذه السلع كما او

كانت طلبات خاصة ، اي ادخال كميات الدفاع والقانون والمحافظة على الامن وما الى ذلك كمتغيرات في دوال التفضيل او في مراتب التفضيل للاشخاص سيحمل اصطلاح الـ «خاص» فوق طاقته. وماذا حول تجهيز السلع العامة الذي ينطوي على اعادة توزيع الدخل او الثروة عن طريق تحويل تكلفة تلك السلع او عن طريق توظيف منافعها ؟ من الواضح ان معظم السلع العامة (بما في ذلك القانون والمحافظة على الامن والدفاع القومي) لها آثار توزيعية . بعض الافراد يصبحون احسن حالا وبعضهم يصبح أسوأ حالا نتيجة تجهيز السلع العامة من قبل الدولة . من هو الحكم فيما اذا كانت السلع العامة يجب تجهيزها او عدم تجهيزها ؟ وعلى اي اساس ؟

يبدو ان لا مهرب من ان مثل هذه القرارات يجب ان تكون على اساس اسبقيات اجتماعية معروفة علنا . ان الاعتراف بحاجة توضيح وتفصيل الاسبقيات الاجتماعية في حقل السلع العامة يؤدي الى تأمل الصفات البارزة للمجتمع ـ النظر الى المجتمع مع التأكيد على طابعه العضوي او المتناسق .

وبالطبع يستطيع المرء تحويل مسرح النقاش ومحاولة جعل وجهة النظر التجريدية تشمل نظرية الدولة ، وذلك بتعريف العملية السياسية كعملية مشابهة لعملية السوق ، حيث تحتل الاصوات مكان الدولارات . لقد حصلت محاولات محيرة جدا بهذا الاتجاه . وليس من المدهش على اية حال ان «جميع المحاولات لايجاد انظمة تصويت ليصبح السكان عن طريقها قادرين على تحديد النشاط الحكومي والضرائب بشكل مشابه تماما مع الطلب على ، والدفع الاعتيادي من اجل ، السلع قد اخفقت» (من كتاب «محاضرات في النظرية الاقتصادية» تأليف بنت هانسن) . لقد استطاع كنث ارو في دراسة طليعية بعنوان «الاختيار الاجتماعي والقيم الشخصية» أن يبرهن على وجود تناقض : اذ فيما يمكن أن يكون لكل شخص في مجموعة من الاشخاص تفضيلات معرّفة

جيدا (منسجمة)؛ قد يستحيل اشتقاق تفضيل منسجم للمجموعة.
تصور ، مثلا ، ان الشخص رقم ١ يفضل المرشح أ على المرشح ج ويفضل المرشح ج على المرشح ب ، وان الشخص رقم ٢ يفضل المرشح ج على المرشح ب ، والمرشح ب على المرشح أ ، وان الشخص رقم ٣ بفضل المرشح ب على أ ، والمرشح أ على ج . لنر ماذا يحصل للتفضيل الجماعي (الاغلبية) . أن هناك اغلبية تفضل المرشح أ على المرشح ج . واغلبية تفضل المرشح ج على المرشح ب، ومع ذلك اذا كان الاختيار بين المرشح ب والمرشح أ فان الاغلبية تفضل المرشح ب . ان الاقتصادي بيتر شتاينر في تعليقه على التماثل بين ميكانيكية السوق وعملية التصويت ، يلخص نقاط الضعف فيما يلي : « ١ـ التصويت عملية غير مؤكدة بمعنى ان النتائج تتبع الصوت الجماعي وليس الصوت الشخصي ، اذن فالمصوت قد لا يصوت في الحقيقة وفقا لمصلحته الخاصة لانه يقلل من امكانية اعتماد النتيجة عليه . حقا ، طالما ان في الصوت الجماعي انتشارا للمسؤولية حول القرار الجماعي ، فان الشخص قد يتصرف مع الجماعة بشكل لا يتصرفه اطلاقا لو كان بمفرده . المرء قد يصوت لمنع تناول الكحول او من اجل عقوبة الاعدام او من اجل سياسة حربية وبنفس الوقت لن يمتنع عن الكحول ولن يرضى بعقوبة الاعدام لنفسه او لن يرضى بالخدمة العسكرية لنفسه او لابنه . ٢ ـ يتأثر المرء في التصويت بشعوره في الاشتراك في الاختيار الاجتماعي . التصويت من اجل مناطق سكنية مشتركة ليس من الضروري ان يعني بأنه مستعد للسكن في احياء مختلطة العناصر : حقا ان الكثير من اشد المؤيدين لمثل هذه القوانين مارسوا حريتهم في الانتقال بعيدا عن الاحياء المختلطة عنصريا . الاشخاص قد يكونون على استعداد ليفعلوا جماعيا وبالنسبة للآخرين ما لا يفعلونه شخصيا او ما لن يوافقوا على فعله ما لم يطبق على الجميع . ٣ ـ كثيرا ما يواجه الشخص في التصويت اصواتا غير قابلة للتجزئة ومن اجل

اختيارات استثنائية بالتبادل ، اي اذا حصل احدها لا يمكن ان يحصل الآخر . انه لا يستطيع القيام باختيارات صغيرة او التأثير كثيرا على تعريف المرشح او الاختيارات. كثيرا ما يصوت لمرشحين يختلف مع سياسة بعضهم . وهكذا سرعان ما يساء تفسير انتداب المرشح الفائز . ٤ ـ تبذير اصوات الاقلية ، في حين حتى تفضيلات الاقلية تمارس نفوذها في السوق . واذا كانت مخاوف تبذير الاصوات تؤدي بالمصوتين للتصويت على اختياراتهم الثانوية فان حتى هذه الاصوات الفعلية قد تخفق في عكس قوة التأييد الذي تتمتع به وجهات نظرهم . اما عدم التصويت كشكل بديل من أشكال التعبير فليس من السهل تفسيره في الكثير من الحالات ... ان هذه الانتقادات .. تخدم للتحذير من التسرع في قبول التماثل بين العملية السياسية والعملية السوقية . ان السؤال العملي هو ما اذا كانت الحالتان متشابهتين بما يكفي لتطبيق ادوات الاقتصادي التحليلية ... بصورة مباشرة ومستمرة على اتخاذ القرارات السياسية . ان جوابي ... هو النفي» ( من مقالة بعنوان «القطاع العام والمصلحة العامة» ظهرت مع مجموعة مقالات في مؤلف بعنوان «تحليل وتقييم النفقات العامة» من منشورات الكونغرس الاميركي (واشنطن ١٩٦٩) . ان مناقشة شتاينر بهذا الشأن مستمدة من ج.م. بوكانن «الاختيار الشخصي في التصويت والسوق» مجلة الاقتصاد السياسي ، ١٩٥٤) .

من الصعب تجنب الاستنتاج بأن الدولة يجب اعتبارها بمثابة «اداة عضوية لاختيار الاهداف» ضمن العملية السياسية التي بطبيعتها ، رغم اختلافها من حالة الى حالة ، تجعل الدولة اكثر من اداة جامدة لاستلام الاشارة من المناطق التصويتية أو اداة توسطية لتجميع الطلبات الخاصة في طلبات عامة . ان وجهة النظر التقليدية المجردة للسلع العامة ولدور الدولة لا تنسجم مع تجربة اي مجتمع ، وانها اقل انسجاما مع مجتمعنا المعاصر . انها تنبثق من قلق مشروع حول السلطة الاعتباطية للدولة المتزايدة

التوسع ولكن باهمال دور العملية السياسية ـ الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من ميكانيكية توظيف مصادر الانتاج ـ فانها تمنح تأييدا للتبرير المناسب للمجتمعات «الديمقراطية» ؛ اي ان الدولة تقوم بالضبط بما يرغب الشعب القيام به . وهكـــذا فان محاولات التجريديين الارثوذكس للتقليل من اهمية دور الدولة في نماذجهم تخدم الفئات ذات المصالح المنتفعة التي تستخدم آلة الدولـــة لمصلحتها الخاصة بدون علم المثقفين المتحررين . وهكذا مرة اخرى يصبح التحيز الايديولوجي بدون قصد في خدمة الوضع الراهن.

**التحطيم الخلاق والادارة :**

سواء اقرأ المرء شومبيتر او ماركس وسواء الاخذ بوجهة النظر التي تعتبر الرأسمالية كعملية مبدعة للتحطيم الخلاق او كعملية لتجميع رأس المال ، فانه مرغم بالضرورة على اعتبارها عمليـــة تطورية . ليس هناك اثر لديناميية الرأسمالية التطورية ــ وقـد يستطيع المرء ان يقول الثورية ــ ما زال متبقيا في النموذج الشائع لرأسمالية السوق . اذ من الواضح ان الاقتصاد الكلاسيكـــي المحدث مجرد مقتطف متقن من اقتصاد المفكرين العظماء في القرن التاسع عشر .

وحسب تمييز شومبيتر السلس ، فان الاقتصاد الكلاسيكي يهتم بالمظاهر «الادارية» وليس بالمظاهـر «الخلاقة» للعمليـــة الاقتصادية . ان المشكلة الاساسية الواجب حلها هي توظيـــف مصادر الانتاج المعلومة توظيفا أمثل في ضوء التكنولوجيا المعلومة بين حاجات شخصية متنافسة ومفصلة بصورة مستقلة . ان هذه من حيث الاساس مشكلة ادارية ــ وحتى وان لم يكن هناك بالطبع مدير على المسرح . وهكذا فالتأكيد هنا هو على الخصائـــص التوظيفية للاقتصاد السوقي في نطاق سكوني غير ديناميكي وغير تطوري . لا شك ان الاقتصاديين اخذوا يهتمون باضطـــراد بالتوظيف الديناميكي والزمني لمصادر الانتاج . ان الصعوبة التي

تجري مواجهتها عند تطبيق خصائص الكفاءة للاقتصاد السوقي السكوني على النطاق الديناميكي الزمني هي انعدام وجود اسواق للمستقبل جنبا الى جنب مع الاسواق القائمة بالنسبة لجميع السلع ما عدا سلع قليلة (مثل التحويل الخارجي وسلع قليلة متناسقة تجري المتاجرة بها دوليا) . ولكن هذا جزء من المشكلة لان عملية توظيف مصادر الانتاج زمنيا تعتبر جزءا لا يتجزأ من التغير في التركيب القائم . كل شيء في تدفق . الاشخاص الذين يكوّنون المجتمع ، اذواقهم ، المصادر المعلومة ، قائمة ابتياع المنتجات ، التكنولوجي الذي يجري استخدامه ، المؤسسات السائدة ، الجميع في حالة تدفق . وعلى الرغم من ان هذه العملية التطورية من الصعب جدا فهمها ، ناهيك عن اخضاعها لمجموعة قواعد ، فان تجاهلها او دفعها خارج اختصاص العالم الاجتماعي ما هو الا عدم شعور بالمسؤولية الى درجة كبيرة . ولكن هذا بالضبط ما يفعله الاقتصاديون بتركيز انتباههم على مشاكل ادارة مصادر الانتاج في نطاق غير تطوري .

ان المدهش حقا في العملية الرأسمالية التطورية هو اللاحتمية في اتجاهاتها . لقد استخدم أ.ج. مشن تشبيها طريفا يوضح جيدا هذه اللاحتمية في اتجاه العملية . انه يشير ايضا الى مدى كون الرؤية الاجتماعية «الحدية» أو المحدودة التي تتميز بها الاقتصاديات الرأسمالية والتي تدعمها بقوة الفئات المتنفعة المتحصنة ، تخلق قيدا حديديا للمجتمع. «... يستطيع القارىء، ربما دون الضغط على ايمانه ، ان يتصور لنفسه رقعة معينة من احدى القارات ، مثلا الجانب الآخر من المحيط الاطلسي حيث حق حمل الاسلحة النارية التقليدي لم يكن موضع نقاش اطلاقا . حقا بمبادرة من المنتجين الذين ينفقون مبالغ هائلة على الدعاية لادواتهم الجديدة ، نشاهد اكثر من مسدس واحد في حزام الرجل . الشباب بصورة خاصة تشغل بالهم الرغبة في ان يشاهدوا أحدث موديل دي لوكس (يضرب بشدة فوق العادة) .

من الواضح ان منتج اجربة المسدسات والادوات الاحتياطيـــة واللواحق ستزدهر تجارته ، كذلك ايضا ستزدهر تجارة الخوذ وملابس القتال . ان صناعات النمو سوف لا تقتصر على ذلك ؛ إذ على الرغم من شراء الالبسة المضادة للطلقات ؛ فان اعضاء جمعية مجهزي لوازم الجنائز ستزدهر اعمالهم . ان نوافذ جميع المساكن ما عدا الفقيرة منها وضع عليها زجاج مضاد للطلقات ، اما اتخاذ اجراءات مضادة للطلقات في الغرف والدوائر التي تقع في احياء اكثر خطورة فانها مسألة تحوطات اعتيادية . ليس هناك عائلة من الغباء بحيث تهمل تدريب ابنائها ، وحتى بناتها ، على فن السحب السريع للسلاح . وعلى اية حال ، يجري تكريس عدد من الساعات كل اسبوع التمرين على ضرب الهدف والمراوغة في جميع المدارس الممتازة . التأمين على الحياة ، بالطبع تجارة كبيرة على الرغم من كون اثمان البوليصات فاحشة ، والانفاق على العلاج الطبي يستمر بالتصاعد . اذ بالاضافة الى مثل تلك العلل المألوفة كالاصابـــة بطلقات في مختلف انحاء البدن ، هناك معاناة واسعة الانتشار من مختلف امراض التهاب وتهيج الجلد ، نتيجة لبس ملابس لا بد من كونها ثقيلة لانها مضادة للطلقات النارية . وفضلا عن ذلك ، فان كل شخص تقريبا مدمن على الكحول او اخذ المسكنات ، بفعل الامراض العصبية والقلق . الضرائب تصبح عبئا لاسباب واضحة: قوة كبيرة من البوليس تحاول بصورة رئيسية تقليص عدد ضحايا الحزازات المستمرة ، وسجون واسعة ومستشفيات سجون ، هذا مع عدم ذكر النفقات الحكومية لحماية الدوائر والبنـــوك والمدارس ولصناعة سيارات خاصة لنقل الاطفال من والى المدارس.

«ان اكثر الناس حبا للسلام سيكون غبيا في مثل هذا المحيط اذا ما حاول الخروج غير مسلح . وطالما ان اقتصادي مذهب دعه يعمل ، لاحظ بأن الناس يختارون شراء الاسلحة بحرية ، فان الحد من صناعة الاسلحة يعتبر تجاوزا على الحرية . اضف الى ذلك ، طالما ان السوق يعمل بصورة طبيعية ، فان عرض الاسلحة

النارية يكون بشكل لا يدعو لانتظار اي شخص قادر على دفع ثمن السوق ، اي لا حاجة لتدخل الحكومة لجعل العرض الصناعي يكفي للطلب المتزايد ـ وشريطة ان يكون هناك منافسة كافية في انتاج الاسلحة النارية بحيث تغطي الاسعار التكاليف في المدى الطويل (وتميل ايضا الى ان تساوي التكاليف الحدية للانتاج) فان الاقتصادي المعني بتوظيف مصادر الانتاج سيكون راضيا ، وعندما ينظر الاقتصادي المعني بحركة الاعمال الى علامات النمو المبشرة بالخير في الصناعات الرئيسية ، صناعات الاسلحة النارية والادوات الاحتياطية واللواحق ، فانه سيعلن بان الاقتصاد في حالة جيدة . واذا ما شاءت الحكومة لسبب ما ان تبدأ بالاعراب عن استيائها من بعض المضاعفات الصارخة فانها سوف تستشير الاقتصادي الخبير بصناعة المسدسات ، وهو خبير ذو مرتب عال وذو مكانة . ان هذا الاقتصادي سيقوم ببناء نماذج ويجمع بمساعدة اخصائيين من الدرجة الاولى ، اكداسا من المعلومات حول جميع انواع المسدسات ، ومن هذه المعلومات يقوم بحساب فئات الضرائب المثلى لفرضها على بيع المسدسات والاعتدة اعترافا منه بتلك الآثار غير الاقتصادية التي تقع خارج نطاق السوق ، مثل تكدس الجثث احيانا في الشوارع ، والتي يعتقد بان تكاليفها النقدية قابلة التخمين .

«وعلى الرغم من كل مشورته العلمية ، فان الامور تتدهور في النهاية . ووسط الكثير من التهريج الحكومي تؤلف لجنة لدراسة الموضوع برئاسة المهندس الكفوء جدا ، السيد ب. ولو كان هناك شخص واقعي واحد فانه السيد ب ، وسيقتنع على الفور بان الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على انتاج المسدسات ، وعلى جميع الصناعات والخدمات المساعدة المرتبطة بذلك . ثم ان الدليل لا يقبل الجدل حيث ان الطلب على الاسلحة مستمر بالنمو سنة بعد سنة . اذن يجب التسليم بذلك . غير ان السيد ب يواجه «التحدي» ببسالة مقترحا اعادة تصميم المدن الرئيسية

بصورة جذرية وبتكلفة خارقة وذلك في محاولة لخلق محيط يستطيع فيه الناس ان يحتفظوا بمسدساتهم وان يعيشوا بأمان ايضا . ان الميزات الرئيسية لخطته تستند على ما يسميه مثلما يجب تسميته بـ «معمارية المسدسات» ، وتشمل الخطة تخصيص مناطق يمنع فيها اطلاق النيران وتجري احاطتها بأسيجة حديدية عالية ؛ وبناء طرق مصممة بشكل دائري ومتموج لجعلها صعبة الاستعمال في المبارزات النارية ، وتشييد ستائر زجاجية مضادة للطلقات عبر مراكز الطرق لمنع تبادل اطلاق النيران ، واقامة كاميرات تلفزيونية معززة الحماية في جميع المراكز الستراتيجية في المدن لنقل المعلومات طوال ساعات الليل والنهار الى قوة بوليس مركزية مجهزة بأساطيل من طائرات الهليكوبتر . ثم تبدأ كل صحفي تقدمي بالثناء على حكمة وواقعية خطة السيد ب والاشارة بفضائل معمارية المسدسات التي هي الفن المعماري في المستقبل . ولكن الحكومة تبدأ بأن تدرك آسفة ان اية محاولة لجمع الضرائب اللازمة لتنفيذ خطة السيد ب ستحدث ثورة . وهكذا يجري اهمال الخطة بهدوء ، وتؤلف لجان جديدة لدراسة الموضوع ، مع اكداس من جداول الاعمال ، وتستمر الامور مثلما كانت من قبل» (مقتبسة من كتاب مشن بعنوان «تكاليف النمو الاقتصادي» ) .

ان هذا التشبيه يجب ان يكون قد اوضح جليا بأن دراسة الاقتصاد السوقي الرأسمالي ، عندما تقتصر على المظاهر غير التطورية للعملية الرأسمالية ، لم يعد لها علاقة بتلك العملية . ان دراسة منقحة وليست حية تماما من شأنها ان تسلط ضوءا على مجتمع اصحاب الحوانيت المثالي اكثر مما تسلط الضوء على الرأسمالية المعاصرة . ان تطبيق الاستنتاجات التحليلية ، سواء بقصد او بدون قصد ، لنموذج يصلح بالدرجة الاولى لدراسة مجتمع اصحاب الحوانيت على رأسمالية اليوم ربما هو منتهى التحيز الايديولوجي .

## الفصل الثاني

# وجهة النظر الماركسية المحدثة حول «العاصمة» الرأسمالية

ان لم تكن الراسمالية مجتمع اصحاب حوانيت يتنافسون ، فما هي اذن ؟ كانت هناك محاولات منذ ان كتب جيمس برنام كتابه بعنوان «الثورة الادارية» او حتى منذ ان كتب اي. اي. برلـــي و ج. س. مينز كتابهما « الشركة الحديثة والملكيــة الخاصة » لاقتراح وجهة نظر بديلة ، اكثر «واقعية» حول الرأسماليـــة المعاصرة . وثمة محاولتان تبرز بين هذه المحاولات فـــي الوقت الحاضر . المحاولة الاولى ، تفسير ماركسي محدث ، قام بها بول باران وبول سويزي في كتابهما «الراسمالية الاحتكارية» . امــا المحاولة الثانية فهي محاولة ج. ك. غالبرث في كتابه « الدولــة الصناعية الجديدة» . من الواضح عدم امكانية اية مناقشة مفيدة

لراسمالية الدول المتقدمة المعاصرة دون الاشارة لهاتين المحاولتين الوثيقتي العلاقة .

**الفائض :**

ان وجهة نظر باران وسويزي «تستمد تكوينها ووحدتها الجوهرية من موضوع رئيسي واحد : توليد واستيعاب الفائض تحت ظروف الرأسمال الاحتكاري» . ويوضح المؤلفان بان «الفائض» يماثل « فائض القيمة» لدى ماركس (وفائض القيمة لدى ماركس يساوي الفرق بين وقت العمل اللازم اجتماعيا تجسيده في السلع المنتجة ووقت العمل اللازم اجتماعيا تجسيده في السلع الضرورية (لاعادة انتاج) او حد كفاف القوة العاملة التي يجري استخدامها في العملية الانتاجية) . ولكن «يأخذ الفائض في المجتمع الرأسمالي الاحتكاري المتطور ، اشكالا واقنعة متعددة ... ولهذا السبب نفضل مفهوم الفائض ، على مفهوم فائض القيمة الماركسي التقليدي ، ما دام الاخير بالنسبة لاكثر الناس المطلعين على النظرية الاقتصادية الماركسية يساوي مجموع الارباح + سعر الفائدة + الريع» . ويعرف باران وسويزي اصطلاح الفائض كالآتي : «ان الفائض الاقتصادي ، وفقا لاكثر التعاريف المكثفة اختصاراً ، هو الفرق بين ما ينتجه المجتمع وكلفة ذلك الانتاج . ان حجم الفائض يعتبر رقما قياسيا للانتاجية والثروة ، رقما قياسيا لمقدار الحرية لدى المجتمع لانجاز اية اهداف يشاء ان يضعها لنفسه . ان تركيب الفائض يظهر لنا كيفية استخدام المجتمع لتلك الحرية : مقدار ما يستثمره لتوسيع طاقته الانتاجية ، ومقدار ما يستهلكه في شتى الاشكال ، ومقدار ما يبذره وبأية اشكال» : اذن لاحتساب الفائض يجب ان نطرح مما ينتجه المجتمع كلفة انتاج ذلك . وما نحصل عليه يعتمد على تعريف المطروح والمطروح منه . ان تعريف باران – سويزي لا يحل

هذه المسائل بصورة مباشرة . وبالطبع يستطيع المرء ان يعتمد على التعريف الماركسي لفائض القيمة . او يستطيع المرء الاعتماد على التعريف العملي (الاحصائي) الذي اقترحه ج.د. فيلبس في ملحق كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» . ان الفائض بالنسبة لتعريف فيلبس يساوي الدخل المتاتي من الملكية . زائد جميع النفقات الحكومية . زائد (تقدير) التبذير في العملية التجارية (خاصة ما ينفق على الدعاية) . «ويجب ان يلاحظ ان هذه المجاميع ما زالت لا تتضمن جميع عناصر الفائض . ان بعض هذه العناصر لا يمكن تقديرها على اساس سنوي نظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة . واحد هذه العناصر هو تغلغل الجهود الدعائية في العملية الانتاجية ... وعنصر آخر ربما يمكن ادخاله ضمن الفائض بشكل معقول ، ولكن حذف هنا ، هو الناتج الضائع نتيجة وجود البطالة» (ووفقا لهذا التعريف ، فان الفائض في الولايات المتحدة كان ٤٦،٩ بالمئة من الناتج الاجمالي القومي في ١٩٢٩ وكان ٥٦،١ بالمئة في ١٩٦٣ وان دخل الملكية كان ٥٧،٥ بالمئة من الفائض في ١٩٢٩ وكان ٣١،٩ بالمئة في ١٩٦٣) .

ان كل ذلك يفتقر الى الدقة . والسبب في ذلك يكمن في حقيقة ان التبذير والفائض مفهومان مختلفان كليا . لسوء الحظ ان باران وسويزي لا يوضحان هذا الاختلاف توضيحا كافيا . ان من المفيد جعل التمييز بين الفائض والتبذير جليا . وللقيام بذلك فاننا لن نعتمد على التعريف الامريكي او الغربي الشائع للدخل القومي ، ولا على التعريف الروسي ، وانما على تعريف اقتصادي جامعة هارفرد سيمن كوزنيت . حسب وجهة نظر كوزنيت نفترض ان الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو تزويد المستهلكين بالبضائع ، وان المنتجات النهائية هي تلك البضائع التي تتدفق خلال السنة اما الى المستهلكين او لمخزون راس المال (الذي بدوره يستهدف في آخر المطاف منفعة المستهلكين في المستقبل) ، وكل شيء ما عدا ما تقدم يعتبر ، حسب طبيعة الاحوال ، ناتجا وسيطا

يشكل ادخاله ضمن الناتج النهائي تكرارا محاسبيا (الدخل القومي: تفسير جديد . مجلة الاقتصاد والاحصاء ، عام ١٩٤٨) وفي مقالة اخرى (ناتج الحكومة والدخل القومي . مجلة الدخل والثروة . عام ١٩٥١) يقول كوزنيت : «ان الدخل القومي هو مقياس الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي ضمن اطار اجتماعي معين ، وليس ما سيكون في حالة عدم وجود اطار اجتماعي ... وبتعبير آخر ، ان تدفق الخدمات من الاقتصاد للافراد هو تدفق بضائع اقتصادية جرى انتاجها وتأمينها تحت شروط من الامن الداخلي والخارجي وتحت حماية شرعية لحقوق معلومة ، واننا لا نستطيع ان نعتبر هذه الشروط بالذات كخدمات» . ان هذا التعريف للناتج الاجتماعي او الدخل القومي يؤدي مباشرة الى مفهوم الناتج الاجتماعي الوسيط او الكلفة الاجتماعية . «الكلفة الاجتماعية هي كلفة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين بأسره، انها كلفة النظام الاجتماعي» . انها تتضمن «جميع البضائع والخدمات الحكومية غير الاستثمارية التي لا تدخل مباشرة ضمن استهلاك الافراد المستهلكين ... خدمات شركة النقل المحلية» عندما تستخدم الباصات بدلا من السير على القدمين لمكان العمل ، و«خدمات البنوك وجميع الوسطاء الماليين» (من كتاب برانكو هورفات «نحو نظرية اقتصاد مخطط» ) وجميع النشاطات ذات العلاقة بالجهود الدعائية وبنودا كثيرة اخرى قد تكون مهمة . اذن الكلفة الاجتماعية تتضمن الاستعمالات الخاصة والعامة لمصادر الانتاج التي تستهدف دعم تركيب مؤسساتي معهدي معين او شكل معين من اشكال التنظيم الاجتماعي . من الواضح ان الكلفة الاجتماعية ليست مركبا من مركبات الناتج الاجتماعي (الذي يعرفه كوزنيت ــ هورفات صافيا من الكلفة الاجتماعية) . ولا ينكر ان تخمين الناتج الاجتماعي وفقا لمثل هذا التعريف مهمة صعبة . بيد ان المفهوم واضح بشكل لا بأس به .

ويمكن الآن ان نتساءل : اي عنصر من الناتج الاجتماعي يكوّن

الفائض ؟ من الواضح ان جميع الاستثمار (الخاص والعام) وجميع الاستهلاك (الخاص والعام) الذي يفوق الاستهلاك الضروري يشكل فائضا . (إن تقديرات الاستهلاك والاستثمار يجب ان تكون وفقا لمفهوم وطريقة قياس الناتج الاجتماعي . وبتعبير آخر ، أن حاصل جمع الاستهلاك والاستثمار يجب ان يساوي الناتج الاجتماعي - أي يجب ان لا يدخل ضمنهما اي عنصر من عناصر الكلفة الاجتماعية).

ومن اجل تعريف «الاستهلاك الضروري» يمكن الرجوع مباشرة الى باران . «ان الاستهلاك الاساسي في حالة كون مستويات المعيشة منخفضة بصورة عامة وحيث ان مجموع السلع المتوفرة للناس ليس فيها الكثير من التنويع يمكن حصره بالاشارة الى الحريرات ومواد غذائية اخرى وكميات من الالبسة والوقود والاماكن السكنية وما شابه ذلك . وحتى في حالة كون مستوى المعيشة مرتفعا نسبيا وشاملا لنوعيات كثيرة من الخدمات والسلع الاستهلاكية ، من الممكن تقدير كمية وتركيب الدخل الحقيقي الضروري للعيش وفقا لما يعتبر اجتماعيا عيشا محترما ... ان هذا بالضبط ما تم القيام به في جميع الاقطار خلال حالات الطوارىء كالحرب أو العسر الذي يعقب الحرب وما شابه ذلك» (من كتاب بول باران «الاقتصاد السياسي للتنمية» . من الواضح ان تعريف باران (وتعريف ماركس) للاستهلاك الضروري يعتمد على المحيط الحضاري . ولكن يجب التأكيد على ان عنصرا مهما وأن كان مجهولا من عناصر الاستهلاك الضروري كما يعرفه باران يجب أن يتألف من بنود تدخل ضمن الكلفة الاجتماعية ، عندما تصبح السيارة بالنسبة للعامل الاميركي شرطا من شروط العمل فانها في هذه الحالة تمثل كلفة اجتماعية وليس استهلاكا . ويمكن ذكر امثلة اخرى كثيرة - وبالتالي يجب طرحها اذا ما شئنا التوصل الى اجمالي يتفق مع مفهوم الناتج الاجتماعي (حسب تعريف كوزنيت - هورفات) .

ولكن الاستثمار والاستهلاك غير الضروري لا يستنزفان جميع

الفائض . يجب ان نضيف مجموع الكلفة الاجتماعية . اذن يمكن تعريف الفائض بأنه حاصل جمع الاستهلاك غير الضروري والاستثمار والكلفة الاجتماعية .

ولكن ما هو التبذير الاجتماعي ؛ وما هي علاقته بالفائض ؟ لسوء الحظ ان مفهوم التبذير الاجتماعي يصعب تعريفه . يمكننا التوصل الى هذا المفهوم عن طريق تجربة افتراضية . لنبدأ من الناتج الاجتماعي (حسب تعريف كوزنيت ـ هورفات) لمجتمع معين ، ونتأمل في تغير الكلفة الاجتماعية لذلك الناتج الاجتماعي في ظل أشكال بديلة للتنظيم الاجتماعي . ونواصل هذا التحقيق الافتراضي حتى نكتشف المجتمع (مثلا مجتمعا اشتراكيا ما او مجتمعا شيوعيا) الذي تكون فيه الكلفة الاجتماعية اصغر ما يمكن. بعد ذلك نطرح تلك الكلفة الاجتماعية الصغرى من الكلفة الاجتماعية الفعلية للمجتمع موضع البحث . ونطلق على الفرق اسم الكلفة الاجتماعية التفاضلية للمجتمع موضع البحث .

نستطيع الآن ان نعرّف تعريفا دقيقا (ولو لسوء الحظ من الصعب اعتباره عمليا) التبذير الاجتماعي : التبذير الاجتماعي في اي مجتمع هو الكلفة الاجتماعية التفاضلية لذلك المجتمع .

ان هذه الجولة في معاني الفائض والتبذير الاجتماعي توضح لنا بأن هذه المعاني ليست ابوابا احصائية بسيطة وانما اساليب مبتدعة لغرض ايجاد اداة كمية للتعبير عن حرية المجتمع في استخدام مصادره سعيا لتحقيق اهدافه ، مهما كانت هذه الاهداف ، ومدى او درجة عدم صوابه في طرقه لاستخدام مصادر الانتاج . (وقبل ان نترك هذه المناقشة ، يجب ملاحظة ان ادخال الناتج الاجتماعي المفقود (المبذر) نتيجة عدم استخدام المصادر ضمن الفائض يمكن تبريره فقط في حالة قياس الفائض والتبذير وفقا للناتج الاجتماعي الذي كان من الممكن تحقيقه وليس وفقا للناتج الاجتماعي المتحقق . وفي مثل تلك الحالة يجب ان نتحدث عن الفائض الذي كان من الممكن تحقيقه (والذي تحقق

بعضه ولم يتحقق البعض الآخر) مما يجعل المناقشة غامضة جدا وليست ذات فائدة كبيرة) .

ان الطابع غير العملي من حيث الجوهر لمفاهيم الفائض والتبذير الاجتماعي هذه لا يجعلها عديمة الفائدة ، وانما يفيد استعمالها في التحليل الاجتماعي . وثمة سؤال آخر في حالة مفهوم التبذير الاجتماعي . فمن الواضح انه ينطوي على عدم موضوعية بمعنى تفضيل شخصي للانظمة الاجتماعية ذات التكاليف الاجتماعية المنخفضة نسبيا على الانظمة الاجتماعية ذات التكاليف المرتفعة نسبيا . ان مفهوم كوزنيت ـ هورفات للكلفة الاجتماعية ( او الناتج الاجتماعي الوسيط) ينطوي هو الآخر على تفضيل شخصي مشابه . وقد يتساءل المرء ما هي ضرورة هذا التفضيل الشخصي؟ اليس من الممكن تفضيل النظام الاجتماعي ذي التكلفة الاجتماعية العالية نسبيا نظرا لنوعية الحياة التي يسندها مثل هذا النظام ؟ أليس من المشروع الاعتراف بوجود اسبقيات اجتماعية لا تتفق مع الحاجات والاذواق الشخصية ؟

يجب القول انصافا لباران وسويزي بأنهما لا يقدمان تعريف شامل للتبذير الاجتماعي ، مثلما حاولت أنا القيام به هنا . ان تعريف باران ـ سويزي جرى تطويره ضمن محيط ما يسمونه بالرأسمالية الاحتكارية . وانهما يعتقدان القيام بتفضيل شخصي ، والجدل بان استعمالات الفائض في الرأسمالية الاحتكارية تؤدي الى التبذير ـ اي بمعنى ان هذه الاستعمالات لا تعكس حاجات شخصية او اجتماعية واضحة . ان وجهة نظرهما باختصار هي ان الرأسمالية الاحتكارية نظام غير عقلاني بالمرة . ولكن من الواضح ان وجهة النظر هذه يمكن عرضها دون اللجوء الى مفهوم الفائض .

## الرأسمالية الاحتكارية :

يستمر باران وسويزي ، بعد التذرع بمفهوم الفائض في

تلخيص المميزات الرئيسية للرأسمالية الاحتكارية ـ اي الرأسمالية المعاصرة بأكثر أشكالها تقدما . ان حجر الاساس الاول في نموذجهما هو الشركة الكبيرة في الولايات المتحدة : التي تعتبر الطراز الجديد لمؤسسات الاعمال . السيطرة في الشركة الكبيرة تكون بيد الهيئة الادارية التي تحافظ على ديمومتها ، و«المسؤولية امام حاملي السندات معدومة من وجهة نظر جميع الاغراض العملية». بالاضافةالى ذلك تستهدف كل شركة وعادة تحصل على الاستقلال عن طريق توليد الاموال داخليا ، تلك الاموال التي تبقى تحت تصرف الهيئة الادارية» (من كتاب «ألرأسمالية الاحتكارية» ان تأكيد باران وسويزي على الاستقلال المالي للشركة الحديثة مبالغ به . سنعالج هذه النقطة في الفصل القادم عندما نناقش موقف غالبريت المماثل) .

هل تضاعف الشركة الكبيرة التي تسيطر عليها الهيئة الادارية ارباحها الى اقصى حد (مثلما يفترض التحليل الاقتصادي الارثوذكسي) ام انها تخدم اغراضا اجتماعية واسعة بعد أن اصبحت «روحانية» ؟. (حسب وجهة نظر كارل كيسن «ان وكيل الملكية اي الهيئة الادارية لم تعد تسعى وراء مضاعفة عوائد الاستثمار ، وانما ترى نفسها مسؤولة امام العمال والزبائن والجمهور وربما الاكثر من ذلك ازاء الشركة نفسها كمؤسسة ، قدر مسؤوليتها ازاء اصحاب السندات الذين يملكون الشركة... وحسب احدى وجهات النظر ، ان هذا التصرف يمكن اعتباره تصرفا ينم عن الشعور بالمسؤولية : ليس هناك اية محاولة لتحميل العمال او الجمهور عامة جزءا من التكاليف الاجتماعية للمشروع. ان الشركة الحديثة هي شركة روحانية» . (من مقالة بعنوان «الاهمية الاجتماعية للشركة الحديثة» نشرت في المجلة الاقتصادية الاميركية عام ١٩٥٧) . ان باران وسويزي لا يسلمان سواء بوجهة النظر القائلة بان الشركة بمثابة مؤسسة يستهدف تحقيق اغراض متعددة ويتسم بالمسؤولية الاجتماعية او بالتفسير التقليدي حول

مضاعفة الارباح (نظرا لان ذلك التفسير سيتطلب تصرفا تعقليا وتوفر معلومات غير محدودة) . وبدلا من ذلك يتبنيان موقف جيمس ايرلي الذي اعاد صياغة مبدأ مضاعفة الارباح في اطار ينسجم مع السلوك الفردي . «ان مبدأه السلوكي يمكن وصفه باختصار بأنه بحث متواصل زمنيا ومتماثل من اجل اقصى الارباح العملية» . يمدح باران وسويزي دراسة ايرلي لانه «بتأكيده على كون المصادر الاعلامية والحسابية للمؤسسة محدودة يجعل من الواضح انعدام وجود اية فرضية توفر جميع المعلومات بصورة تامة ... ان المؤسسة دائما تجد نفسها في موضع تاريخي معين، مع معلومات محدودة حول الظروف المتبدلة . وفي مثل هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة القيام بأي شيء اكثر من تحسين ارباحها . في الحياة العملية البحث عن اقصى الارباح يمكن فقط ان يكون بحثا عن اقصى «زيادة» ممكنة في الارباح في ظل ظروف معينة، مع الاشتراط بالطبع بأن لا يؤدي استغلال فرص الربح اليوم الى القضاء على فرص الربح غدا . ان هذا كل ما في مبدأ مضاعفة الارباح ، ولكن ذلك ايضا هو كل ما يجب حصوله من اجل اثبات صحة مبدأ السلوك «الاقتصادي» ، ذلك المبدأ الذي يعتبر الاساس في كل النظرية الاقتصادية الحديثة خلال القرنين الماضيين» (من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) .

بالاضافة لذلك ، طالما ان الشركة الكبيرة الحديثة في حوزتها وسائل اكثر من اسلافها لاتباع سياسة مضاعفة الربح ، فمن الممكن ان نتوقع أن تكون اكثر فعالية في مضاعفة الارباح من اسلافها . ان هذا لا يعني عدم وجود فروق مهمة في سلوك الشركة الكبيرة الحديثة والشركات في الماضي التي كانت بمثابة مشاريع اعمال ذات حجم صغير . ان النظرة البعيدة للشركة الحديثة وسياسة الترشيد للهيئة الادارية يولدان موقفا محافظا ازاء المخاطر التجارية . وثمة فروق اخرى بين المشروع الرأسمالي الصغير والشركة الكبيرة الحديثة تتعلق بطريقة استخدام الارباح

وبالمناخ الاجتماعي الذي يرافق البيروقراطية الادارية . ان عملاق التجارة والاعمال في الماضي حل محله رجال الشركات في الحاضر .

ولكن البيروقراطية الادارية لا تكون «طبقة اجتماعية منفصلة او مستقلة او محايدة ... الحقيقة هي ان الفئة الادارية اكثر فئات الطبقة المالكة نشاطا ونفوذا ... انها ابعد ما تكون من كونها طبقة منفصلة ، بل تكون في الواقع الفصيلة القيادية المنبثقة عن الطبقة المالكة» . ان نجاح رجل الشركة يقترن بنجاح الشركة التي يعمل فيها ومن اجلها . ان رجل الشركة يكرس حياته لتقدم شركته ... ان الاهداف الاساسية لسياسة الشركة ـ التي هي بنفس الوقت وبشكل لا بد منه الاهداف الشخصية لمدراء الشركة ـ هي القوة ومعدل النمو والحجم . ليس هناك قاعدة رياضية لقياس او توحيد هذه الاهداف . وليس هناك حاجة لذلك . اذ ان هذه الاهداف يمكن ارجاعها الى الهدف المشترك العام ، هدف الربح . الارباح توفر الاموال الداخلية للتوسع . الارباح عصب القوة ، وبدورها تجعل من الممكن الحصول على اموال خارج الشركة في حالة احتياجها وعند احتياجها . التوسع الداخلي والتملك والدمج ما هي الا اشكال لنمو الشركات ، والنمو هو الطريق المؤدي الى الحجم . اذن الارباح ، حتى وان لم تكن الهدف النهائي ، هي الاداة الضرورية لجميع الاهداف النهائية . ومن هذه الناحية تصبح الارباح هي الهدف الآني ، الهدف الوحيد ، الهدف الموحد ، الهدف الكمي لسياسات الشركة ، هي المحك لنضوج الشركة ، وهي القياس لنجاح الشركة» (من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) .

ان هذه النظرة الى القوى المسيرة داخل الشركة الكبيرة الحديثة نظرة سليمة جدا . ان صلة الوصل هي الارباح عن طريق النمو والنمو عن طريق الارباح .

ان نموذج باران وسويزي يتعلق بالشركات التي تسيطر عليها

الهيئة الادارية ، حيث لا تمارس الفئات الخارجية ذات المصالح (المؤسسات المالية مثلا) نفوذا مهما على سياساتها .

***

على الرغم من ان فرضية باران وسويزي حول كون المشروع الراسمالي الضخم الحديث هو المسيطر وهو المسيّر لا تنطوي على تحطيم دعائم النظام ، فان ذلك لا ينطبق على فرضيتهما الاساسية حول سلوك النظام بأسره . ومن هذه الناحية تصبح الرأسمالية الاحتكارية نظاما قائما بذاته .

لقد ناقشت مسبقا مفهوم الانحرافات الاحتكارية من نموذج رأسمالية السوق ــ انحرافات تقترن بوجود السلطة الاحتكارية ، السلطة لرفع ثمن الناتج دون فقدان جميع الزبائن . ان هـــذه السلطة تأتي من مصدرين : أولا ، من كبر حجم ناتج البائـــع بالمقارنة مع مجموع الناتج في السوق ، وثانيا ، من تفاضـــل وتمييز ناتج احد الباعة بالمقارنة مع ناتج الباعة الآخرين . (والمهم بهذا الخصوص هو ان المشتري يعتقد ، خطأ ام صوابا ، ان ناتج احد البائعين يختلف عن ناتج الباعة الآخرين) . ويكمن وراء هذين المصدرين للسلطة الاحتكارية وجود موانع او حواجز تحول دون دخول منافسين جدد ، في حين ان حرية الدخول اساسيـــة للمحافظة على الطابع التنافسي للسوق . من الواضح ان الحالتين المتطرفتين هما المنافسة التامة والاحتكار . الطابع المميز للاولى هو عدم استطاعة اي من الباعة في السوق التأثير بتصرفاته على الثمن . وتحصل المنافسة التامة عندما تكون حصة كل من الباعة في السوق صغيرة جدا ، وعندما يكون ناتجه متماثلا مع ناتج الباعة الآخرين وعندما يكون دخول الباعة الجدد حرا . أما الاحتكار فهو حالة البائع الواحد في السوق . المنافع العامة يفترض بها ان تأخذ شكل الاحتكار على العموم . والمفروض ان هـــذا هو السبب

للسيطرة عليها وتنظيمها مباشرة من قبل الحكومات .

وليس هناك اقتراح بأن الرأسمالية المعاصرة احتكارية بهذا المعنى ، اي انها اقتصاد احتكارات ، تسيطر على كل سوق فيه مؤسسة واحدة . ولكن الاقتصاديين يتفقون على ان الاسواق الرئيسية في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر تسيطر عليها بضع مؤسسات فقط . ان مثل هذه الاسواق ، الاسواق التي يجهزها عدد قليل من الباعة المسيطرين يطلق عليها اسم «احتكار القلة» والباعة المسيطرون يطلق عليهم «محتكرو القلة» . ان محتكر القلة يستطيع التأثير على ثمن الناتج ، ولكن تصرفاته تؤثر على جميع محتكري القلة الآخرين في السوق . اذن عند اتخاذ القرارات يجب على محتكر القلة ان يأخذ بنظر الاعتبار ردود فعل المنافسين ضد تحركاته . ان هذه الوضعية تتماثل مع ستراتيجية المباريات ويمكن فهمها عن طريق مثل تلك الستراتيجية . ان ترسانة كل من محتكري القلة تشمل الثمن ونوعية الناتج ، والدعاية والسيطرة على وسائل التسويق وما شاكل ذلك . وكيفية استخدام هذه الاسلحة من قبل محتكر القلة تعتمد على ستراتيجيته ـ ستراتيجية اعتدائية تستهدف التخلص من المنافسين ام ستراتيجية تعاونية ، ستراتيجية تعترف بحق العيش له وللمنافسين الآخرين ، ستراتيجية تستهدف الاتفاق والتواطؤ مع المنافسين . الستراتيجية الاعتدائية تتمثل بحروب الاثمان بين محتكري القلة وتؤدي الى اعادة توزيع الناتج في السوق بين أولئك الذين بقوا على قيد الحياة . أما الستراتيجية التعاونية فانها تتمثل باتفاقات الكارتيل ، حيث يتفق محتكرو القلة على العمل معا وسوية كما لو كانوا احتكارا مشتركا .

الاقتصاديون يعتبرون هذين الشكلين من اشكال سلوك محتكري القلة ، اي حرب الاثمان والكارتيلات ، غير مرغوب فيهما الى حد كبير ـ حرب الاثمان غير مرغوب فيها لانها تؤدي الى انتصار الاقوى وبالتالي الى الاحتكار ، والكارتيلات غير مرغوب فيها

لانها احتكار . يفترض بالاجراءات التشريعية المضادة للاحتكار على العموم ان تهدف لتحديد كل من هذين الشكلين من أشكال سلوك محتكري القلة . ولكن لاي غرض ؟ اذا منع محتكرو القلة من الدخول في حروب الاثمان ومن الاتفاق والتواطؤ ، فانهم سيرغمون على اتباع ستراتيجية معينة اخرى . هل هناك ستراتيجية يمكن ان تعتبر في حالة تبنيها من قبل محتكري القلة بأنها مقبولة او مرغوب فيها اجتماعيا ؟

قبل الجواب على هذا السؤال ، من المفيد ان نلاحظ ان توظيف مصادر الانتاج في الاسواق التي تتميز باحتكار القلة ليس توظيفا امثل (حسب باريتو) بصرف النظر عن الستراتيجيات التي يتبعها محتكرو القلة . اذن عندما يبحث الاقتصاديون عن ستراتيجيات لاحتكار القلة مقبولة اجتماعيا ، فانهم لا يبحثون عن ذلك ضمن اطار النموذج الاساسي (الذي نوقش في الفصل السابق) ، وانما يبحثون بالاحرى ضمن اطار اصبح يطلق عليه اسم المنافسة العملية . ان هذا الاطار ـ الذي لا علاقة له بأي توظيف أمثل ـ يفترض به انه يسمح للبحث عن ستراتيجيات احتكار القلة التي تؤدي الى نتائج مقبولة اجتماعيا . وبعد معرفة هذه الستراتيجيات ، المفروض انه يجب تشجيعها بالتشريعات المناسبة .

وعلى الرغم من كثرة البحث حول هذه الستراتيجيات ، فان نتائج وحتى معنى المنافسة العملية ما زال غامضا . اذ ان المنافسة العملية بالضرورة ما هي الا مزيج من التخمينات التحليلية والوصفات الآنية . اولا ، يجب معرفة المقصود بمفهوم المقبول اجتماعيا او المرغوب فيه اجتماعيا . على العموم ، ان ستراتيجية او شكلا من أشكال السلوك تعتبر مقبولة اجتماعيا اذا كانت تؤدي بصورة عامة الى تحسينات في نوعية المنتجات المعروضة في السوق ، والى تقليل في النشاطات التبذيرية وما شاكل ذلك . ان بعض اشكال السلوك ، مثل حروب الاثمان الضارية او التواطؤ

التام ، من السهل اعتبارها غير مرغوب فيها اجتماعيا وفقا لهذه المعايير . ولكن من الصعب التوصل الى اتفاق عام حول بعض اشكال السلوك الاكثر اتقانا التي يسلكها محتكرو القلة . مثلا ، ما اذا كان دمج مؤسستين كبيرتين مقبولا او غير مقبول اجتماعيا قد يعتمد على ما اذا كانت القوة التي يسفر عنها الدمج بالنسبة للمؤسستين ازاء محتكري القلة الآخرين ستؤدي الى تقليل الضغط التنافسي الفعلي او الكامن على تلك المؤسستين . ولكن قبول ذلك الدمج اجتماعيا قد يعتمد ايضا على تأثير الدمج على تكاليف الانتاج (عن طريق الاقتصاديات المتحققة بفعل الانتاج على نطاق كبير) وعلى الابحاث وتطوير منتجات جديدة وما الى ذلك ثمة مجال كبير متروك للنقاش حتى بين الاقتصاديين الذين يقبلون نفس المعايير لمعرفة ما هو مقبول اجتماعيا .

هكذا ادت السياسة الواقعية التي يدعمها مفهوم المنافسة العملية الى موقف متساهل من حيث الاساس ازاء عالم محتكري القلة في الرأسمالية المعاصرة . ان معظم الاقتصاديين يستطيعون الاشارة الى مستويات المعيشة المرتفعة والى التحسن المستمر في المنتجات التي هي في متناول المواطن ، والى العجائب التكنولوجية في عصرنا ، ومن ثم يجادلون بأن اسواق محتكري القلة تعمل على احسن ما يرام . دعنا نتبع وجهة النظر هذه بعض الشيء .

ان معظم الاقتصاديين يتفقون على السلوك او الستراتيجية الاكثر احتمالا لمؤسسة تعمل في سوق احتكار القلة وضمن اطار شرعي (مضاد للاحتكار) يمنع التواطؤ التام وحروب الاثمان الضارية . ويلخص روبرت دورفمان الحجة بشكل واضح : «ان محتكري القلة يعانون من وطأة التشريعات ويرغبون في تجنب المزيد من الرقابة والدعاية غير الحسنة ، مما يجبرهم على الاعتماد على طرق تعاون حذرة . وقد اعتمدت هذه الطرق كثيرا . . . على مراعاة وتطبيق اتفاقات سلوكية غير مكتوبة . ان اكثر هذه الاتفاقات شيوعا هو عدم السماح بالتنافس حول الاثمان ـ ومنذ

تطبيق هذا الاتفاق حتى اليوم يتنافس محتكرو القلة بعضهم مع البعض الآخر بضراوة عن طريق الدعاية ، وتفاضل المنتج ، وتسهيل البيع عن طريق الاعتماد ، وبالتجسس الصناعي ، وبأي سبيل آخر تختلقه العبقرية ؛ ولكنهم لا يخفضون الاثمان . ان تخفيض الاثمان سلاح متوفر دائما ، ومدمر للجميع .. ان الاسلوب الاكثر شيوعا لمعالجة هذه المشكلة هو الاتفاق حول قيادة الاثمان : اي ان احد المؤسسات البارزة، غالبا وليس دائما اكبر هذهالمؤسسات في الصناعة ، تعطى مسؤولية وضع الاسعار التييتبعها الجميع.. ان استمرار حكم القائد يعتمد الى حد كبير على القناعة العامة حول توزيع الناتج في السوق ، وعندما تحاول بعض المؤسسات تحسين مواقعها في السوق او تكافح لتبقى على قيد الحياة ، فمن المحتمل أن يصبح السلام مهددا .. ان الفرضية المعقولة ، ولو من الصعب التأكد منها ، هي ان قادة الاثمان يتصرفون مثل المحتكرين نيابة عن الصناعة بأسرها» ( من كتاب «الاثمان والاسواق» ) .

ان هذا التصريح حول ما يمكن توقعه في أسواق محتكري القلة ليس فريدا . أن تفسير باران وسويزي بجميع نواياه وأغراضه مماثل لتفسير دورفمان . «يجد باعة سلعة معينة او سلع متشابهة ان في مصلحتهم ، عند منع المنافسة في الاثمان ، ان يضعوا السعر أو الاسعار بشكل يضاعف ارباح المجموعة بأسرها . قد يحصل عراك بينهم حول اقتسام هذه الارباح ... ولكن ليس بينهم من يرغب في تقليل مجموع الربح المتحقق بدلا من تكثيره . ان هذه هي الحقيقة الحاسمة في تحديد سياسات وستراتيجيات الاثمان من قبل الشركات النموذجية الكبيرة . لا شك أن التواطؤ السري شائع ، ولكن له مخاطر ومضار ، ومن الصعب اعتباره القاعدة التي تميل للعمل بموجبها الصناعة النموذجية التي يسيطر عليها محتكرو القلة . ويبدو من الواضح ان تلك القاعدة هي نوع من التواطؤ المفهوم ضمنا الذي يبلغ اكثر أشكاله تطورا فيما يعرف باسم «قيادة الاثمان» ... ما دامت

جميع المؤسسات تقبل هذا الاتفاق ... يصبح من السهل نسبيا للمجموعة بأسرها ايجاد الثمن الذي يضاعف ربح الصناعة . والمطلوب هو ان الذي يبدأ بتغيير الثمن يجب ان يكون تصرفه وفقا لصالح المجموعة ومصلحته الخاصة وان الآخرين يجب ان يعربوا عن موافقتهم او عدم موافقتهم باتباعه او عدم اتباعه . وفي حاله استيفاء هذه الشروط ، نستطيع ان نفترض بسهولة ان الثمن المعلن في اي وقت هو تقريب لا بأس به للثمن الاحتكاري النظري». (من كتاب «الراسمالية الاحتكارية» ) .

ويحق للمرء ان يعتقد بان الاقتصاديين التقليديين (يمثلهم دورفمان في هذا المثال) والماركسيين المحدثين (باران وسويزي) بعد ان تبنوا نفس التفسير لسلوك اسواق محتكري القلة ـ تلك الاسواق التي تسيطر على الراسمالية المعاصرة والمتقدمة ـ سيضطرون على التوصل الى نفس الاستنتاجات حول ما يتضمنه ذلك بشأن عمل وانجاز الاقتصاد الراسمالي . ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح .

بالنسبة الى باران وسويزي «يعني هذا التحليل ان النظرية العامة للاثمان المناسبة لاقتصاد تسيطر عليه مثل هذه الشركات هي النظرية التقليدية للاثمان الاحتكارية في الاقتصاديات الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة . ان ما يعالجه الاقتصاديون كحالة خاصة يظهر انه هو الحالة العامة في ظل الرأسمالية الاحتكارية» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) . اما بالنسبة لدورفمان فان «احتكار القلة في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لا مفر منه تقريبا ... من الواضح انه ابعد ما يكون عن الحالة المثلى ـ ولكن المؤسسات الاجتماعية لها اساليبها في التكيف مع مثل هذه التحديات ، واحتكار القلة لا يشذ عن هذه القاعدة.. تحافظ صناعة احتكار القلة بشكل غير متقن على اتصالها نسبيا بشروط الانتاج ورغبات الزبائن .. ان صناعات احتكار القلة على الرغم من بلادتها ، تسلك سلوكا يمكن اعتباره مشابها لسلوك

الصناعات التنافسية شريطة ان لا يتواطأ محتكرو القلة بعضهم مع البعض الآخر . الحكومة تمنع التواطؤ بواسطة سياستها المضادة للاحتكار وتعتمد على صناعات احتكار القلة ، تحت رعاية معتدلة، للاقتراب من شروط المنافسة» ( من كتاب «الاثمان والاسواق» ) .

اذن بالنسبة الى دورقمان تسلك صناعات احتكار القلة «سلوكا يمكن اعتباره مشابها لسلوك الصناعات التنافسية» ـ وهذا على الرغم من «الفرضية المعقولة .. بان قيادة الاثمان تتصرف مثل الاحتكارات نيابة عن الصناعة بأسرها» . ان هذا التناقض المدهش الصريح في موقف دورفمان هو نتيجة الموقف الواقعي المتسامح الذي يسنده مفهوم المنافسة العملية ، ذلك المفهوم الذي لا بد من ان يؤدي غالبا الى قبول «حقائق الحياة» باعتبارها تقريبا مقبولا الى الحالة التنافسية التي يمكن البرهنة «بدقة» على فضائلها . اذن من الواضح ـ على الاقل بالنسبة لتحديد الاثمان في اسواق احتكار القلة ـ ان باران وسويزي يكسبان حجتهما دون خوض المعركة . اذا كان لا بد ان يختار المرء بين النموذج التنافسي والنموذج الاحتكاري لاستنباط سلوك الثمن في اسواق احتكار القلة ، يجب اختيار النموذج الاحتكاري . (سنرى في وقت لاحق بان تفسيرا آخر لسلوك اسواق احتكار القلة ممكنا ـ تفسيرا مشابها ولكنه ليس مماثلا لتفسير باران وسويزي) .

***

يعتبر باران وسويزي نظرية الاحتكار التقليدية مناسبة فقط لتفسير سلوك الثمن في اسواق احتكار القلة . «ان التخلي عن المنافسة بالاثمان لا يعني نهاية المنافسة بأسرها : انها تأخذ اشكالا جديدة وتستمر في هوجانها بحدة متزايدة . ان معظم هذه الاشكال الجديدة للمنافسة تأتي تحت ما سنسميه بجهود البيع» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) . ومن هذه الناحية فان

باران وسويزي يتبنيان وجهة النظر المسيطرة والشائعة التي تعتبر المنافسة اللاثمنية في اسواق احتكار القلة منافسة ضارية. انهما في الواقع يبالغان في التأكيد على هذه الضراوة ، مهملين بذلك الحقيقة المعلومة جيدا بانه حتى المنافسة اللاثمنية في اقتصاد الشركات الكبيرة المعاصر عرضة لمختلف الاتفاقات المهمة التي تحد من اثر تلك المنافسة على توزيع الناتج في السوق وتحول دون اية تغيرات مفاجئة مهمة في المواقع النسبية للمتنافسين الرئيسيين . (ان الحجم النسبي لميزانية الدعاية ، ومعدل ادخال موديلات جديدة . وأشكال اخرى للتنافس اللاثمني ، كل ذلك منظم باتفاقات متقنة ومحكمة على نطاق الصناعة بأسرها) .

وهكذا يرسم باران وسويزي صورة سلوك تجمع بين الاحتكار في الثمن والمنافسة العدائية المطلقة العنان بالنسبة لجميع الابعاد الاخرى . ان هذا السلوك المختلط بالذات جوهري لوجهة نظرهما لان المنافسة اللاثمنية العدائية المطلقة العنان هي تعريف «دينامية محاصصة السوق» . ان الدافع لحصة اكبر في السوق ـ وذلك عن طريق جهود البيع بصورة خاصة ـ يعني دافعا لتخفيض التكاليف . وكلما انخفضت تكاليف محتكر القلة ، كلما تحسن دفاعه وتعاظمت قدرته على الدخول في حرب الاثمان ، اذا ما جاءت تلك اللحظة المروعة : أذن ثمة دافع يدفع محتكري القلة ليس فقط لتخفيض تكاليفهم وانما للقيام بذلك قبل منافسيهم . (ان الدافع لتخفيض التكاليف يعززه الشكل الخاص الذي تأخذه جهود البيع لمحتكري القلة في صناعات سلع الانتاج . مشترو تلك السلع هم انفسهم محتكرو قلة متمرسون ليس من المحتمل اقبالهم على هذه السلع ما لم تسهم فعلا بزيادة ارباحهم عن طريق خفض تكاليفهم) . ولكن ليس من المحتمل ان تذهب هذه التخفيضات في التكاليف الى المستهلك ، طالما ان محتكري القلة يسلكون كاحتكار مشترك بالنسبة للاثمان . «هذا يعني ان انخفاض التكاليف ، في ظل الراسمالية الاحتكارية ، يؤدي الى استمرار معدلات الربح

بالازدياد . واستمرار معدلات الربح بالازدياد يعني ان اجمالـــي الربح يزداد ليس فقط بصورة مطلقة ولكن كحصة من الناتـــج القومي. واذا ما عادلنا موقتا اجمالي الارباح مع الفائض الاقتصادي للمجتمع ، فاننا نستطيع صياغة قانون الرأسمالية الاحتكارية وهو ان الفائض يميل للزيادة بصورة مطلقة وبصورة نسبية مع تطور النظام» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) . ان هذا القانون اساسي للصرح الذي يقترحه المؤلفان . (يجب ان يمارس المــرء الحذر في تفسير عبارة «اذا ما عادلنا موقتا اجمالي الارباح مـع الفائض الاقتصادي للمجتمع» ، يجب قراءتها لتعني «اذا مــــا اعتبرنا الفائض الاقتصادي لمجتمع كما لو كان يتكون من اجمالي الارباح» . اذ بالنسبة لباران وسويزي يجب ان لا يخلط المرء بين «الارباح المحاسبية وحصة الارباح نظريا . ان حصة الارباح نظريا هي ما نسميه في الحقيقة بالفائض . اي الفرق بين اجمالي الناتج والتكاليف الضرورية اجتماعيا لانتاج ذلك» ) .

ليس هناك من ينكر انشغال محتكري القلة في ادخال فنون تكنولوجية لتخفيض التكاليف ، ولكن يمكن التساؤل عما اذا كان هذا النشاط الهادف لتخفيض التكاليف هو بالدرجة والحدة التي تدعى احيانا . يجب ان لا ننسى بأن محتكري القلة منشغلــون ايضا بحماية حصتهم في السوق والارباح من الضغط التنافسي الكامن ، بأساليب كثيرة قلما لها علاقة بتخفيض التكاليف . وبقدر ما يوفقون في ذلك يستغنون عن حاجة الاستمرار في الاستعانة بأحدث فنون التكنولوجيا من اجل تخفيض التكاليف . فـــي الحقيقة ، بقدر ما تكون المنافسة اللاثمنية هي نفسها عرضـة للاتفاقات التي تقيد عادة سلوك محتكري القلة وفق اشكال معينة (تؤثر مثلا على حجم ميزانية الدعاية او معدل ادخال الموديــلات الجديدة) ، يقل الدافع بعض الشيء لتقليل التكاليف .

ان «قانون» ميل الفائض الى الازدياد تقوضه بالطبع امكانية كون نقابات العمال «قوية بما يكفي لتنتزع لاعضائها زيادات الارباح

الناجمة عن انخفاض التكاليف والاسعار الاحتكارية» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) . ان باران وسويزي يرفضان هـــذه الأمكانية . «ان نقابات العمال تلعب بالتأكيد دورا مهما في تحديد الاجور النقدية - والعمال الذين يعملون في صناعات ذات نقابات منظمة وقوية هم في موقف افضل من العمال الذين يعملون في قطاعات اخرى من الاقتصاد يكون فيها التنظيم النقابي أقل قوة. ولكن هذا لا يعني ان الطبقة العاملة بأسرها هي في موقف يمكنها التجاوز على الفائض او حتى انتزاع الزيادات في الفائض ؛ تلك الزيادات التي في حالة تحقيقها ستنتفع منها الطبقة الرأسمالية نسبيا بالمقارنة مع الطبقة العاملة . ان سبب ذلك هو أن ارباب الأعمال في الرأسمالية الاحتكارية يستطيعون ويقومون فعــــلا بالتعويض عن الزيادات بأجور العمل بزيادات في الاثمان . اي انهم بتعبير آخر يستطيعون حماية معدلات ارباحهم في حالة مواجهتهم لاجور عالية (ومخصصات عمالية اخرى) . وفي حالات كثيرة حقا خلال السنوات الاخيرة استطاع ارباب الاعمال جعـــل زيادات الاجور ضمن سياساتهم الثمنية الاحتكارية بشكل يساعدهم اكثر على التوصل اسرع وأقرب الى السعر الاحتكاري النظري من اي شكل آخر» . ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكاريـــة» ) . باران وسويزي لا يوضحان موقفهما هذا . اذ على الرغم من انه قد يكون من الصحيح بأن قوة النقابات للتجاوز على فائض الشركات الكبيرة معدومة أو محدودة جدا ، فان ذلك لا ينطبق على اصحاب الاعمال الآخرين الاقل حظا . ان السلطة الاحتكارية ليست موزعة بالتساوي بين جميع المشاريع . وهكذا فان اجراءات النقابات قد تؤدي الى اعادة توزيع الفائض لصالح الشركات الضخمة . وهذه الاجراءات تؤدي ايضا بطبيعة الحال الى اعادة توزيع حصة الاجور لصالح النقابات القوية وعلى العموم لصالح العمال الذين ينتمون الـــى نقابات . اذن من المعقول الكلام عن تواطؤ بين النقابات العماليــة القوية والشركات الضخمة .

وهنا يبرز بالطبع السؤال الاكثر اهمية : هل تحسن مستوى معيشة عامة العمال في اقتصاديات الرأسمالية المعاصرة؟ والجواب على ذلك بالايجاب . لا شك ان بارن وسويزي لا ينكران ذلك . ولكن كيف يمكن ان يحصل ذلك حسب النظرية الماركسية ما لم يكن قد حصل بعض التجاوز على الفائض ؟ (اذ حسب النظرية الماركسية يستملك الرأسماليون جميع الزيادات في الانتاجية ، طالما ان الطبقة العاملة تحصل فقط ما يكفي لمعيشتها وديمومتها). الجواب الماركسي الصحيح يجب ان يكون بأن الزيادة في مستوى المعيشة تعكس ازديادا في الكلفة الاجتماعية لقيام العمال بواجباتهم في مجتمع متزايد التعقيد . لا شك ان بعض عناصر الزيادة في مستوى المعيشة تمتصها التكلفة الاجتماعية . ولكن من الصحيح أيضا أن بعضها «يتمتع» به المستلمون . ان السيارة قد تكون ضرورية للعامل الحديث للقيام بواجباته ، ولكنها تعطيه الفرص لقيام بسفرة للنزهة بين حين وآخر .

من الصعب جدا التمييز عمليا بين ذلك الجزء من الزيادة في مستوى المعيشة المقاسة احصائيا الذي يعكس زيادات في الكلفة الاجتماعية لتزويد أيدٍ عاملة ماهرة ولديها الحافز على العمل وبين ذلك الجزء الذي يمثل حقا تجاوزا على الفائض . والحقيقة ان هذا التمييز قد لا يكون بهذه الاهمية ، اذ يبدو ان النظام يواجه مشكلة متزايدة الصعوبة في توزيع الفائض الذي يولده بطرق لا تؤدي الى تقويض دعائمه الاجتماعية . اذن تجاوزات العمال ( او الموظفين ذوي الرواتب) على الفائض قد تكون منسجمة مع دينامية النظام الرأسمالي المعاصر ، شريطة ان تؤدى هذه التجاوزات الى زيادات في الاستهلاك غير الضروري يمكن التكهن بها . حقا ان تطور فتح الاعتمادات الاستهلاكية جنبا الى جنب مع متطلبات الاستهلاك الاقطاعي (نوع الدار وموقعها ونوع السيارة التي تستعمل الخ) الذي تفرضه ادارات الشركات على الناس يخلق شكلا متماسكا من القيود الاجتماعية الطبقة العاملة ، قيودا تقوي

الاسس الاجتماعية للنظام بأسره . حقا قد يرغب المرء في الجدل على هذا القرار ابعد بعض الشيء والادعاء بأن تجاوزات الطبقة العاملة على فائض القيمة التي تقترن مباشرة بالزيادات في الاستهلاك غير الضروري التي يمكن التكهن بها تشكل ـ من وجهة نظر النظام ـ عنصرا من عناصر الكلفة الاجتماعية الكلية للابقاء على أسس النظام سليمة وذلك بتوفير منافذ صغيرة للفائض المتوسع .

***

كيف سيتخلص النظام من فائضه المتنامي ؟ ان تعريف مفهوم الفائض بالذات يقترح الطرق : يمكن استثماره ، يمكن استهلاكه (عن طريق زيادات في الاستهلاك «غير الضروري» ) ويمكن تبذيره. يخلص باران وسويزي الى ان النظام الرأسمالي لا يزود «منافذ استثمارية من السعة بحيث تمتص حصة الفائض المتزايدة» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» . سوف لا نستعرض تحليلهما بهذا الشأن هنا) . اذن بقاء النظام على قيد الحياة بحد ذاته يعتمد على خلق وتطوير طرق «تبذير» فعالة لامتصاص الفائض . «وطالما ان الفائض الذي لا يمكن امتصاصه سوف لا ينتج ، يكون الكساد بناء على ذلك هو الحالة الاعتيادية للاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري. ان معدل عمل النظام ، في حالة وجود مخزون معين من راس المال وتركيب معين للتكلفة والثمن ، لا يمكن ان يزداد فوق النقطة التي يستطيع فيها الفائض المنتج ايجاد المنافذ الضرورية . وهذا يعني نقصا مزمنا في استخدام المصادر البشرية والمادية المتوفرة ... ومهما شاء المرء ، ليس هناك طرق لتجنب خلاصة كون الرأسمالية الاحتكارية نظاما متناقضا .. واذا ما ترك لنفسه .. فان نظام الرأسمالية الاحتكارية سيغوص اعمق فأعمق في قاع الكساد المزمن » .

ولكن ثمة قوى مضادة . وكل هذه القوى تتضافر في جهود

يائسة وشاملة لخلق طلب على منتجات النظام . «ان في النظام اجهزة انتقاء ذاتية لها نتائج مهمة جدا بالنسبة لاي مظهر من مظاهر الحياة في مجتمع الراسمالية الاحتكارية » .

ان جهود البيع ، مع الدعاية كأبرز شكل من اشكال هذه الجهود ، تلعب دورا اساسيا في ترويج الطلب . انها تقوم بذلك بطريقتين مختلفتين تماما . اولا ، ان هذه الجهود تشكل نفقات على مصادر الانتاج «مع ما يتبع ذلك من عمالة عالية للعمال غير المنتجين في وكالات الدعاية ووسائط الدعاية وما شاكل ذلك» وبالتالي فانها تولد دخلا . ومن هذه الناحية فان جهود البيع تعمل بشكل مشابه للنفقات الحكومية التي تغطيها العوائد الضريبية ثانيا ، تخلق جهود الدعاية طلبا على منتجات النظام . اذ انها بادخالها تغييرات على ما هو مألوف وباقامتها مقاييس ومعايير جديدة لما يعتبر مناسبا تشن «حربا لا هوادة فيها ضد الادخار ومن اجل الاستهلاك» ونتيجة لذلك تروج الاستثمار في معدات لن يستثمر فيها لولا تلك الجهود . «ان نجاح الدعاية غير المشكوك فيه في تحقيق هذه الاهداف قد ضاعف اهمية دورها كقوة معاكسة لميل الراسمالية الاحتكارية الى الكساد وبنفس الوقت جعل منها المهندس الرئيس المشهور لطريقة الحياة الاميركية» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) .

ولا يعتبر باران وسويزي مساهمة جهود البيع في الحرب ضد الكساد بأنها مساهمة تستحق الاعجاب وانما ، تماما على العكس من ذلك ، يعتبران اثرها الكلي على حياة الناس اثرا وضيعا . «ان الناتج الذي يتجدد حجمه وتركيبه بسياسات شركات محتكري القلة التي تستهدف الربح الاقصى لا يتفق مع حاجات الانسان ولا يكلف الحد الادنى من تكاليف الجهد البشري والمعاناة البشرية» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» . اني سأجادل فيما بعد بان تحليل باران وسويزي للدعاية وان كان مقنعا بشكله العام فانه يهمل او يقلل من اهمية ما تتضمنه الدعاية

بالنسبة لتوظيف مصادر الانتاج التي تكرسها الشركات الضخمة على جهود الدعاية) .

وليس من المدهش ان نفقات الحكومة تشكل الشكل الرئيس الآخر لامتصاص الفائض . ان الطبقة الرأسمالية تحت ظروف الراسمالية الاحتكارية لم تعد ضد دور الحكومة المتوسع والمتزايد الاهمية . ان هذه الطبقة كينزية من حيث الروح ، ترحب بميزانية كبيرة ومتزايدة لحكومة وبالعجز الميزاني (المؤقت) ايضا . وسبب ذلك هو لانها اصبحت تدرك الحاجة الى تدخل الحكومة للمحافظة على مستوى عال ومتنام للطلب الفعال ، ذلك المستوى الذي لا بد منه لامتصاص ناتج النظام المتدفق «ان الطبقة الحاكمة الاميركية، او على اية حال قادتها من مدراء الشركات الضخمة ، تعلمت هذه الدروس من الخبرة الغنية لعقود ثلاثة من الكساد والحرب والحرب الباردة . وان موقفها ازاء الضرائب ونفقات الحكومة قد تغير تغيرا جذريا» . وهكذا يعتبر كينز بالنسبة الى باران وسويزي بانه النظري الاول للمرحلة الاحتكارية للرأسمالية .

ولكن «السؤال الكبير .. ليس ما اذا كان سيكون هناك المزيد من الانفاق الحكومي ، ولكن على اي شيء . وهنا تأتي المصالح الخاصة كمصالح خاصة وتصبح العامل المسيطر» . ومرة اخرى ليس من المدهش كما يخلص باران وسويزي الى «ان حقل مشتريات الدفاع بالطبع هو اكثر الحقول التي حصل فيها توسع.. ان هذا الامتصاص الكاسح للفائض عن طريق الاستعداد العسكري اصبح الحقيقة الاساسية للتاريخ الاقتصادي الاميركي فيما بعد الحرب العالمية الثانية» . اذ على الرغم من انه من الممكن من الناحية النظرية تصور الحكومة تهتم بالنفقات غير الدفاعية المولدة للطلب الفعال ، فانه ليس من المحتمل ان يكون ذلك في حيز المستطاع في المجتمع الراسمالي . في الحقيقة «اذا ما اخذنا بتركيب القوى في الرأسمالية الاحتكارية في الولايات المتحدة ، فان الانفاق المدني كان قد وصل حدوده القصوى تقريبا في

١٩٣٩ . ان القوى المناوئة لاي مزيد من التوسع في هذا الانفاق كانت اقوى من ان يمكن التغلب عليها» ( من كتاب « الرأسمالية الاحتكاريـة » ) .

اذن امتصاص الفائض من قبل الحكومة يصبح في آخر المطاف امتصاصا من قبل الامبريالية والعسكرية . وهذا يتفق اتفاقا تاما مع حاجة الطبقة الحاكمة لتمنع انتشار «الشيوعية» على صعيد عالمي ــ اي انتشار الشكل الاشتراكي للمجتمع . «وهنا وجدت اخيرا الرأسمالية الاحتكارية على ما يبدو الجواب لسؤال «على اي شيء» : على اي شيء تستطيع الحكومة الانفاق للحيلولة دون ان يغطس النظام في وحل الكساد ؟ على الاسلحة ، المزيد من الاسلحة والمزيد من الاسلحة الى ما لا نهاية . ومع ذلك ان هذا لم يكـن العلاج الكافي . ضوعفت الحرب الباردة ، واستؤنف التيـار المتصاعد في الميزانية العسكرية بعد انخفاض في نهاية الحـرب الكورية . ومع ذلك استمر زحف الكساد على نفس الشاكلة .. ان السؤال المشؤوم «على اي شيء» الذي لم تستطع ان تجـد الرأسمالية الاحتكارية جوابا له في الانفاق المدني اخذ يزحـف بشكل مدمر داخل الكيان العسكري نفسه . ومن جميع الدلائل المتوفرة في الوقت الحاضر ليس ثمة جواب في الانفاق العسكري ايضا» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) .

# الفصل الثالث

# الرأسمالية الاستبدادية : الاقتصاد

## النظرة التكنوقراطية :

يقدم جي. كي. غالبريت في كتابه «الدولة الصناعية الجديدة» تفسيرا تكنوقراطيا للمجتمع الصناعي المعاصر. ان الحجة الاساسية في مناقشة غالبريت بسيطة . تفرض التكنولوجيا الحديثة على المؤسسة ضرورة كل من الحجم الكبير والتخطيط . ان ذلك له نتائج . «تكون السلطة في المشروع الصناعي بأيدي أولئك الذين يتخذون القرارات . وقد ذهبت هذه السلطة في المشروع المتقدم بشكل لا بد منه ولا يمكن عكسه من الفرد الى الجماعة . ذلك لان الجماعة وحدها بحوزتها المعلومات اللازم توفرها لاتخاذ القرارات .. وطالما ان التكنولوجيا والتخطيط هما اللذان يجلبان السلطة للتركيب التكنوقراطي » (يعرف غالبريت التركيب

التكنوقراطي بأنه يتكون من «الفنيين والمهندسين ومدراء المبيعات والعلماء والمصممين والمتخصصين الآخرين .. الذين يجابون المعرفة او الخبرة المتخصصة الى الجماعة التي تتخذ القرارات» ) ، فان الاخير ستكون بيده السلطة حيثما اصبح التكنولوجيا والتخطيط ميزة العملية المنتجة . ان هذه السلطة التي بيد التركيب التكنوقراطي سوف لا تعتبر شذوذا عما يسمى في المعزوفة الايديولوجية بالمشروع الحر او النظام الراسمالي . واذا كان يجب منع تدخل السلطة الخاصة ، التي بيد المالكين ، في المشروع الخاص ، كذلك يجب منع تدخل السلطة العامة في المشروع العام .. وكنتيجة اخرى فان الارتباك حول رأسمالية دون سيطرة الرأسمالي سيقابله ارتباك حول اشتراكية دون سيطرة المجتمع .. ويبدو من المحتمل ان الحل السوفياتي لمشكلة السلطة في المشروع الصناعي ليس مغايرا للحل الغربي ــ ولو انه ليس هناك من يستطيع الجزم بذلك . ان السلطة الاجتماعية الكاملة على المشروع الكبير معلنة . وكما هي الحال بالنسبة لحملة الاسهم ومجلس الادارة في الولايات المتحدة ، يحتفل بذلك احتفالا عاما مستوفيا لجميع المراسيم . الشعب والحزب فوق كل شيء ــ ولكن في التطبيق يعطي المشروع استقلالا واسعا ومتزايدا» (من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) .

ان موضوع غالبريت الاساسي ينطوي على اعتبار الرأسمالية والاشتراكية مجرد رطين ايديولوجي . ولكن على الرغم من اعتقاد غالبريت بأن نموذج المجتمع الصناعي ينطبق على الكون بأسره ، فانه يقتصر تحليله على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاميركي المعاصر . ان موقفه ازاء النظام هو موقف الناقد والمبرر في آن واحد . انه ناقد بقدر ما يشير الى اخفاق النظام في الاستجابة لحاجات ومطامح الانسان الحديث ، خاصة انسان مجتمع الرخاء . وانه مبرر بقدر ما تسفر النظرة الكلية للنظام عن تفسير لواقع الحال متفائل ومثالي وسليم العاقبة الى درجة

كبيرة او صغيرة .

***

تحتل الشركة الضخمة الحديثة مكانها في قلب النظام الصناعي . وان هذا النوع من المؤسسة ليس فقط عملاقا ، وانما متنوع النشاط بدرجة كبيرة . انه لا يبيع ناتجا واحدا او خدمة واحدة ، ولا يعمل بصورة رئيسية في سوق واحد . حقا ان ميزته الوحيدة هي كونه منظمة تقود انتاجا متغيرا ومعقدا وغير قابل للتعريف ـ يقدم غالبريت تبريرا تاريخيا لحجم مثل هذه المؤسسة وتركيبها . «من الواضح ، قبل كل شيء ، ان التخطيط الصناعي في تحالف غير مخزن مع الحجم ... الحجم هو الخادم العام للتكنولوجيا ، انه ليس الخادم الخاص للارباح .. ان عدو السوق ليست الايديولوجية وانما المهندس.. ان الشركة الضخمة الحديثة وجهاز التخطيط الاشتراكي الحديث هما بديلان لخدمة نفس الحاجة» (من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) . ان ضرورات التكنولوجيا الحديثة تفرض علينا التخطيط الصناعي ، الذي بدوره يفرض الحجم الضخم وقمع السوق . ان هذا هو الشكل الذي تأخذه مناقشة غالبريت . انها مناقشة مقنعة ، ولكنها لا تنفع للتبرير الذي اراده عنها غالبريت .

لا شك ان الجميع ما عدا قلة ميئوس منها يفهمون ان التكنولوجيا الحديثة تفرض الحاجة للتخطيط الصناعي الذي بدوره يفرض الحاجة للحجم الضخم . ولكن هل نستنتج من ذلك بأن حجم وتركيب شركات الاعمال الضخمة الحديثة في الولايات المتحدة هي تعبير عن ضرورة تاريخية لا بد منها ناجمة عن ضرورات التكنولوجيا الحديثة والتخطيط الصناعي ؟ ان جوابي بالنفي دون تحفظ ! يجب ان يكون واضحا ان حجة غالبريت تتطلب لقبولها اكثر بكثير مما تقدم . من الواضح انه لا يكفي النقاش ، بأسلوب

عام ، بأن التكنولوجيا الحديثة والتخطيط الصناعي يفرضان على المؤسسة المعاصرة الحاجة الى حجم معين «كبير» بدون تعريف ذلك ، والى «تنوع» التركيب الداخلي . انه من الجوهري ومن الضروري حقا ، للبرهنة على وجهة نظره ، ان يعكس الشكل المعين للحجم والشكل المعين للتنوع في التركيب الداخلي ، اللذان تتميز بهما الشركة الضخمة المعاصرة في الولايات المتحدة ، ضرورات التكنولوجيا الحديثة والتخطيط الصناعي .

يجب ان ننظر مليا في حجة غالبريت . تتميز التكنولوجيا الحديثة حسب وجهة نظر غالبريت بالصفات التالية : اطالة فترة الانتاج ، زيادة قيمة راس المال اللازم ايداعه للعملية الانتاجية ، تقلص قابلية تحويل مصادر الانتاج المودوعة للعملية ، زيادة الاعتماد على المعرفة المتخصصة والمنظمة ، وازدياد التأكيد على التنظيم والتنسيق . أن هذه الصفات التكنولوجية ، الفنية والتنظيمية الخمس تنطوي على ضرورة التخطيط . ولكن اصطلاح «التخطيط» هذا الذي كثيرا ما أسيء استعماله يجب تعريفه .

التخطيط هو السلوك التعقلي في محيط زمني (اي في محيط ينطوي على مرور الزمن وليس في نقطة ثابتة من الزمن) . من الواضح ان هذه العملية تفترض وجود المخطط ، وهو عبارة عن شخص او هيئة تتخذ القرارات وتعني بالسعي او البحث الزمني التعقلي المنتظم عن الحالة المثلى التي يمكن قبولها . اذن الجدل بأن الشركة الضخمة الحديثة تعنى بالتخطيط هو مجرد الجدل بأنها تسلك سلوكا تعقليا . ولا شك ان ليس من الضروري الرجوع الى التكنولوجيا الحديثة من اجل البرهنة على ضرورة التخطيط في الوحدة الصناعية الحديثة . من الواضح أن غالبريت يجب ان يكون لديه شيء آخر في ذهنه اكثر من مجرد ان الشركة الضخمة الحديثة تتصرف تصرفا تعقليا .

اجل ان لديه شيئا آخر . ان وجهة نظره الرئيسية هي ان المؤسسة قد حلت محل السوق او انها في طريقها لتفعل ذلك .

«اذا كان السوق لا يمكن الاعتماد عليه فانها (اي المؤسسة) سوف لا تعلم هذه الاشياء (اي الاثمان و لتكاليف) . اذن فانها لا تستطيع ان تخطط . واذا ما اصبح السوق ، مع تقدم التكنولوجيا والتخصص المقترن بها . لا يمكن الاعتماد عليه بصورة متزايدة ، يصبح التخطيط الصناعي مستحيلا بصورة متزايدة ما لم يخضع السوق ايضا للتخطيط . ان الكثير مما تعتبره المؤسسة تخطيطا يتكون من تقليص نفوذ السوق او التخلص منه ... وهناك ثلاث طرق للقيام بذلك : ١- يمكن الحلول محل السوق . ٢- يمكن سيطرة البائعين او المشترين على السوق . ٣- يمكن الحلول محل السوق لفترات قصيرة او طويلة المدى وذلك عن طريق التعاقد بين الاطراف البائعة والمشترية . ان جميع هذه الستراتيجيات تعتبر من الصفات المالوفة للنظام الصناعي» ( من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) . ان «تقليص نفوذ السوق او التخلص منه» يعني عادة بالنسبة للاقتصادي ببساطة الحصول على السلطة الاحتكارية . اذن الجهود الرامية لتقليص عدم امكانية الاعتماد على السوق – اي التي تستهدف بناء طاقات دفاعية وضاربة ضد المنافسين ، والتحرر من اهواء السوق – يفهمها الاقتصاديون بأنها سلوك متدفق بصورة طبيعية من ديناميـة محاصصة السوق في اسواق محتكري القلة . ان علاقـة التكنولوجيا بالمشكلة هي فقط ما يلي : انها تفسر جزئيا (ولكن جزئيا فقط) الحجم الضخم للوحدة الصناعية الحديثة ومن ثم ، بصورة غير مباشرة ، تقدم تفسيرا جزئيا لحقيقة كون الاسواق اسواق محتكري القلة .

هل يحق لنا ان نستنتج بأن تخطيط غالبريت اما انه اكثر من سلوك تعقلي في محيط زمني تسعى وراءه المؤسسات التي يكون حجمها بالضرورة ضخما نتيجة للتقدم التكنولوجي ، واما انه ليس اكثر من سلوك محتكري القلة الذين يسعون وراء القوة الاحتكارية وذلك كنتيجة لدينامية محاصصة السوق ؟ اني لا اعتقد ذلك .

ان لدى غالبريت في ذهنه ما هو اكثر من ذلك . «ان الحجم الضخم هو اكثر الشروط وضوحا للتخطيط الفعال . لقد راينا ان ذلك يسمح للمؤسسة بقبول عنصر الشك السوقي الذي لا يمكن استئصاله ، ويسمح لها باستئصال الاسواق التي تشتري وتبيع فيها ، ولا يمكن الاستغناء عنه تقريبا للمساهمة في ذلك الجزء من التوفير الذي يتميز بالتكنولوجيا المحكمة والتخطيط الشامل، حيث تصبح الحكومة الفدرالية هي المشتري الوحيد .. ليس هناك ما يميز النظام الصناعي مثل حجم المشروع الصناعي الحديث . ان اكبر خمس شركات صناعية في الولايات المتحدة في ١٩٦٢ ، مع موجودات مشتركة تفوق ٣٦ بليون دولار ، كانت تملك اكثر من ١٢ بالمائة من جميع الموجودات المستخدمة في النشاط الصناعي . وان اكبر خمسين شركة كانت تملك اكثر من ثلث جميع الموجودات الصناعية . وأكبر خمسمائة شركة كانت تملك اكثر من ثلثي الموجودات الصناعية . ان الشركات ذات الموجودات التي تتعدى العشرة ملايين دولار ، والتي يبلغ مجموعها الفي مؤسسة ، كانت تسيطر على حوالي ٨٠ بالمائة من مصادر الانتاج المستخدمة في النشاط الصناعي في الولايات المتحدة .. يعتقد معظم الناس بأن التخطيط هو من وظائف الدولة . واذا كانت الشركة هي الوحدة التخطيطية الاساسية ، فانه من المناسب ان يقترب حجم عملياتـ اوسعها من حجم عمليات الحكومة . وهذا ما هو واقع فعلا . ثلاث شركات صناعية ، جنرال موتورز وستاندر اويل اوف نيوجرسي وفورد موتور كومباني كان دخلها الاجمالي في عام ١٩٦٥ اكثر من الدخل الكلي لجميع المزارع في الولايات المتحدة . كان دخل جنرال موتورز ٢٠،٧ بليون دولار ، اي تقريبا ما يعادل الدخل الاجمالي لاصغر ثلاثة ملايين مزرعة في البلاد ـ حوالي ٩٠ بالمائة من مجموع المزارع . ان العوائد الاجمالية للشركات الثلاث آنفة الذكر تفوق عوائد اية ولاية واحدة من الولايات المتحدة . ان عوائد جنرال موتورز في ١٩٦٣ كانت خمسين

ضعف عوائد ولاية نيفادا . وثمانية اضعاف عوائد ولاية نيويورك وأقل بقليل من خمس عوائد الحكومة الفدرالية .. ان حجم جنرال موتورز هو في خدمة التخطيط وليس في خدمة الاحتكار او التوفير المتولد عن الحجم . ومن اجل هذا التخطيط ـ السيطرة على العرض ، السيطرة على الطلب ، تزويد رأس المال ، تقليص المخاطر ـ ليس هناك حد اعلى واضح للحجم المرغوب فيه . قد يكون الامر بأنه كلما كبر الحجم كلما كان ذلك افضل» ( من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) .

ان الذي في ذهن غالبريت هنا هو ان المؤسسة الخاصة الكبيرة ، الشركة العملاقة ، حصلت على حجمها الهائل كي تجعل بشكل فعال العملية الاجتماعية عملية خاصة . لقد جاء التخطيط الى الراسمالية ـ ولكنه ليس التخطيط الاجتماعي . انه تخطيط تقوم به القيادة الادارية الخاصة . اذن فسلوك الشركة الضخمة في الراسمالية المعاصرة ليس نتيجة مباشرة لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة كما يقترح غالبريت ذلك في مكان آخر بصورة غير مباشرة. انه نتيجة مباشرة بالاحرى لتركيب ومؤسسات وقيم نظام المجتمع الراسمالي المعاصر ، وفي آخر المطاف هو النظام الذي تهدف اليه المؤسسة الصناعية . اذن من وجهة نظر اجتماعية فان قبول او عدم قبول السيطرة المتوسعة للشركة الضخمة الحديثة على العملية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن اعتباره ضرورة تاريخية ، او قرينا محايدا للتقدم التكنولوجي . يجب الحكم على تلك السيطرة وفقا لما تتميز به وفي ضوء الاهداف التي تخدمها .

***

لدى غالبريت الكثير ليقوله حول اهداف النظام الصناعي واطاره ، اي الدولة الصناعية . وهذا يرتبط بصورة وثيقة مع وجهات نظره حول الطبقة الحاكمة الجديدة ، او كما يسميها

بالتركيب التكنوقراطي الجديد . انه يقدم الفرضيات التالية :

اولا : التمويل الداخلي جعل المؤسسة الصناعية مستقلة عن مصادر التمويل الخارجية . «ان المؤسسة لم تعد تواجه مخاطر السوق . وانها لا تتنازل عن اية سلطة للجهات الخارجية . انها تملك السيطرة التامة على توسعها وعلى قراراتها حول المنتجات والمنشآت والعمليات» .

ثانيا : «حصل في العقود الثلاثة الاخيرة تراكم دليل مستمر حول تحول السلطة من ايدي المالكين الى ايدي المدراء ضمن الشركة الضخمة الحديثة . ان سلطة حملة الاسهم .. اصبحت تبدو ضعيفة باضطراد» .

ثالثا : ان المدراء على أية حال ، لا يشكلون وحدهم القوة المسيطرة في الشركة الحديثة . ان السيطرة بيد التركيب التكنوقراطي . وان تعريف ذلك هو «كل أولئك الذين يساهمون مع الجماعة في اتخاذ القرارات .. كل أولئك الذين يجلبون المعرفة او الخبرة المتخصصة الى اتخاذ القرارات الجماعية» . انهم لا يتعدون كونهم من «الفنيين والمهندسين ومدراء البيع والعلماء والمصممين والمتخصصين الآخرين» .

رابعا : «القوة تذهب الى العامل (الانتاجي) الذي يصعب الحصول عليه او الذي يصعب استبداله . وبتعبير دقيق انها تذهب الى العامل الذي يتميز بأكبر عدم مرونة عرض حدية . ان عدم المرونة هذه قد تكون نتيجة ندرة طبيعية او نتيجة سيطرة فعالة على العرض من قبل هيئة بشرية او لكلا السببين .. وان المرء يجب ان يتوقع ، من تجربة الماضي ، حصول تحول جديد في السلطة في المشروع الصناعي ، تحول هذه المرة من رأس المال الى المعرفة المنظمة . ويتوقع المرء ان ينعكس هذا التحول على تطور السلطة في المجتمع بأسره .. ان السلطة كانت قد ذهبت في الحقيقة الى ما يمكن ان يطلق عليه كل من يبحث عن اسم جديد بعامل الانتاج الجديد .

ان هذا العامل الجديد هو عبارة عن تضافر جهود اشخاص مع معرفة فنية متنوعة وخبرة او موهبة اخرى تحتاجها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتخطيط . انها تمتـــد من قيادة المشروع الصناعي الحديث الى ما يقترب من اليد العاملة» .

خامسا : «ان التركيب التكنوقراطي لا يجهز رأسمالا وانما يجهز المواهب المتخصصة والتنظيم . وليس هناك سبب منطقي للاعتقاد بأن التركيب التكنوقراطي سيضاعف عوائد رأس المال . ان الاكثر منطقية هو انه سيضاعف نجاحه كمنظمة» .

بالاضافة الى ذلك «ان السلطة في الحياة الاقتصادية كانت قد مرت عبر الزمن من اقترانها القديم مع الارض الى اقترانها مع رأس المال وفي العصور الاخيرة الى اقترانها مع مزيج المعرفـــة والكفاءات التي تكوّن التركيب التكنوقراطي . وانعكاسا للتماثل الذي تتميز به حقيقة الامور ، فقد حصلت تحولات في الحوافز التي يستجيب اليها الافراد . فقد كان الاكراه قرينا قديما مـع الارض . وكان الحافز النقدي قرينا شبيها مع رأس المال . ان تحقيق الهوية الذاتية والتكيف يقترنان مع التركيبالتكنوقراطي» .

سادسا : «ان الاهداف الرئيسة للتركيب التكنوقراطي هــي تحقيق مستوى مضمون من الدخل واقصى معدل ممكن من النمو يتفق مع تخصيصات الاستثمار ، ان الفضائل التكنولوجيـــة ومعدلات الربح المتزايدة تعتبر ثانوية بمعنى انها يجب ان لا تتدخل مع الهدفين آنفي الذكر» .

سابعا : هناك ارتباط بين اهداف التركيب التكنوقراطـــي والاهداف الاجتماعية المقبولة بصورة عامة. «ليس هناك اي هدف اجتماعي يجاهر به بشكل اكثر واقوى مــن المجاهرة بالنمـــو الاقتصادي ــ وليس هناك اي اختبار للنجاح الاجتماعي مقبول بالاجماع تقريبا مثل الزيادة السنوية للدخل القومي الاجمالي» .

( من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) .

ان نقاط غالبريت تكون تركيبا موحدا . وكل من هذه النقاط

لها اساس من الحقائق . ولكن الصرح بأجمعه ليس مقنعا . وبالتأكيد ان مضموناته المقصودة غير مقنعة .

***

ليس هناك من ينكر كون التمويل الداخلي مساهما رئيسا في نمو الشركة الضخمة الحديثة . يمكن الاتفاق موقتا (موقتا اذ يجب ان لا نهمل الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية بصفتها حاملا للاسهم ، والذي قد يكون دورا مهما) ايضا على الاستقلال النسبي الذي تتمتع به ادارة المؤسسة الحديثة من حملة الاسهم شريطة ان يفسر هذا الاستقلال تفسيرا صحيحا . اني اقترح التفسير التالي . ان القيادة الادارية مستقلة عن حملة الاسهم فقط بمعنى انها تصمم وتنفذ ستراتيجيات المؤسسة دون الرجوع الى وجهات نظر حملة الاسهم . ولكن هذه الستراتيجيات طورت في محيط معايير تعكس التركيب الاساسي للسلطة في المجتمع الرأسمالي. ان القيادة الادارية في مثل هذا المجتمع ما هي الا طليعة القيادة للفئات المنتفعة ، (ان تعبير الفئات المنتفعة سيجري تعريفه ومناقشته في الفصل القادم . ان القيادة الادارية التي هي الطليعة القيادية للفئات المنتفعة ، هي ايضا بمعنى اعمق الاداة والوسيط الاساسي للطبقة المالكة) . تلك الفئات التي تربط مصيرها بصورة عامة مع النظام الرأسمالي ومن ثم بالضرورة ، مع المصالح العامة للطبقة المالكة . وفي حالة افتراض ان حملة الاسهم لم يعودوا يمارسون السيطرة العملية على المؤسسة ، تصبح القيادة الادارية الرأسمالية مصدر السيطرة المركزي ـ حقا ، انها تصبح تقريبا جزءا لا يتجزأ من السيطرة . لا شك ان محاولة غالبريت لاحلال التركيب التكنوقراطي محل القيادة الادارية الرأسمالية كمركز للسلطة في المؤسسة الصناعية تستأهل ان توضع موضع تساؤل . لا شك ان مجموعات بعيدة عن الادارة قد تساهم مع الفئة المنتفعة التي تدير الشركة والتي لا تزيد ولا تقل

عن تحالف العناصر التي تسيطر على الشركة . ان دور هـــذه المجموعات واهميتها في ألتحالف المسيطر يعتمد دون شك على الندرة النسبية لتلك المجموعات ، على امكانية إستبدالها واحلال مجموعات اخرى محلها ، ويعتمد على قابلية تلك المجموعات نتيجة مكانتها في العملية الانتاجية على التدخل في العملية الانتاجيـــة وشلها . اذن التركيب ألتكنوقراطـــــي ــ مستثنين منه الهيئة الادارية ــ لديه قوة للمساومة ، قوةذات فعالية كامنة اكثر من قوة نقابات العمال . ولكن من اجل ان تكون هذه القوة اكثر من قوة كامنة ، يجب ان يطوروا تلاحما تنظيميا ، او عصبية حزبية ، كمفهوم واضح ومستقل لما يرغبون في تحقيقه كجماعة . وبدون هذه الشروط ، فان اعضاء تركيب غالبريت ألتكنوقراطي على صلة بالفئة الادارية المنتفعة وفي شروط مقبولة للقيادة الادارية صاحبة النفوذ والسلطة . ان اعضاء التركيب التكنوقراطي يصبحـــون خاضعين ومندمجين مع الفئة الادارية ألمنتفعة في الشركة ليس كقوة موجهة وانما كأداة بيد القيادة الادارية . ان عملية لا تختلف كثيرا عن ذلك اصبحت مميزة للنقابات العمالية . «ان النظـــام الصناعي اصبح يكتنف ويطوق الى درجة كبيرة ألحركة العمالية. استطاع ان يجعل ليس بعض واجباتها المهمة غير ضرورية واستطاع ان يضيق مجال عملها وجعل عملياتها المتبقية متفقة الى حد كبير مع حاجاته . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، فان قبول النقابة من قبل المؤسسة الصناعية وانبثاقعهد من السلم في العلاقاتالصناعية نسبيا جرى الترحيب به باعتباره النصر النهائي للنقابات العمالية» (من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) . ان هذه بالضبط وجهة نظري حول تركيب غالبريت التكنوقراطي ــ ان ارتقاءه المزعوم الى السلطة يشبه قصة أنتصار يونان على الحوت في الكتاب المقدس. وهكذا فان اعضاء التركيبالتكنوقراطي ليس لهم سلطةكمجموعة، مثلما للمدراء ، وانما قيمهم وطرقهم في خدمة السلطة ألتـــي يستحوذ عليها المدراء . وبما ان اعضاء هذا التركيب يتجهون

وجهة تكنوقراطية طليقة القيم ويؤكدون على اساليب حل المشاكل، يصبحون بشكل او بآخر الخدم الطيعين للقيادة الادارية .

هل كل هذا مجرد خلاف حول العناوين والاسماء ؟ اني لا اعتقد ذلك . دعنا نعود الى غالبريت . «ان الثورة الادارية كحدث متميز من ثورة التركيب التكنوقراطي مسلم بها . وطالما ان الدخل فوق حد ادنى معين فان من المسلم به عموما بان الهيئة الادارية قلما تخشى حملة الاسهم . ومع ذلك فان الهيئة الادارية تسعى لمضاعفة الارباح من اجل حملة الاسهم البعيدين عنها والمجهولين والذين ليس في يدهم اية سلطة . أن الهيئة الادارية لا تحاول مكافأة نفسها بدون ضابط او قيد ، اذ يتوقع من الادارة السليمة ان تمارس ضبط النفس . ان مضاعفة الارباح تنطوي بعد الدخول الى هذه المرحلة من تطور المؤسسات المسلم به ، على تناقض كبير. فاولئك المسؤولون عن مضاعفة الارباح سيضحون بمكافآت شخصية من اجل زيادة ارباح الآخرين» ( من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) .

ولكن من الواضح ان غالبريت على خطأ هنا . ان المدراء عندما يسعون وراء مضاعفةالارباح لمؤسستهم، فانهم لا يزبدون بالضرورة المكافآت الشخصية لحملة الاسهم . اذ حسب افتراضاته نتبع الهيئة الادارية سياسة توزيع ارباح منسجمة مع حاجات المؤسسة . واذا كان الامر كذلك ، يمكن الجدل بأن مضاعفة الارباح ليس لها علاقة كبيرة بمكافآت حملة الاسهم . ولكن هذا لا يعني ان سياسة مضاعفة الارباح ليست جذابة بالنسبة للمدراء اذ تزيد ـ حسب افتراضات غالبريت ايضا ـ اعادة استثمار الارباح من عظمة المؤسسة ، وان المؤسسة بكل معنى مهم تعود الى المدراء . ان الشركة الحديثة احلت السيطرة الشخصية على رأس المال محل السيطرة الخاصة التي كانت بيد الجماعة . ان عزل الملكية عن السيطرة وجعل السيطرة على الشركة بيد القيادة الادارية احل السيطرة الادارية الجماعية على رأس المال محل

السيطرة الجماعية لحملة الاسهم . وفي رأيي ان هذا التبدل ليس اساسيا بالنسبة الى الحافز الذي يكمن وراء سلوك المؤسسة . وعلى الاخص ، ان المنظم آلراسمالي القديم نفسه لم يكن يفترض به مضاعفة الارباح من اجل زيادة استهلاكه الشخصي . ان مفهوم تراكم رأس المال ، مفهوم اعادة الاستثمار ، مفهوم الديناميسة التوسعية ، هو جزء من تعريف الرأسمالية . واذا لم يكن يفترض بالمنظم الرأسمالي القديم مضاعفة الربح لمصلحة استهلاكه الشخصي، فلماذا نستغرب عندما نجد ان المدير الرأسمالي يلعب دورا اجتماعيا قد يقتضي مضاعفة الارباح . ان الانجاز الناجح يحمل معه مكافآت اجتماعية تتضمن في بعضها ، ولكن ليس في مجموعها ، مكافآت نقدية .

ولكن ثمة شيء في حجة غالبريت يختلف بشكل واضح اكثر من ذلك . اولا ، انه يفترض بأن تمويل النمو في المؤسسة الصناعية الحديثة يتم من مصادر داخلية ، وثانيا ، يلاحظ بأن المؤسسات التي تعتمد على التمويل الداخلي ذاتها هي التي استطاعت تحقيق حجم هائل . يتبع ذلك ان ارباح هذه المؤسسات كانت مناسبة لهذا النمو وهذا الحجم — اي ان هذه الارباح هي الاخرى كانت هائلة . ولكن هل حصل ذلك عرضا ؟ حتى لو افترضنا بان النمو هو الهدف الرئيسي وان الارباح مجرد اداة لتحقيق هذا الهدف ، فان هذه الارباح يجب الحصول عليها .

ان في هذا الكفاية لفرضيات غالبريت . ان حقيقة الامر هي انه يبالغ بموضوع التمويل الداخلي ، اي استقلال المؤسسة الحديثة الضخمة من سوق راس المال . اذ على الرغم من ان الاموال المولدة داخليا قد تكون هي المصدر الرئيس لتمويل الشركة الضخمة الحديثة ، فان ذلك لا يعني القيام بنشاطات الشركة دون اعتبار لاثر هذه النشاطات على سوق رأس المال . ان تكلفة وتوفر الاموال من المصادر الخارجية تؤثر ، وفقا للتحليل الحدي ، على كل من مقدار مشروعات الاستثمار الداخلي وتنوعها . بالاضافة

الى ذلك ، لا نستطيع ان نتجاهل حقيقة كون المؤسسة الاميركية الضخمة قد نمت اكثر نسبيا عن طريق الاندماج مع بعض المؤسسات وابتياع مؤسسات أخرى من نموها عن طريق الاستثمار الداخلي. وطالما ان أكثر عمليات الابتياع الخارجي هذه تمول عن طريق سندات البورصات ، فان الاثمان التي تقيم بها اسواق رأس المال هذه السندات تلعب دورا مهما في تحديد معدل نمو المؤسسة . ينبع ذلك ان وجهة النظر التقليدية ـ القائلة بأن المؤسسات تضاعف الارباح ـ اقرب كثيرا من الحقيقة رغم عدم رغبة غالبريت في الاعتراف بذلك اذ ان هذه هي الحالة منطقيا ، سواء حسب فرضياته او وفقا للفرضيات التقليدية .

***

لقد عكست الشركة الحديثة ، عن طريق جعل عملية التخطيط الاجتماعي عملية خاصة ، سلم السيطرة على العملية الاقتصادية: ان غالبريت يوضح ذلك جيدا . في كل التحليل الاقتصادي تقريبا .. يفترض ان تكون المبادرة بيد المستهلك .. ويكون تدفق الاوامر باتجاه واحد ـ من الفرد الى السوق الى المنتج .. هذا يسمى بسيادة المستهلك .. لقد رأينا بأن هذا السلم غير صحيح.. ان في متناول الشركة على الفور وسائل للسيطرة على الاثمان التي تشتري وتبيع بها . وبالمثل في متناولها وسائل للسيطرة على ما يشتريه المستهلك بالثمن الذي يقع هو الآخر تحت سيطرتها» (من كتاب «الدولة الصناعية الجديدة» ) .

ان ادارة الطلب التي تؤمن بيع ما ينتج ، بالاثمان المسيطر عليها ، تعتبر من الصفات الاساسية للنظام الجديد . ان التأثير على قيم الجمهور بهذا الشكل الحاذق وعلى هذا النطاق الواسع يثير أسئلة اساسية ومدمرة حول انتاجية وكفاءة النظام . وكما يقول هربرت ماركوز في كتابه «الانسان ذي البعد الواحد» فاننا

«نواجه مرة اخرى واحدا من اكثر المظاهر المقلقة للمدنية الصناعية المتقدمة ، وهو الطابع التعقلي لعدم تعقليتها . ان انتاجيتها وكفاءتها وقدرتها على زيادة ونشر وسائل الراحة ، وعلى تحويل الرغبات الى حاجات ، والتدمير الى تعمير ، ان مدى استطاعة هذه المدنية جعل مادة الكون مجرد امتداد لعقل الانسان وجسمه تجعل مفهوم العدم والتغرب بالذات موضع تساؤل . ان الناس يدركون انفسهم بسلعهم ، يجدون ارواحهم في سياراتهم وفي وسائل اللهو ودور السكن وأدوات المطبخ . ان ميكانيكية ربط الفرد الى المجتمع قد تبدلت ، وان السيطرة الاجتماعية اصبحت رهن حاجات جديدة خلقتها هذه السيطرة» .

ان الماكنة لم تعد تخدم الانسان ، وانما الانسان يخدم الماكنة. ان التغير التكنولوجي الذي دعم حرية الانسان فرض على الانسان شكلا من العبودية اكثر دهاء واكثر تماسكا .

ويمكن عرض القضية بدقة اكثر . ان النظام الصناعي الحديث يخدم اغراضا مكيفة الى درجة كبيرة وفقا لمتطلباته الخاصة . ان الاغراض النهائية لم تعد مستقلة عن متطلبات الشركة الضخمة الحديثة للربح عن طريق النمو وللنمو عن طريق الربح . ان هذا لم يعد يثير فقط مسائل الكفاءة ، وانما مسألة الفعالية الاكثر اهمية . ولو استطعنا تعريف الاغراض النهائية ــ اغراض المستهلك والدولة ــ بصورة مستقلة عن تأثيرات النظام الصناعي ، لاستطعنا ان نثبت بصورة مؤكدة تقريبا بأن جميع هذه الاغراض لم تجر خدمتها من قبل النظام الصناعي . والحقيقة هي اننا لا نستطيع ان نفعل حتى ذلك . ان العملية الاقتصادية اصبحت غير تعقلية من الصميم .

ان هذا دون شك هو جوهر تأكيد غالبريت على التخطيط بواسطة التركيب التكنوقراطي . ومن الناحية الفنية ، ولكن فقط من الناحية الفنية ، فان ميكانيكية السوق ما زالت توظف مصادر الانتاج بين الاستعمالات . ولكن سيادة المستهلك لم تعد قائمة .

ان النظام اصبح استبداديا . ان ذلك يمكن فهمه جيدا بالاشارة الى مثال من اقتصاد مخطط ـ حيث تعتمد السلطة التخطيطية على ميكانيكية السوق لتوظيف مصادر الانتاج ، ولكن ايضا تضع تفضيلاتها محل تفضيلات المستهلك . ويمكن تحقيق ذلك تحقيقا مناسبا عن طريق تصميم نظام (بالاحرى مفصل) للضرائب غير المباشرة . لنتصور الآن اننا نتعاطى مع شركة ضخمة بأيد خاصة وتملك (بصورة مباشرة او غير مباشرة) جميع الوحدات المنتجة في الاقتصاد ، بدلا من التعاطي مع سلطة تخطيط عامة . ان مثل هذا المحتكر الاعظم في حوزته سلطة على تركيب الاثمان في الاقتصاد لا تقل عن السلطة الضريبية . اذن من المناسب ان نعتبر هذا المحتكر الاعظم قادرا وراغبا في توظيف مصادر الانتاج بين الاستعمالات بشكل يناظر تماما شكل توظيف مصادر الانتاج من قبل السلطة التخطيطية العامة . ويستثنى من ذلك طبعا انه في حالة المحتكر الاعظم يجري توظيف المصادر وفقا لتفضيلاته الخاصة . وان هذه التفضيلات في محيط المجتمع الراسمالي ستعكس بالضرورة بحث المحتكر الاعظم «المنتظم زمنيا عن اقصى الارباح الممكنة » .

ان هذا المثال حول المحتكر الاعظم الذي يستخدم ميكانيكية السوق لتوظيف مصادر الانتاج بشكل يتفق مع اغراضه الخاصة يوحي ـ ولكن يوحي فقط ـ بما يحصل بالاقتصاد الراسمالي المتقدم المعاصر . اني بالتأكيد لا اقترح ان الشركات الكبيرة تتصرف كما لو كانت مؤسسة ضخمة واحدة . ولكن من الواضح ان تداخل شبكات القيادة الصناعية ، وحجم الشركات الضخمة الحديثة والستراتيجيات التي هي من حيث الجوهر تعاونية التي تتبعها هذه الشركات تجعل من الممكن بشكل او بآخر استخدام مثل هذا النوع من التخطيط على نطاق واسع . وبقدر ما تنجح الشركات في تحقيق ذلك ، يمكن القول بأنها تحل محل السوق . ومن الطبيعي أن فرض هذا التركيب الثمني الذي يعكس الحاجات

الداخلية للنظام الصناعي بصورة جماعية في اقتصاد محتكري القلة يتطلب الاستخدام السخي لتفقات البيع (جهود البيع) . ان مستوى وتركيب نفقات البيع متداخل مع التركيب الثمني المقصود ، ما دام واجبا ان يكون محتكرو القلة في موقف يمكنهم من بيع الناتج المقصود بالاثمان المقصودة .

ويجب ان يكون من الواضح طبعا ان مستوى (على غرار تركيب نفقات البيع (التي يضطلع بها عالم الشركات) اللازم لبيع ناتج معين بالاثمان المقصودة يعتمد على السياسات المالية والنقدية التي يتبعها القطاع العام . يعتمد ايضا على الدخل العالمي ـ ومعدل نمو ذلك الدخل ـ خاصة طالما ان هذه النفقات تهتم «بالشركاء التجاريين» الرئيسيين الذين يتاجر معهم القطر . اذن السياسات التي تتبعها حكومات الشركاء التجاريين الرئيسيين لها هي الاخرى علاقة بقرارات عالم الشركات في اي بلد معين .

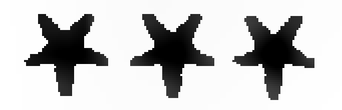
ومع هذا التفسير يكون لحجة غالبريت ـ بان التخطيط حل محل السوق في الدولة الصناعية الحديثة ـ معنى مهم وذو دلالة. الرأسمالية المعاصرة تصبح بهذا المعنى ذات نكهة استبدادية مؤكدة (ما هو في صالح جنرال موترز هو في صالح البلاد) . انها تصبح رأسمالية استبدادية وفي نظري ان هذا الطابع الاستبدادي للرأسمالية المعاصرة هو فرضية عملية ممتازة لفهم سلوك النظام بصورة عامة .

ومما يلفت النظر ان هذا التبصر القيم في عمل الراسمالية المعاصرة لا يتفق معه سوى القلة. خذ مثلا موقف باران وسويزي. «الرأسمالية الاحتكارية بصورة عامة هي نظام غير مخطط مثل سلفها التنافسي . العلاقة بين الشركات الكبيرة بعضها مع البعض الآخر ، ومع المستهلكين والعمال واصحاب الاعمال الصغيرة تجري بصورة رئيسية عن طريق السوق . ان الطريقة التي يعمل بها النظام ما زالت الحصيلة غير المقصودة للقرارات الفردية لعدد كبير من الوحدات التي يتألف منها النظام والتي يحترم كل منها قراراته

الخاصة . وطالما ان علاقات السوق هي من حيث الجوهر علاقات الثمن ، فان دراسة الرأسمالية الاحتكارية ، مثل دراسة الرأسمالية التنافسية ، يجب ان تبدأ مع عمل ميكانيكية الثمن» ( من كتاب «الرأسمالية الاحتكارية» ) . اني لا استطيع ان اتفق مع ذلك . ان الاسواق توجد في الراسمالية الاحتكارية مثلما كانت توجد في الرأسمالية التنافسية ، ولكنها تقوم بوظائف مختلفة تماما . ان التخطيط الراسمالي الاستبدادي قد حل او في طريقه ليحل محل سيادة المستهلك .

## النظرية الاقتصادية للراسمالية الاستبدادية :

لقد اوضحت جيدا اعتقادي بأن النظرية التقليدية حول سلوك الاقتصاد الرأسمالي المعاصر لا يمكن اعتبارها حتى كاريكاتورا لواقع الحال في الحياة العملية . هل ثمة نظرية بديلة ـ نظرية شاملة ومتماسكة ومقنعة وحاضرة للعمل بموجبها ؟ اعتقد ان الجواب على هذا السؤال هو بالنفي . ولكن ثمة تبصرات قيمة كثيرة حول الاتجاه السليم الذي يجب أن تتجه اليه الجهود التي تستهدف البناء النظري . وكما رأينا ، ان هذه التبصرات متوفرة ضمن المؤلفات الماركسية المحدثة ومؤلفات بعض الاقتصاديين المتحررين كما هي الحال بالنسبة لمساهمة غالبريت . اني سأعرض هنا المزيد من الافكار التي تستهدف المساهمة في جهود بناء نظرية جديدة ومفصلة حول الرأسمالية الاستبدادية المعاصرة . (ان تعليقاتي هنا مقتصرة على سلوك نظام الاعمال في العاصمة الرأسمالية . وسأعود لمناقشة هذه الافكار باسهاب اكثر في فصل «التجارية الجديدة» ) .



ان «التسلسل المنقح» لدى غالبريت وان كان صحيحا من حيث الاساس فانه يحتاج الى بعض الصقل . يمكن الحصول على الاطار السليم لتحليل سلوك الشركة الضخمة الحديثة ضمن الجهاز التحليلي والفكري للمباراة الستراتيجية . ان هذا لا يتناقض بأي شكل من الاشكال مع وجهة النظر القائلة بأن المؤسسة الضخمة المعاصرة تسعى سعيا زمنيا متواصلا من اجل تحقيق اقصى الارباح العملية» ، وانما بالاحرى يضع ذلك السعي ضمن اطار القرارات المناسب . وللتأكد من ذلك دعنا نقتبس من دونالد جي . سمولتر الذي هو نفسه من اصحاب الشركات وكان قد قام بدراسة لاساليب ونشاطات وزارة الدفاع الاميركية . « ان شركتي ليس لديها اي تعامل تجاري مع وزارة الدفاع ، وعليه فان اهتمامي يقتصر فقط على ابداء الملاحظات على اساليب وزارة الدفاع وطرقها التحليلية وفائدة هذه الاساليب والطرق الى ادارة الشركات الكبيرة .. ان الذي قام به ماكنمارا هو التخطيط بواسطة هيئات وبعثات معينة .. جرى تشخيص الهيئات الرئيسية ، مثلا المجموعة المسؤولة عن الرد على الهجوم النووي، والمجموعة المسؤولة عن «اجابة البقاع الساخنة» التي تتطلب امكانية نقل جوي كبير لقوات مشابهة للقوات البوليسية والخ . ان العناصر الستراتيجية ونفقاتها اللازمة جرى تجميعها في خطة كاملة لخمس سنوات واصبح يطلق شعبيا على هذه العناصر ونفقاتها اسم «برامج البعثات» ... ما هي الدروس التي يمكن تعلمها من ذلك ؟ اسمحوا لي ان احاول توضيح المفهوم الاساسي للتخطيط عن طريق الهيئات والبعثات . ان الوظيفة الكبرى للادارة يمكن وصفها باعتبارها توظيف المصادر النادرة لاغراض بعثات معينة جرى انتقاءها خلال البعد الزمني .. على الرغم من ان شركة انترناشنال مينرالز اند كميكال من حيث الجوهر شركة تعدينية ، فاننا كنا قد احرزنا بعض التقدم في ازدياد التأكيد على اهمية السوق وذلك حتى قبل اقامتنا لهيئة خاصة تعني بالتخطيط

السوقي .. أن افكارنا يجب ان تركز على تحديات السوق ... ولكن اكثرية فرصنا ستوجد (خارجيا) .. يتكهن الكثير من المؤلفين المعنيين بالتطور التجاري بان خط الانتاج والناتج يجب ان ينشىء بيئته الخاصة في السوق .. ما هي توجيهات المالكين المرغوب فيها حول النمو ؟ ما هي الاهداف الطليعية التي يجب السعي من اجلها ؟.. ثم هل من المرغوب فيه فهم مكانك الاساسي وذلك عن طريق فحص ومراقبة الحسابات ؟ ما هو اسهامك في تركيب الصناعة ؟ اين تقع اكبر الارباح ؟ ما هي دورة حياة كل ناتج ؟ ما هي حصة المنتجات في السوق ؟.. ثم يجب فحص المحيط الملائم. ان من الحيوي ان تنظر الادارة بعيدا كيما تصبح على علم بالمحيط السريع التغير الذي توجد فيه الشركة . ما هو مستقبل الطلب السوقي على الناتج ؟ ما هي منافذ التوزيع الحالية ، وامكانيات تغيير هذه المنافذ بما يحقق مصلحة الشركة ؟ ما هو الاثر الذي ستولده التكنولوجيا المتغيرة ؟ يجب ان نتأكد اذن من مكاننا النسبي في هذا المحيط الدائم التغير . ما هي المشاكل ، الحاجات ، التهديدات والفرص ؟ ما هي اكثر التحديات اهمية ؟ ثم يجب ان نتأكد ماذا سيحقق زخمنا ودفعنا . ما هي الآفاق المتوقعة ؟ هل اننا سنحقق نموا متواصلا ؟ او هل لدينا منتجات رئيسية سيبطل استعمالها وتصبح مهجورة ؟» ( من مقالة سمولتر في مجلة «تكنولوجيا الادارة» ، عام ١٩٦٤) .

ان هذا الاقتباس فيه نكهة تعكس تفكير قمة الهرم الاداري حول الاطار المناسب الذي يمكن ان تتخذ ضمنه قرارات الشركات. ان الكلمات الرئيسية في الاقتباس هي «مكانة» ، «محيط» و«زخم» . ان مدير الشركة يرى المستقبل بمثابة تعاقب لمواقف في بيئات متوقعة . وكل مكانة في السلسلة ، في حالة الوصول اليها ، تعيد المكانات الممكنة تاريخيا في المستقبل المجهول . ان هذه الصلة التاريخية المتوقعة بين مكانات متعاقبة وفي بيئات متعاقبة تعتبر جوهرية . ان قرارات مدير الشركة اليوم تحدد

المكانة التي سيجد نفسه فيها في المستقبل . في كل نقطة معينة من الزمن ولكل محيط معين توجد مكانة معينة ترتبط مع ربح معين . ان سلسلة الارباح ، اي مسار الارباح ، هي على الفور هدف وشرط ضمان امكانية المواقع التي تقابل هذه الارباح . اذن مدير الشركة يرى مشكلة اتخاذ القرارات في اي وقت معين بمثابة مشكلة الاختيار بين سلاسل او مسارات من المواقع التي تستطيع دعم نفسها بنفسها . والربح هو مقياس خياره . اي بتعبير آخر سيختار السلسلة التي يهيمن عليها الربح . (ان التعبير عن مشكلة اتخاذ القرارات هذه تعبيرا دقيقا يقع خارج حيز هذا الكتاب . ويجب التأكيد على ان وجهة النظر المناقش بها هنا تستند الى فرضية غير صحيحة كليا وهي كون الشركة تخدم مصالحها الخاصة وليس مصالح جماعة خارجية متقنة التركيب. ولكن ليس من الصعب احلال محل الارباح «الصناعية» ارباح مؤسسة مالية ينجح في السيطرة او التأثير على سياسات الشركة مثلا . ولكن طالما ان المؤسسات المالية لها مصالح اكثر بعدا وشمولا من مصالح اية شركة واحدة ، فان هذا قد يؤدي الى التأثير تأثيرا مهما على سلوك اية شركة تقع تحت سيطرة او نفوذ المؤسسات المالية ) .

وتعتبر تشكيلة الناتج الذي يضعه المشروع في السوق مظهرا من مظاهر مكانة المشروع في اي وقت معين . ان تشكيلة الناتج هذه تعكس على الفور التكنولوجيا التي تستخدمها المؤسسة وتركيب موجوداتها ومكانها النسبي في الاسواق التي تعمل فيها. ان هذه التشكيلة تعكس ايضا الطريق الذي اختارته والمسار الذي تسير به . واذا ما افترضنا تفضيلات معينة للمستهلكين واجماليا معينا للدخل وتوزيعه ، فان هذه التشكيلة من الناتج يمكن بيعها في السوق بأسعار معينة وجهود بيع معينة . ان جهود البيع ـ التي تشمل الدعاية وكل ستراتيجية التسويق ـ تحول اذواق المستهلكين بالاتجاه المرغوب فيه (مؤثرة ايضا على القابلية

للاستهلاك من الدخل) . اما تركيب الاثمان لتشكيلة الناتج فانه مصمم وفقا لما يساعد على بيع ناتج المؤسسة مع افتراض اتخاذ اذواق المستهلكين شكلا معينا تحت تأثير جهود البيع . ان الاثمان التي تحددها المؤسسة لتشكيلة معينة من السلع موضوعة في السوق تقرر اجمالي عوائد المؤسسة ، واما جهود البيع فانها عنصر من عناصر التكلفة الكلية . والمتوقع هو ان تختار المؤسسة اثمانا وجهود بيع معينة بشكل يؤدي الى مضاعفة الارباح ـ غير ان مضاعفة الارباح هذه تخضع لحقيقة كون المؤسسة تضع في السوق تشكيلة ناتج مقررة مسبقا . وهذا يبدو انه يناقض الراي القائل بأن الستراتيجية العامة للمؤسسة تستهدف مضاعفة الارباح . بتعبير آخر ، لماذا تقيد المؤسسة سعيها من اجل اقصى الارباح بالتزامها بتشكيلة معينة من الناتج ؟ ولكن الجواب لهذا اللغز متوفر لدينا من مناقشتنا السابقة . ان المؤسسة تقوم بذلك لانها لا تنوي مضاعفة الارباح في وقت معين وبصورة مستقلة عن اثر مثل هذه المضاعفة على ارباح المستقبل . طالما ان مكانها (في السوق مثلا) في اي وقت معين هو بمثابة حلقة تاريخية مع مكانها في المستقبل ، فان حالة ليست مثلى اليوم قد تكون شرطا ضروريا لتأخذ المؤسسة مكانها في المسار الامثل . وطالما كل يوم يصبح «اليوم» فليس هناك اي سبب لتوقع كون تشكيلة الناتج الموضوعة في السوق في اي وقت معين هي التشكيلة التي تضاعف الارباح آنذاك . ومرد ذلك بالطبع هو حقيقة كون العملية تطورية من الصميم .

ان تركيب الاثمان الذي تختاره ادارة الشركة يستهدف بيع كل تشكيلة الناتج ، مع افتراض مستوى وتركيب معينين لجهود البيع . ان تركيب الاثمان هذا ، الذي يمكن وصفه بأنه «خارجي» يتوقع عادة انحرافه عن حقائق الانتاج التي تعتبر «داخلية» للمؤسسة . اذن المعدل الذي يعوض به اي عنصر من عناصر تشكيلة الناتج بعنصر آخر في الانتاج قد لا تكون له علاقة بالاثمان

النسبية لهذه العناصر في السوق . بتعبير آخر اذا ما اقامت المؤسسة مؤشرات داخلية ـ اي اثمان تخطيط داخلي ـ فانه يجب توقع انحرافها عن اثمان السوق . ان هذا مشابه لانحراف الاثمان الصافية من الضرائب غير المباشرة عن الاثمان المتضمنة للضرائب غير المباشرة . واني بهذا المعنى ادعي التناظر بين سلوك الشركة الضخمة الحديثة والسلطة التخطيطية العامة التي تعتمد على السوق لتوظيف المصادر وفقا لتفضيلاتها الخاصة وذلك باستخدام نظام ضرائب غير مباشرة مصمم تصميما مناسبا لهذه الغاية .

بالطبع ان الشركة الحديثة لا تتلاعب بالاثمان كثيرا او غالبا . ان الاثمان تمثل ترسانتها من «الاسلحة النووية» . ان هذا يفسر «لزوجة» الاثمان ، ويفسر ايضا كون التغيرات في الاثمان تحصل على نطاق الصناعة بأسرها وفقا لقرارات ضمنية تشرع باتخاذها المؤسسة التي تقود المؤسسات الاخرى في وضع الاثمان . وهكذا فان المألوف هو ان يجري تحديد الاثمان في اسواق محتكري القلة على صعيد الصناعة وليس على صعيد المؤسسات منفردة . فبقدر تعلق الامر بأثمان السوق ، فان الوحدة التخطيطية هي الصناعة وليس المؤسسة . والمؤسسة الواحدة تجد نفسها مضطرة لتحقيق اهدافها للاعتماد بصورة متزايدة على ستراتيجيةالتسويق وجهود البيع اكثر من الاعتماد على الاثمان . ولكن المؤسسة التي تقود الصناعة في سياسة الاثمان اذا ما شاءت المحافظة علىمكانتها فانها يجب عند وضع تركيب الاثمان للصناعة بأسرها ان تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المؤسسات الاخرى في الصناعة حول تركيب الاثمان الذي يعتبر مناسبا .

وليس من المبالغة الجدل بأن تخطط عبر الزمن تشكيلات الناتج التي يجري توفيرها للمستهلكين لمتطلبات هذه الشركات في الامد البعيد للنمو عن طريق الربح والربح عن طريق النمو . ان السيادة ليست للمستهلك وانما للشركات . ان هذا التخطيط

بالطبع غير ممركز الى درجة كبيرة . الاثمان توضع على نطـــاق الصناعة ومؤسساتها . اما مستوى وتركيب جهود البيع ومعدل ادخال منتجات جديدة ووسائل تكنولوجية جديدة فانها تقرر على مستوى المؤسسة ـ ولكن ضمن مجموعة من التقاليد تصبـــح بصورة عامة مشروعة ومعمولا بها على مستوى الصناعة .

اذن تبدو الادوات التنفيذية المناسبة والعمليات الاجتماعيــة على مستوى الصناعة منبثقة من تخطيط غير مركزي ولكنـــه تخطيط فعال بشكل او بآخر . وطالما تساهم كل شركة ضخمة مساهمة آنية في عدد كبير من الاسواق ولذلك تعتبر عضوا في صناعات كثيرة ، فان سلوك القطاع الصناعي يمكن ان يتحول الى عملية يمكن فهمها فهما جيدا وتفسيرها تفسيرا صحيحا كعملية مخططة . ان هذه العملية يعززها بالتأكيد الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات المالية التي يمتد نفوذها في جميع اجزاء الاقتصاد . وبالطبع بقدر تحقق هذا الوضع ، فان التخطيط سيخدم اغراض (ارباح) المؤسسات المالية ـ اي قابلية النظام بأسره على در الارباح وليس مجرد ارباح المؤسسات منفردة .

ويمكن القول بأن دينامية محاصصة السوق ـ التي تنطوي على ادخال الاساليب التكنولوجية المقلصة للتكاليف وادخـــال منتجات جديدة بصورة مستمرة ، والاساليب الاعتدائية الواضحة لستراتيجيات البيع ـ قد تشير الى اي شيء ، ما عدا وجـــود العملية التخطيطية ، بقدر تعلقها بسلوك القطاع الصناعي بأسره . ولكن ليس هناك تناقض من حيث المبدأ في افتراض وجود العملية التخطيطية التي تتضمن بعض المنافسة في حقول ومنافذ معينة ووفقا لاشكال السلوك المعمول بها . اذ حقا ان سلوك المشروع الضخم المعاصر ، عندما يؤخذ بذاته ، يمكن فهمه وتفسيره جيدا كعملية تخطيطية غير ممركزة . ان التنافس بين اقسام وفروع نفس المشروع قد يكون ضاريـــا ضراوة التنافس بين شركتين منفصلتين ، ولكن ليس هناك من يجادل بأن التنافس بين الفروع

ليس من عناصر الستراتيجية العامة التي يضعها المشروع لنفسه بكل وعي . وعلى الرغم من ان الستراتيجية العامة على مستوى القطاع الصناعي قد لا تكون بالضرورة مصممة تصميما واعيا ، فان الوجود الآني لكل مشروع ضخم في اسواق وصناعات متعددة الترابط بين المدراء والشروط التي تفرضها المؤسسات المالية على نمو وسلوك المشروع ، واشتراك مدراء الشركات بالقيم والمعتقدات والنشاطات الاجتماعية ، توفر بدون شك المؤسسات والادوات لانبثاق شكل سلوك عام للقطاع الصناعي يمكن اعتباره بصورة مشروعة كمثال من امثلة التخطيط .

لا شك ان التنظيمات العمالية ، التي تعتبر شريكا صغيرا في التحالف الحاكم ، تلعب دورا مهما في عملية وضع الاثمان . ان دينامية مباراة القوة بين ادارة الشركات وادارة النقابات لها تأثيرات مباشرة وآنية على معدل التضخم - وعن طريق ذلك على توزيع حصة الاجور (والبطالة) على اعضاء الطبقة العاملة ، مثلما لها تأثير على توزيع الارباح او «الفائض» بين اعضاء عالم الشركات. ان ادارة الدولة لمتدفق الطلب الاجمالي وذلك عن طريق السياسات النقدية والمالية يجب ان تكون منسجمة مع اهداف النمو العامة للشركات ومتطلبات ذلك بخصوص توزيع الدخل . اذن في الراسمالية الاستبدادية يمكن اعتبار العملية الاقتصادية كمباراة عظمى بين اللاعبين الرئيسيين الذين يتألفون من ادارة الشركات، قادة نقابات العمال والادوات التنفيذية الرئيسية في جهاز الدولة. واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار كون الاقتصاد غير «مغلق» بالنسبة لبقية انحاء العالم ، فان «الشركاء التجاريين» يجب ايضا ادخالهم مع اللاعبين . (ان هذا النوع من العملية التخطيطية يعتبر مثالا من التخطيط المتعدد المراكز . ان هذا المفهوم ستجري مناقشته في الفصل الاخير . واذا كان لا بد من اطلاق اسم على التخطيط الراسمالي الحديث ، فان مثل ذلك الاسم يجب ان يشير الى اصطلاحي «الاستبداد» «المتعدد المراكز» ) .

اني سأجادل في الفصل اللاحق بأن اللاعبين الرئيسيين في الراسمالية الاستبدادية الذين يساهمون في المباراة العظمى هم اعضاء تحالف ذوي المصالح الذين يشكلون ما يسمى بالفئات المنتفعة التي تسيطر عليها قيادة الشركات . اذن فالقواعد التي تحدد المباراة العظمى ـ المباراة التي تضع موضع التنفيذ العملية التخطيطية على صعيد الاقتصاد بأسره في الراسمالية الاستبدادية ـ تعكس بالضرورة قيم وأهداف ومطامح الفئات المنتفعة .

بالطبع من الخطأ اعتبار الفئات المنتفعة انها غير قابلة للتغير وتقبض على الامور قبضة حديدية . في اي وقت من الاوقات يستطيع اي تحالف معين ذو اهداف خاصة وقصير المدى ان يضطلع بالمسؤولية ضمن اطار التحالف الاكبر الذي تحدده الفئات المنتفعة . ان مدراء الشركات ليسوا متحدين على كل قضية وكذلك الامر بالنسبة لقادة النقابات والادوات التنفيذية للدولة «والشركاء التجاريين» . وعندما تفوق التناقضات الداخلية بين الفئات المنتفعة حدودا معينة فان ذلك قد يؤدي الى انهيار المباراة العظمى . حقا ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن تناقضات النظام الداخلية مهمة وتزداد سوءا باضطراد . وكمثال جيد على ذلك على المستوى الدولي ، الدمار الذي حصل في العالم الغربي نتيجة الاجراء العقابي المتستر الذي اتخذه ريشارد نيكسون في تخفيض سعر صرف الدولار في عام ١٩٧١ .

وبقدر ما تقع النتائج المتعاقبة لهذه المباراة العظمى ضمن اطار «الحلول» المنسجمة بشكل أو بآخر مع متطلبات النظام الاجتماعي القائم وقيم الفئات المنتفعة ـ بقدر ذلك يمكن اعتبار العملية الاقتصادية بصورة مشروعة كعملية مخططة . والاكثر من ذلك ، فان الحالات التي لا يمكن اعتبارها على هذا الغرار تعتبر بالضرورة حالات ازمة ليس فقط بالنسبة لسير الاقتصاد وانما ايضا بالنسبة للتوازن الداخلي للفئات المنتفعة . وكأمثلة على ذلك يمكن الاشارة

الى الاضرابات الطويلة الامد في الصناعات الرئيسية ، والصعوبات الخطيرة في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والبطالة التـــي تعتبر تهديدات للتوازن الاجتماعي العام ، وغير ذلك .

من الواضح ان اخفاقات من هذا النوع غير مخططة . ان سوء التنفيذ في الخطة السوفياتية هو الآخر بالطبع غير مخطط . انه يعني بالاحرى اما سوء في التخطيط او حصول تطورات معاكسة في الظروف التي تقع خارج طاقة المخطط ، او حصول تناقضات داخلية في دينامية النظام الاجتماعي ونـــزاع فيما بين الفئات المنتفعة .

وقدر ما تكتنف المجتمع الراسمالي تناقضات عميقة ، قدر ما يصبح من المؤكد وقوع الاشكال الجديدة للتخطيط الراسمالي غير المركزي في مشاكل كثيرة . والميل المحتوم سيكون نحو المركزية ـ المركزية في عملية التخطيط التي تتفق مع الاصلاحات ذات الطابع الاستبدادي ومع دولة على نطاق اكبر واقوى .

# الفصل الرابع

# الرأسمالية الاستبدادية : الدولة

## دور الدولة في الرأسمالية الاستبدادية :

كان دور الدولة في راسمالية السوق مقتصرا على تزويـــد الاطار الشرعي اللازم لعملها وبالطبع مساعدتها ايضا في مغامراتها الامبريالية التي تستهدف التوسع فيما وراء سواحل البلاد . ان الرأسمالية الاستبدادية تتوقع من الدولة اكثر من ذلك . اولا انها تعتمد على الادارة الاجتماعية للطلب الاجمالي ، طالما ان الشركات الحديثة لا تستطيع أن تضمن باجراءاتها كون متدفـــق الطلب الاجمالي كافيا لاخلاء السوق من الناتج الذي خططته هذهالشركات بالاثمان التي تقع هي الاخرى تحت سيطرتها . ان هذا العبء يقع على الدولة ، التي تمنع خلال سياستها المالية وادارتها النقديـة الكساد في الطلب الاجمالي . وطالما ان الضريبة هي الاداة التي

وقع عليها الاختيار لتحقيق هذا الهدف ، فان عوائد الدولة يجب ان تكون من الحجم بالنسبة للدخل القومي بحيث تكفي لقيام الدولة بدورها بصورة فعالة . اذن القيادة الادارية للرأسمالية ترحب بالدولة «الضخمة» . ولكن يجب عدم التقليل من اهمية جانب النفقات من الحساب لان جزءا مهما من تكاليف المؤسسة يمكن جعله اجتماعيا ـ اي يمكن ان يتحمله المواطنون . التعليم ـ خاصة التعليم الذي يستهدف زيادة عرض المتخصصين الذين تحتاجهم الشركة الحديثة ـ يصبح بصورة مشروعة من مسؤولية الدولة . ويمكن ايضا جعل الانتصارات التكنولوجية الرئيسة ، خاصة تلك التي لها علاقة باكتشاف الفضاء والتسلح ، من مسؤولية الدولة مع تحميل المواطنين تكاليف ذلك . وكما يعبر عن ذلك غالبريت : «الدولة تعني الى درجة كبيرة باستقرار الاقتصاد . وتعني بالتوسع والنمو ، وبالتعليم ، وبالتقدم العلمي والفني ، وبالدفاع القومي بصورة خاصة . ان هذه هي الاهداف القومية : ان معرفتها شائعة الى درجة تجعلها من الوضوح بحيث لا حاجة لتفصيلها . ولكل هذه الاهداف القومية مقابل في حاجات وأهداف التركيب التكنوقراطي. ان التركيب التكنوقراطي يحتاج استقرار الطلب على الناتج الذي يخططه .. ويحتاج اليد العاملة المدربة . ويحتاج تكفل الحكومة بالبحث والتطور . ان المساعي العسكرية والفنية الاخرى تدعم اكثر الاشكال تقدما من التخطيط التكنوقراطي . لدى الحكومة أهداف يستطيع التركيب التكنوقراطي ان يجعل منها اهدافه في كل مرحلة . او من الممكن ان هذه الاهداف القوميةتعكس تكيف الاهداف العامةطبقا لاهداف التركيب التكنوقراطي» ( من كتاب «الدولةالصناعية الجديدة» ) .

اذن اصبحت الدولة في الرأسمالية الاستبدأدية اداة في عملية التخطيط الخاص التي تقوم بها الشركات . ان وظائف الدولة على الصعيد الاهلي تدعو الى جعل الابحاث اجتماعية وجعل تكاليف تطور المشروع الخاص اجتماعية ، وتدعو الى تجهيز الاطار

العام المتزايد الاتقان والذي يضم طرق المواصـــلات وانشاءات راس المال الثابت الاخرى المشابهة لذلك ، وتدعو الى السيطرة على الطلب الاجمالي ، وأحلال السلام الصناعي (اي أيجاد وسيلـــة لتسوية الاضرابات الصناعية دون تعطيل العملية الاقتصادية) . ومن المألوف عادة في الرأسمالية الاستبدادية ترك الامور التي ذات اهمية كبرى لرفاه المجتمع لوحدها ـ وكمثال بارز على ذلك عدم الاهتمام بظروف الحياة في المدن .

ولكن هناك اكثر مما تقدم . ان نظام التعاقد الحديث ادى الى اعطاء القطاع الخاص جزءا مهما من نشاط القطاع العام . «لجأت اساليب التعاقد على الطائرات والمدافع والذخيرة تحت ضغـــط الحرب العالمية الثانية الى قاعدة الكلفة مضافا اليها معدل معين من الربح ، تلك القاعدة التي سببت .. فضائح مبكرة . ثم اسفرت سلسلة من التطورات بعد الحرب عن واقـــع الحال في الوقت الحاضر الذي لم يسبق له مثيل . اولا كجزء من حركـة كانت تنادي بالعودة الى «المشروع الحر» تم بيع جميع المعامل والمعدات والمنشآت التي بنتها الحكومة خلال الحرب اما الى الشركـــات الخاصة ، عادة بجزء من الكلفة الاصلية ، او ايجارها بأجور اسمية الى المتعهدين لاستخدامها في التعهدات العسكرية . ان ذلك حرم الحكومة الى درجة كبيرة من معرفة ما انجزته هذه المنشآت وفق معيار معين . ثانيا ، كان قد جرى تأسيس القوة الجوية كهيئة اركان عسكرية مستقلة . وبالطبع لم يكن لديها نفس المنشآت التي سبق بناؤها للجيش والبحرية ، فقامت باعطاء المتعهدين تعهدات لتصميم وانتاج وحتى ادامة الاسلحة بدلا من ان تقدم تصاميمها الخاصة الى المتعهدين لانتاجها . ان ذلك جعل من الضروري نظام التكلفة مضافا لها نسبة معينة من الربح طالما لم يكن بالمستطاع تحديد الثمن مسبقا لمثل هذه العملية . بالاضافة الى ذلك فـــان الشركات الرئيسية في التعاقد مع القوة الجوية التي اصبحت الآن مسؤولة عن انظمة كاملة للسلاح ، انشأت حسبما جاء في

احد تقارير الكونغرس منظمات وطرقا خاصة مشابهة لمنظمات وطرق الحكومة لتسهيل التعامل بين الطرفين . وهكذا فقد كان هؤلاء المتعهدون الرئيسيون في مكان يمكنهم التخلص من صغار المتعهدين والاستيلاء على ما يعود لهم وبناء او تخريب اقاليم جغرافية وتقرير عدد من القضايا الخطيرة التي لها اهمية قومية بدون اية اجراءات مضادة حتى ولو شبه ديموقراطية من قبل البيروقراطية الفدرالية .. وبعد ان اصبح نظام التعاقد الرئيسي نظاما قائما اخذ ينتشر بسرعة الى القوات العسكرية الاخرى . وقد تعلم الجيش نتيجة خسارته المعركة مع القوة الجوية حول المسؤولية لتطوير برنامج القذائف بان منشآته الخاصة الواسعة النطاق واستقلاله من الناحية الفنية ليس في صالحه أطلاقا . اذ خلال الصراع السياسي حول تطوير القذائف شكلت الشركات التي تتعاطف مع القوة الجوية تجمعا قويا مؤيدا لها داخل الكونغرس ولم يستطع الجيش هو وخبرته ومنشآته الخاصة الوقوف ضد هذا التجمع . والجيش الذي يتعلم بسرعة عندما يكون مستقبل بيروقراطيته في خطر ، تخلى عن جميع منشآته لصالح الشركات الخاصة وتجمعها ذي القوة السياسية الهائلة . وقد اصبح التعاقد الرئيسي بالنسبة لاية شركة نامية وتعمل في تكنولوجيا متقدمة من النشاطات الاعتيادية التي لا يمكن الاستغناء عنها» (مقتبسة من مقالة بقلم ديفيد هورويج وريز ارليج نشرت في مجلة «رامبارتس» ، عام ١٩٦٨) .

اذن ليس من الدهش ان تصبح الشركة الضخمة الحديثة في مكان يمكنها من ممارسة نفوذ حاسم على الدفاع القومي والسياسة الخارجية لان وزارة الدفاع اهم المستهلكين في النظام الصناعي المعاصر في الولايات المتحدة . «ان صلة الوصل بين الصناعة ووزارة الدفاع تتحدى معظم قواعد اقتصاد المشروع الحر . ان المنافسة هي جوهر نظام المشروع الحر ، ولكن ٥٧٫٩ بالمائة من جميع مشتريات وزارة الدفاع يتم عن طريق متعهد واحد

و١١،٥ بالمائة عن طريق الاعلان والمنافسة . ان الكفوء يبقى على قيد الحياة حسب المذهب الرأسمالي ، واما أولئـــك الذين لا يستطيعون تجهيز النوعيةاو السيطرة على تكاليفهم فانهم يتساقطون على الدرب . ان الصناعة الدفاعية .. تحميها الحكومة من اقسى حقائق نظام المنافسة . انها لا تحتاج ان تكون كفوءة وتحميها من معظم المخاطر المألوفة في العمل من اجل الربح .. ان متعهد وزارة الدفاع يطور منتجاته الجديدة وسوق تلك المنتجات في آن واحد، وفي معظم الاحوال بالاشتراك الوثيق المتواصل مع المستهلك ، اي وزارة الدفاع . اذن يستطيع ان يفترض بيع هذه المنتجات».

ولكن من هو صاحب السلطة في قطاع السلـــع العسكرية ؟ البائعون ام الزبون ؟ الشركات ام وزارة الدفاع ؟ حسب قـــول بارنت «ان السلطة النهائية لتوزيع مبلغ ٤٥ بليون دولار التي تنفق سنويا الآن على المنتجات العسكرية بيد وزارة الدفاع نفسها .. في وزارة الدفاع يعتبر المتعهدون الرئيسيون فروعاً من الوزارة يجب حمايتها لصالح النظام بأسره» (من كتـــاب ريشارد بارنت بعنوان «اقتصاد الموت» ، عام ١٩٧٠) . بالطبع لا يستطيع المرء عدم الاتفاق مع بارنت على ان السلطة النهائية تكون بيـــد وزارة الدفاع . ولكن هذا صحيح فقط بالعلاقة مع كل متعهد علـــى انفراد . ان السلوك العام لوزارة الدفاع لا يمكن فهمه بصـــورة مستقلة عن النظام الاجتماعي الذي هي جزء منه .

وفي الحقيقة يستطيع المرء ان يتكهن بأن «وزارة الدفـــاع اصبحت اقرب ما يمكن من وكالة تخطيط مركزية في المجتمـــع الاميركي . انها تستخدم الميزانيـــة العسكرية لانعاش النمـــو الاقتصادي ، ولتضع نقـــودا في التداول خلال اوقات الكســـاد وتشجع تطوير صناعات معينة وتقدم المساعدة في مناطق جغرافية معينة» (اقتبس من كتاب «اقتصاد الموت» ) . وهكذا تبرز وزارة الدفاع كمجلس تخطيط مركزي كامن في مجتمع الولايات المتحدة. لا شك ان وزارة المالية والمجلس الاحتياطي الفدرالي (اي البنك

المركزي) ومجلس المستشارين الاقتصاديين (الرئيس الجمهورية) يشكلون ادوات مكملة مهمة . ولكن وزارة الدفاع لها صفة بارزة، صفة لعب الدور الاساسي والمباشر في عملية توظيف مصادر الانتاج في الاقتصاد . ان حربا طويلة الامد في الهند الصينية وفيتنام ستدفع وزارة الدفاع الى مركز العملية التخطيطية وبذلك تصبح وكالة التخطيط المركزية ذات السيطرة . واذا ما وصلت العملية الى مرحلة ناضجة ، خلال حرب طويلة الامد ، فان الاقتصاد الاميركي سيتميز بجميع مميزات الاقتصاد المخطط مركزيا . مع فرق واحد : التخطيط سيكون من حيث الجوهر بأيادي خاصة (الشركات) وستكون له نكهة مجتمع عسكري بشكل بارز .

## الدولة والفئات المنتفعة والطبقة الحاكمة :

ان الدور السائد المتزايد للدولة في المجتمع المعاصر ، سواء كان في الشرق ام في الغرب ، اكثر وضوحا من ان يحتاج الى تعليق مسهب . لقد شهد جيلنا التحول الواضح الذي ادى الى بروز الدولة الحديثة التي تؤثر وتسيطر على كل مظهر من مظاهر حياة المواطنين . وليس من الصعب معرفة القوى المسيرة الرئيسية التي تكمن وراء دينامية الدولة التوسعي . ان هذه القوى تكمن في طبيعة الصراع الاجتماعي بين مصالح فئات معينة ، سواء على اساس اقليمي او وظيفي ، تلك الفئات التي تجد من الضروري التحالف مع السلطة او الاستيلاء عليها من اجل تنمية مصالحها الخاصة . وتكمن هذه القوى أيضا في الابتداعات التكنولوجية والتنظيمية الواضحة التي وضعت في متناول الدولة قوة لا يمكن لاية سلطة او جماعة عدا الدولة ان تتحداها تحديا فعالا . واخيرا تكمن هذه القوى في طابع الصراع بين الامم الذي يعزز قوة الدولة .

ان كلمة «الدولة» لها معنيان (ان وجهة النظر هنا مشابهة لما ورد حول هذا الموضوع في كتابي «حرية الانسان» ، عام ١٩٧٠). الاول يشير الى اي مجتمع منظم مع حكومة متميزة . ان هذا هو المجال الذي يسمح لنا بالتفكير بأننا انفسنا نعود الى دولة معينة: نعتبر هي الدولة . والمعنى الآخر يشير الى الدولة من حيث انها بيت للسلطة او جهاز يتولى القيادة . ان هذا الجهاز هو بمثابة تنظيم متخصص يقوم بتأدية خدمة يمكن تلخيصها جيدا بكلمة «القيادة» . ان اعضاء هذا الجهاز لديهم سلطة بدرجات متفاوتة ــ نوع معين من السلطة ، حيث انه يعتبر سلطة مشروعة . اي ان المواطنين يطيعون اوامر الدولة طاعة جزئية على الاقل لان هذه الاوامر تعتبر مشروعة ، ولو بالتأكيد اوامر الدولة يسندها ايضا الجبر والاكراه ، اذ ان كل مواطن يعلم بالقوة الهائلة لاوامر الدولة. والمواطن كعضو في المجتمع المنظم الذي يتولى قيادته جهاز الدولة ، يميل للنظر الى هذا الجهاز باعتباره اداة خيرية تخدم الصالح العام ، وهذا الاخير يعتبره المواطن هدفا اسمى من هدفه الخاص . ان هذا الاعتقاد في خيرية الدولة يؤدي الى جعل الفرد جزءا من الدولة ــ وهذا محفز قوي يفسر طاعة الفرد ، خاصة اذا ما نظرنا الى ذلك بالاضافة الى الاعتقاد بشرعية اوامر الدولة والعلم جيدا بقابليتها على تنفيذ اوامرها . اي ان ذلك يفسر ، بتعبير آخر ، استعداد المواطن لقبول امر الدولة باعتباره امر ذي سلطة ، واستعداده لقبول ذلك كارشاد واداة لتوجيه افعاله .

ومن بين الحوافز الثلاثة التي تدفع الفرد الى طاعة اوامر الدولة ، يعتبر الاعتقاد بشرعية هذه الاوامر من الصعب جدا فهمه نظرا لانه ينطوي على معاني ميتافيزيقية . انه يتطلب اقامة اسطورة ما . لقد كان هناك من الناحية التاريخية أسطورتان اعتمدت كلتاهما على مفهوم السيادة . في الحالة الاولى ، الله هو صاحب السيادة العظمى ، وفي الحالة الاخرى ، المجتمع هو صاحب السيادة العظمى . ووفقا لاسطورة السيادة السماوية ،

يجب على الدولة ان تعمل وفقا لمشيئة الله ، الذي تمثله الكنيسة على الارض . وأما بالنسبة لاسطورة السيادة الشعبية ، فـان الدولة تعمل وفقا لارادة ممثلي الشعب ، اي البرلمان . وفي كلا الحالتين ثمة نزاع بين الوكيل والموكل ـ بين الملكية والكنيسة في العصور الماضية ، وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في العصور الحديثة . ولقد تغلبت الملكية على الكنيسة في القرون الوسطى ، كما تغلبت في العصور الحديثة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية .

ومع أفول أسطورة السيادة السماوية في العصور الحديثة واحلال أسطورة السيادة الشعبية محلها ، ولد ـ عمليا في نفس الوقت ـ مفهوم الامة . الامة ، التي هي من نتاج الثورة الفرنسية، ادخلت تحولا جديدا في مفهوم السيادة . اذ مع ارتقاء الامة ـ الدولة ، اندمجت السيادة الشعبية القومية ، وهكذا اصبحت شرعية اوامر الدولة مستمدة من حقيقة كون الدولة قد اصبحت مندوب الامة ، واصبح سعي الدولة وراء الخير العام يحكم عليه حسب خدمتها لاهداف الامة .

***

ان ما تقدم فيه الكفاية بالنسبة الى الاساطير التي احاطت مفهوم الدولة ، خاصة مفهوم الامة ـ الدولة الحديث وفيما وراء الاساطير ثمة مفاهيم خاطئة . واكثر هذه المفاهيم الخاطئة شيوعا هو الخلط بين كيانين متميزين تماما ، كيان الدولة وكيان الحكومة . «ان هذه النقطة ليست نظرية، اذ ان اعتبار احد اجزاء الدولة ـ الحكومة عادة ـ بأنه الدولة نفسها يدخل عنصرا مهما من عناصر الخلط عند مناقشة طبيعية سلطة الدولة ومن يتحملها ، وان هذا الخلط يمكن ان تكون له نتائج سياسية كبيرة . ففي حالة الاعتقاد بأن الحكومة في الحقيقة هي الدولة ، يمكن ايضا الاعتقاد بأن الاضطلاع

بساطة الحكومة هو بمثابة الاضطلاع بسلطة الدولة . ان مثل هذا الاعتقاد القائم على افتراضات كبيرة حول طبيعة سلطة الدولة ، مفعم بمخاطر كبيرة .. لفهم طبيعة سلطة الدولة ، من الضروري اولا وقبل كل شيء ، التمييز ، ومن ثم ايجاد العلاقة، بين مختلف العناصر التي تكون نظام الدولة . انه ليس من المدهش جدا بأن الحكومة والدولة غالبا ما تظهران كما لو انهما نفس الشيء . اذ ان الحكومة هي التي تتكلم نيابة عن الدولة .. ولكن حقيقة كون الحكومة تتكلم باسم الدولة وتتمتع رسميا بسلطة الدولة لا تعني، بأنها تسيطر سيطرة فعالة على تلك السلطة .. والعنصر الثاني من عناصر الدولة .. هو العنصر الاداري الذي يمتد الآن ابعد من حدود البيروقراطية التقليدية للدولة ، والذي يشمل عددا كبيرا من الاجهزة ، غالبا ما ترتبط بوزارات معينة ، او تتمتع بشكل او بآخر من الاستقلال الذاتي ـ المنافع العامة ، البنوك المركزية ، مجالس الرقابة الخ ـ والتي تعنى بادارة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنشاطات الاخرى التي تهتم الدولة بها الآن بشكل مباشر أو غير مباشر . ان النمو الخارق لهذا العنصر الاداري والبيروقراطي في جميع المجتمعات .. وعلاقة اعضائه القياديين مع الحكومة والمجتمع هي ايضا عامل حاسم من العوامل التي تقرر دور الدولة . من الناحية الشكلية ، جميع الجهاز الرسمي في خدمة السلطة التنفيذية السياسية ، انه اداتها الطيعة ورهن مشيئتها . في واقع الامر ليس ثمة شيء من هذا القبيل .. وكما يلاحظ الاستاذ مينور «ان الفصل المطلق بين القطاعات السياسية والادارية لم يمثل اطلاقا اي شيء اكثر من أسطورة قانونية بسيطة ذات نتائج ايديولوجية لا يمكن اهمالها».
ان بعض هذه الاعتبارات ينطبق على جميع العناصر الاخرى التي يتكون منها نظام الدولة . ينطبق مثلا على العنصر الثالث ، العنصر العسكري الذي يمكن .. ان يضاف له قوات الامن والبوليس شبه العسكرية ، والتي تكون سوية ذلك الفرع من العنصر الثالث

الذي يعنى بادارة العنف» . ولكن وراء هذه التعابير الثلاثة المتميزة للدولة ، يوجد لدينا الفرع الشرعي ، والحكومة الاقليمية والهيئات البرلمانية . «ان ترابط هذه العناصر يشكل نظام الدولة. تلك هي المؤسسات التي تقع معها (سلطة الدولة) وخلال تلك العناصر تنتزع هذه السلطة بمختلف اشكالها من قبل الاشخاص الذين يحتلون مراكز قيادية في تلك المؤسسات ـ الرؤساء ورؤساء الوزارات وزملائهم الوزراء.، وأولئك الذين يشغلون مناصب عالية في جهاز الخدمة المدنية وكبار الاداريين الآخرين في الدولة ، وكبار العسكريين وحكام المحاكم العليا ، وعلى الاقل بعض الاعضاء القياديين في الجمعيات البرلمانية .. وبعيدا وراء هؤلاء ، خاصة في الدول الاتحادية ، يأتي القادة السياسيون والاداريون للوحدات اللامركزية للدولة» (من كتاب رالف ميليباند «الدولة في المجتمع الراسمالي» ) .

من الذي يسيطر على الدولة ؟ ان المفهوم الكلاسيكي للتمثيل الديمقراطي الذي يفترض تمتع المواطنين بسلطة متساوية على الشؤون السياسية وذلك عن طريق انتخاب ممثلين عنهم ، ليس حتى بمثابة كاريكاتور لواقع الحال . اذ ان اعضاء الجمعيات التشريعية لا يتصرفون كأفراد وفقا لقيمهم الفردية ولا كناطقين باسم الناخبين . انهم يتصرفون بالاحرى كأعضاء حزب ، الحزب الذي يعتبر احد مكونات النظام السياسية والذي له السيادة على وجهات النظر الفردية للاعضاء . ان الحزب في هذا العصر هو حقا اداة سياسية لممارسة السلطة ، ليس فقط لانه هو نفسه منظمة تستهدف الوصول الى مركز السلطة ، ولكن ايضا لانه ميكانيكية اجتماعية لتطوير التفاهم والتعايش ، اي تطوير شكل معين من السلم بين الجماعات والمنظمات التي لها مصلحة في التأثير عليه .

ان هذا التعايش والتفاهم يجري السعي لتحقيقه بصورة عامة ضمن النظام الاجتماعي القائم . واذا كان ثمة حزب واحد فقط،

كما هي الحال في الجمهوريات السوفياتية ، فانه يصبح هو نفسه مسرح الصراع للتوصل الى سياسة تقبلها مختلف التيارات في المجتمع — وبالطبع دائما ضمن حدود النظام الاجتماعي القائم . واذا كان هناك حزبان كما هي الحال في الحاضر (أو الماضي ؟) في الولايات المتحدة الاميركية ، فبالضبط لان الوضع يمثل احتكارا ثنائيا ، وبصرف النظر عن الشعارات ، فان كلا الحزبين يحاولان التوصل الى تسوية عملية على الصعيد القومي ، ومن ثم تصبح خلافاتهما من الناحية العملية صغيرة جدا . وبالطبع ثمة افتراض وراء مثل هذا الوضع ، اي ان كلا من الحزبين لا يتحدى النظام القائم بشكل اساسي . ولو حصل ان احد الحزبين قام بتحدي النظام ، فان الوضع سيكون مختلفا تماما . حقا سنتحدث آنئذ عن استقطاب القوى السياسية لتلك البلاد ووشوك وقوع صراع عميق مستتر او علني . وفي حالة وجود ثلاثة احزاب او اكثر مهمة على المسرح ، فان كل حزب سوف لا يحاول ايجاد تسوية بين القوى التي تؤثر عليه ، وانما يختار تلك القوى والتيارات التي يرغب بالاستجابة لها ويطور برنامجه وفقا لذلك . ان تشكيل الحكومة في مثل هذه الظروف يفترض بصورة عامة تشكيل ائتلاف بين الاحزاب وصياغة برنامج آلي يمثل برامج الفئات والاحزاب المساهمة في الائتلاف .

ان ظهور الحزب الحديث في مركز مسيطر في العملية السياسية قد عكس العلاقة بين البرلمان ومجلس الوزراء . ففي البداية ما كان مجلس الوزراء هو الا لجنة من لجان البرلمان — وبذلك استطاع ان يمسك البرلمان بيده السلطتين التشريعية والتنفيذية . ومع ظهور الحزب والانضباط الحزبي ، فان اعضاء البرلمان ، بعد ان قاموا باضطراد وبعدم اكتراث بدور الاضافة الى رقم قد يضمن او لا يضمن الاغلبية ، لم يعد في وسعهم سوى اتباع مشيئة مجلس الوزراء الذي يتمتع بالتأييد المباشر للحزب الحاكم . اذن اللجنة البرلمانية ، كما تسمى اليوم ، لا تقوم غالبا

بأي شيء اكثر من تنفيذ اوامر الحكومة التي دمجت وظائف السلطتين التنفيذية والتشريعية . يمكن وجود استثناءات مهمة كثيرة لهذا التفسير للعلاقة بين البرلمان ومجلس الوزراء والحزب. ومع ذلك فان هذا التفسير في مجمله صحيح .

تأخذ الانتخابات باضطراد شكل استفتاء حول حزب او برنامج . والمواطن يسلم بصوته كلا من الوظيفتين التشريعية والتنفيذية الى حزب معين . انه مواطن ذو سيادة فقط في يوم الانتخاب ، ثم يعود الى دوره كأحد الرعايا بعد ان يصوت في الانتخاب .

ولكن حتى صوته عادة ليس تعبيرا عن حكمه الناضج ، وعن ارادته الحرة . اذ ان الماكنات السياسية قد اضطلعت بدور تسليم الصوت الى المرشح الذي تختاره وليس الى المرشح الذي يختاره المواطن ، مثلما اخذت على عاتقها وظيفة تطوير صورة المرشح والى درجة كبيرة مواقفه حول القضايا العامة . والمهم في النهاية هو ان يفوز مرشح الماكنة بالكرسي .

ان الماكنة السياسية ما هي الا مظهر لشبكة ضخمة من المنافذ والوسائل ، الرسمية وغير الرسمية ، التي تقوم بدور اداة الوصل لممارسة السلطة من قبل الفئات ذات المصالح ، اي جيوب السلطة التي تتنافس للسيطرة على بيت السلطة في الدولة . ان السلطة السياسية ، سواء كانت عن طريق المنافذ الرسمية او خارجها ، هي السلطة التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على نظام الدولة ــ مجلس الوزراء ، الجمعية البرلمانية ، البيروقراطية وجميع الادوات التي تشكل جهاز الدولة ــ في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لفرضها ضمن الدولة .

من الطبيعي ان الاهمية النسبية للسلطة السياسية في اي مجتمع تعتمد بصورة مباشرة على الاهمية النسبية لوظائف الدولة في مجموع العمليات الاجتماعية والاقتصادية لذلك المجتمع . من الواضح ، مثلا ، ان السلطة السياسية في اقتصاد مخطط مركزيا

نها اهمية نسبية اكبر في ذلك المجتمع من اهمية السلطة السياسية في اقتصاد سوقي غير مركزي . اذن السلطة السياسية ، بصرف النظر عن الشكل الذي قد تتخذه ، هي مجرد مظهر للسلطة التي تؤثر على العمليات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية للمجتمع . وليس من الممكن ، بصورة عامة ، الفصل فصلا تاما بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ، مثلا ، لان طرق التأثير على الدولة لها علاقة وثيقة مع العملية الاجتماعية بمجموعهـــا . ان السيطرة او التأثير على عملية تدريب قادة الدولة في المستقبل يعتبر بلا شك ذا اهمية عظمى من اجل ممارسة السلطة السياسية ممارسة فعالة في المدى البعيد . ومع ذلك فان عملية التدريب هذه تندمج اندماجا كليا مع مجموع العملية الاجتماعية . ومن المهم كذلك خلق المناخ الايديولوجي المناسب . ان التثقيف الفعـــال للمواطنين وتطوير المذهب المناسب يمكن ان يشكـــل الشروط الاساسية لجعل توزيع معين للسلطة السياسية توزيعا شرعيا . وهنا مرة أخرى نعالج العمليات الاجتماعية التي هي اكثر شمولا بكثير من العمليات السياسية .

***

ان الجماعات التي تمارس الضغط ، جيـــوب السلطة او محتكري السلطة ، والتي لها نفوذ للتأثير على العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحيوية في المجتمع الراسمالي الصناعي المتقدم الحديث ، تتكون من فئتين اساسيتين . يوجد اولا قادة الدولة الذين يتكلمون باسم المجتمع عامة او باسم الامة ، والذين يعتبرون انفسهم بأنهم يمثلون المصلحة العامة . من الواضح ان هذه القيادة تدعي لنفسها الاحتكار الرسمي «للحياد» ازاء مختلف المصالح الطبقية . اما القيادة السياسية فانها ، بصورة عامة ، تمثل مصالح طبقية ـ مثلا يسمح لرئيس الوزراء بصفته زعيـم

حزب بنشاطات واسعة لا تنسجم مع دوره كرئيس وزراء . ويجب اعتبار قيادة الدولة : بصرف النظر عن الاساطير ، جيبا من جيوب السلطة او بالاحرى بمثابة نظام لجيوب السلطة في وسعه ممارسة نفوذ كبير مباشر على العمليات التي تقع ضمن نطاق الدولة . والفئة الثانية تتألف من الناطقين باسم المصالح الطبقية ذات الكيان العلني او الخفي . ان هذه المصالح تمتد على طول الطريق من الشركة الضخمة الى اتحاد الصناعات وغرفة التجارة ونقابة العمال والتعاونية الزراعية والحزب السياسي والكنيسة والجمعية المهنية وهكذا .

ان جيوب السلطة ، التي تتنازع احيانا وتتحد احيانا اخرى، تميل بصورة عامة لتشكيل ائتلافات تؤيدها وتدعمها شبكات ومنافذ وأدوات اجتماعية رسمية وغير رسمية، مرئية وغير مرئية، علنية وغير علنية . اني اعرف اصطلاح الفئات المنتفعة بانه الائتلاف المستقر بشكل او بآخر لجيوب او قوى السلطة .

وكلما بدت الامور السياسية في بلد ما طبيعية ، فاننا نستطيع ان نفترض الائتلاف ناجحا . وعلى العكس من ذلك : عندما نكون مستعدين للحديث عن ازمة سياسية عميقة ، فاننا يجب أن نفترض بأن الفئات المنتفعة في ازمة ، اما بسبب مشاكل داخلية ـ اقصد بسبب كون بعض اعضائها قد وجد من المناسب تغيير مراكزهم النسبية ضمن الائتلاف ـ او بسبب مشاكل خارجية ، بسبب ظهور متحد آخر يريد المساهمة بالسلطة . ولكن ما هي العمليات التي يتغير عن طريقها تركيب الفئات المنتفعة؟ وما الذي يؤدي الى التغير في السلطة النسبية لبعض الجماعات في المجتمع ؟

نستطيع بسهولة التفرع من مصدر واحد للتغير ، ذلك المصدر المتعلق بتدخل قوة خارجية معينة في شؤون المجتمع المعني ، مثلا التدخل من قبل دولة معينة بشؤون دولة اخرى . ان الذي نرغب في فهمه هو العملية الداخلية التي عن طريقها يجري تغيير ميزان

القوى . اني اجد من المفيد التمييز بين تلك العمليات التي تمثل التكيف الهادىء بشكل او بآخر للنمو والتغير التركيبي ، وتلك العمليات التي لا تمثل ذلك .

لنفرض أن بلدا معينا يمر في مرحلة نمو اقتصادي . لنفترض ايضا بأن التغيير التركيبي يجـــري بنفس المعدل مع النمـــو الاقتصادي . ان التغير في مستويات المعيشة واعادة التوزيـــع الاقليمي للنشاط الاقتصادي وتطور مراكز حضرية جديدة وظهور هيئات جديدة والتغير في الاهمية النسبية للمجموعات المهنية وغير ذلك ، لا بد من ان يولد مصادر جديدة للسلطـــة السياسية ، واتحادا جديدا للقوى السياسية وميزانا داخليا جديدا للقوى ، ولا بد من أن يولد تركيبا جديدا للفئات المتنفعة .

ولكن ميزان القوى ، اي تركيب الفئات المتنفعة ، قد يتغير نتيجة مجرى العملية السياسية ، وان هذا الميزان قد ينبثق من الصراع من اجل السلطة . او بتعبير آخر ، ان السلطة الخفيـــة يمكن اكتشافها نتيجة تغير في مجال تصور أولئك الذين يملكونها، نتيجة تغير في طموحهم . ان مثل هذه التغيرات يمكن ان تعود الى عوامل خارجية ، كالاتصال بأمم اخرى .

ان الفئات المتنفعة في المجتمعات التي لا تتمتع بمعدل مناسب من النمو الاقتصادي يتميز تركيبها بدرجة عالية من التماسـك نسبيا مما يجعل التغيرات التدريجية الطفيفة في ميزان القوى غير محتملة تماما . وفي مثل هذه الظروف فان اي تغير مهم فـــي تركيب الفئات المتنفعة يقترن بأزمة سياسية كبيرة وتحول يؤدي الى احلال عناصر من خارج تلك الفئات محل عناصر في الداخل. ومن الواضح ان كل تبديل في الحكومة ليس مـــن الضروري ان يستتبع تبدلا سواء في تركيب الدولـــة او في تركيب الفئات المتنفعة . ان تعاقب الحكومات العسكرية في اميركا اللاتينية ليس من الضروري أن تكون له اية اهمية اجتماعية اكثر عمقا من تعاقب عصابة محل عصابة أخرى في عالم العصابات .

وعلى العكس من ذلك ، فان البلدان التي تتمتع بمعدل مناسب من النمو الاقتصادي والتغير التركيبي ، يتغير ميزان القوى فيها بصورة تدريجية غير ملحوظة نسبيا . وبالمثل يتغير تركيب الفئات المنتفعة . ولكن ذلك فقط ضمن حدود ، حدود يتميز بها النظام الاجتماعي لذلك المجتمع . ويمكن حقا توقع تحول اجتماعي كبير او اصطدام سياسي اذا لم يجر ادماج مصادر السلطة المنتفعة حديثا ادماجا فعالا ضمن الفئات المنتفعة ، وفي شروط لا تقتضي تغييرا اساسيا او جذريا في سلم التركيب ، وبالتالي لا تتحدى تحديا كبيرا دعائم النظام الاجتماعي .

ان تركيب الفئات المنتفعة في اي مجتمـــع يجب ان يعكس النظام الاجتماعي والتوزيع او التركيب الضمني للسلطة الاجتماعية. وبتعبير آخر لا يعقل وجود تركيب للفئات المنتفعة يتحدى العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . حقا ان ذلك غير معقول . مثلا ليس من المعقول تصور نجاح قيادة النقابات العمالية في مجتمع رأسمالي باحلال مراكز عالية بين الفئات المنتفعة لذلك المجتمع . اذن ينبغي ان يكون من الواضح ان مفهوم الفئات المنتفعة يجب تسيقه مع مفهوم الطبقة الحاكمة ، اذا ما أريد له بأن يكون أداة تحليلية فعالة .

***

ان مفهوم الفئات المنتفعة يزودنا بتفسير مباشر للعمليات التي تؤثر على العمليات الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام ، والتـي تؤثر على الدولة بوجه خاص . وعلى العكس من ذلك ، فان مفهوم الطبقة الحاكمة الماركسي يزودنا بتفسير غير مباشر لنفس هذه العمليات ـ غير مباشر بمعنى انه يمكن اعتباره بأنه يحدد الطريقة التي تضع قيودا مرنة كثيرا او قليلا على تكوين او سلوك الفئات المنتفعة ضمن اي نظام اجتماعي معين . ويمكن التوفيق بين هذين

التحليلين كما يلي : يقابل كل نوع من انواع النظام الاجتماعي تركيب طبقي فريد ، ما لم يستطع المرء بالطبع ان يعرف تعريفا فعالا الحالة القصوى للمجتمع اللاطبقي . ان التركيب الطبقي يعكس تركيب العلاقات الاجتماعية كما تحددها عملية الانتاج ـ اي العملية الشاملة التي يواجه المجتمع فيها المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه . ووفقا للتفسير الماركسي الدقيق تحدد « وسائل الانتاج» ، اي الادوات المنتجة في المجتمع مع التكنولوجيا المناسبة بصورة فريدة ، العلاقات الاجتماعية في عملية الانتاج وبالتالي تحدد التركيب الطبقي والنظام الاجتماعي . واذا كنا مستعدين لقبول تفسير أقل دقة من ذلك ، والجدل بأن وسائل الانتاج تحدد فقط امكانيات معينة الى درجة كبيرة او صغيرة للنظام الاجتماعي، تصبح وجهة النظر الماركسية بديهية تقريبا .

نستطيع وفقا لهذا التفسير الاكثر مرونة للعلاقة بين وسائل الانتاج والتركيب ألطبقي الاستمرار في تعريف مفهوم الطبقة السائدة . في أي مجتمع طبقي تبرز طبقة مسيطرة وذلك بفضل سيطرتها على أدوات الانتاج وكذلك بفضل حقوقها المهمة نوعيا وكميا في الناتج الاجتماعي . ويوجد بالمقابل طبقات في اسفل السلم وفي الوسط .

ان الطبقة المسيطرة يجب ان تكون أيضا الطبقة الحاكمة . انها لا تستطيع أن تتوقع بسهولة المحافظة على مكانتها السائدة ما لم تكن قادرة على ممارسة مقدار حاسم من السلطة السياسية على الدولة . وانها تستطيع ان تحصل على ذلك فقط عن طريق حصولها على مكانة سائدة بين الفئات المتفعة والمحافظة على تلك المكانة .

ان ذلك لا يستثني ـ بل يتفق مع ـ امكانية تركيب متوسع وغير متناسق للفئات المتفعة . ان هذه الامكانية تولد شيئا واحدا وهو وضع بعض القيود الواضحة على سلم التدرج داخل الفئات المتفعة وعلى سلوك الاعضاء .

من المناسب التمييز بصورة عامة بين القيادات الاقتصادية والقيادات السياسية وقيادات الدولة ، على الرغم من حقيقة ان هذه القيادات في بعض المجتمعات تندمج في قيادة واحدة لا يمكن التمييز بينها . وعندما تكون هذه القيادات متميزة ، يجب التوقع بأن القيادة الاقتصادية تشغل المكانة السائدة والاكثر اسبقية ضمن الفئات المنتفعة لان القيادة الاقتصادية تنبثق مباشرة من الطبقة السائدة . ويجب التوقع ايضا ان أكثر مكونات القيادة السياسية وقيادة الدولة اهمية ستحتل مكانة بارزة ضمن الفئات المنتفعة . وبالطبع ان الاهمية النسبية لقيادة الدولة او القيادة السياسية ضمن الفئات المنتفعة تعتمد على الاهمية النسبية للوظائف التي تقع ضمن نطاق الدولة وتعتمد على صفات النظام السياسي . وعلى الرغم من انه قد يصعب التعميم حول السلطة النسبية للقيادات السياسية ولقيادات الدولة ضمن الفئات المنتفعة ، فاننا نستطيع تعريف دور هذه القيادات تعريفا عاما . ان دورها هو دور الادوات في المحافظة على النظام الاجتماعي القادم . ان ذلك واضح جدا في حالة قيادة الدولة ، التي من وظائفها الرئيسية المحافظة على الامن الداخلي ونظام العدالة والادارة الاجتماعية والاقتصادية (التي هي اكثر اهمية في الاقتصاديات المخططة او المركزية بالمقارنة مع اقتصاديات السوق) وادارة الامن القومي وادارة نظام الاعلام والمواصلات والتعليم (ايضا اكثر اهمية في المجتمعات الاستبدادية بالمقارنة مع المجتمعات الديمقراطية ، على الرغم من عدم انعدامه في المجتمعات الاخيرة) . ولكن ذلك ليس واضحا نفس الوضوح في حالة القيادة السياسية ، اذ في الانظمة السياسية الديمقراطية توجد احزاب تنادي بمواقف معادية تماما لمصالح الطبقة السائدة . كيف يمكن الجدل بأن هذه الاحزاب السياسية ما هي الا ادوات للمحافظة على النظام الاجتماعي الذي قامت من اجل تقويضه ؟

ان الجواب العام على ذلك بسيط جدا . ان قادة الاحزاب

التي تنادي بتغيرات جذرية في النظام الاجتماعي ليس من المتوقع ان يكونوا أعضاء في الفئات المنتفعة . مثلا ، ليس من المتوقع ولا يمكن توقع كون زعماء الحزب الشيوعي الايطالي اعضاء في الفئات المنتفعة الايطالية المعاصرة . وعلى العكس تماما من ذلك ، فان زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي هم من المكونات الاساسية للفئات المنتفعة في ايطاليا — حقا انهم الادوات المختارة للطبقة الحاكمة الايطالية . ان هذا الجواب العام للسؤال المتقدم يحتاج الى بعض التحفظات . مثلا ، من الممكن تماما لقيادة حزب سياسي ان تنتمي للفئات المنتفعة في مجتمع ما ، حتى ولو كان الحزب ينادي بتغيرات جذرية ، على شرط ألا ينوي الحزب تنفيذ ما كان ينادي به في حالة مجيئه الى الحكم . ان ذلك بصورة عامة كان السلوك المميز لقادة الديمقراطيين — الاجتماعيين في اوروبا المعاصرة . «بالنسبة لهم .. قادة الديمقراطيين — الاجتماعيين ، في لحظة انتصارهم ، وحتى اكثر بعد لحظة الانتصار ، كانوا بصورة عامة مهتمين الى درجة كبيرة بتطمين الطبقات السائدة وأرباب الاعمال حول نواياهم ، والتأكيد بأنهم يرون واجباتهم على صعيد «قومي» وليس «طبقي» ، والاصرار على ان مجيئهم الى الحكم لا يهدد الاعمال الخاصة ، وتحت نفس الستار ، كانوا مهتمين بحث الطبقات العاملة بصورة عامة على فضائل الصبر والنظام والمثابرة في العمل ، وتحذيرها من ان الانتصار الانتخابي ومجيء زعمائها الى الحكم يجب ان لا يعتبر تشجيعا للتأكيد النضالي على مطاليب الطبقة العاملة من ارباب الاعمال واصحاب الاملاك والحكومة نفسها ، والتأكيد على ان الوزراء الجدد يواجهون مسؤوليات جساما وأعباء ومشاكل ويجب عدم عرقلة جهودهم بضغوط غير معقولة وغير واقعية» (رالف ميليباند « الدولة في المجتمع الراسمالي» ) .

ان هذه الملاحظات تشير الى مدى مرونة الفئات المنتفعة . حقا ان الفئات المنتفعة قد تتضمن حتى قادة المجموعات التي تحاول

الضغط على النظام وقادة المنظمات المعادية ، او التي قد تكون معادية في المستقبل للطبقة السائدة وللنظام الاجتماعي . ان مثل هؤلاء الاعضاء في الفئات المنتفعة يمكن اعتبارهم اعضاء مبتدئين او اعضاء رهن شروط معينة ـ ان استمرار مساهمتهم تعتمد على استمرار سلوكهم الجيد . العضوية الحديثة او العضوية رهن شروط تمنح في حالة التوصل الى اتفاق بين الاعضاء الاقدمين والاعضاء الجدد حول شروط لا تجعل نفوذ الاعضاء الجدد شرعيا او رسميا ، على الرغم من انها تسمح لهم بدرجة معينة من النفوذ على العمليات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية . وبمعنى ما يمكن القول بأن الاعضاء رهن شروط يجري دمجهم مع الفئات المنتفعة وفقا بصورة عامة لشروط مقبولة للاعضاء الاقدمين .

ان قيادة نقابات العمال في الولايات المتحدة تقدم مثالا بارزا حول ذلك . ان العمال ، بعد استيفائهم الشروط الضرورية للعضوية الابتدائية او العضوية رهن شروط ، استطاعوا تحقيق ذلك فقط : فقد جرى تحقيق السلم الصناعي في الولايات المتحدة ـ وبصورة عامة في العالم الصناعي المتقدم ـ وفي شروط تعتبر بمثابة دمج لقيادة النقابات العمالية مع الائتلاف الحاكم ، حسب شروط مقبولة لاولئك الذين بيدهم زمام الامور .

واخيرا يجب التأكيد على ان سلم الفئات المنتفعة فريد . ان الفئات المنتفعة ليست تركيبا يصدر الاوامر كالقيادة العسكرية وانما تعتمد على عمليات المساومة بين مختلف مكوناتها . ان ثمة تسويات كثيرة يمكن التوصل اليها مع قيد واحد وهو عدم وضع النظام الاجتماعي في محنة .

ثمة حلقة مفقودة في وجهة النظر هذه حول العلاقة بين الطبقة المسيطرة والفئات المنتفعة . بأية اشكال تستطيع الطبقة المسيطرة أن تضمن ان القيادة السياسية وقيادة الدولة ـ الممثلتين بصورة عامة تمثيلا قويا ضمن الفئات المنتفعة ـ ستكون في الحقيقة بمثابة الادوات في المحافظة على النظام الاجتماعي ؟ ان الطبقة المسيطرة

لا يمكن ان تكون الطبقة الحاكمة ما لم يتم ضمان ذلك . واذا ما اخفقت في ذلك فانها ايضا لن تعود الطبقة المسيطـــرة . يجب الحصول على جواب ذلك في اتجاهين : اولا ، طرق اختيـــار وتدريب قيادات السياسة والدولة ، وثانيا ، في تثقيف السكان عامة . ان ايديولوجية الطبقة الحاكمة ، وشرعية المعايير التي توجه السلوك ضمن النظام الاجتماعي ، يجب قبولها حتى من قبـــل الطبقات المسيطر عليها ، اذ ما لم يخلق مناخ ايديولوجي مناسب فان دعائم سيطرة الطبقة الحاكمة سيجري تقويضها .

ان اقتحام الفئات المنتفعة وتثقيف السكان شرطان ضروريان لاستمرار سيادة اية طبقة حاكمة . (لقد حاولت هنا التوفيق بين مفهوم الطبقة الحاكمة ومفهوم قادة السلطة ، التعبير المفضل لدى سي. رايت ميلز . ان تعليقات ميلز حول ذلك ، في كتابـــه «قادة السلطة» ، تستحق الاعادة هنا . « ان تعبير ، الطبقـــة الحاكمة ، تعبير يحمل معاني سيئة . «الطبقة» اصطلاح اقتصادي و«حكم» اصطلاح سياسي . اذن تعبير «الطبقة الحاكمة» يتضمن نظرية كون الطبقة الاقتصادية تحكم سياسيا . ان هذه النظرية المقتضبة قد تكون او لا تكون صحيحة احيانا ، ولكننا لا نريـــد استخدام هذه النظرية البسيطة في اصطلاحات نستعملها لتعريف مشاكلنا ، اننا نرغب في الاعراب عن النظريات صراحة، مستخدمين اصطلاحات ذات معاني دقيقة ومنفردة . وعلى وجه التخصيص ، ان اصطلاح «الطبقة الحاكمة» لا يسمح بمعانيه السياسية العامة باستقلال كاف للنظام السياسي ومقوماته ، كما ان هذا الاصطلاح لا يقول اي شيء حول العسكريين بعد ذاتهم .. اننا لا نقبل وجهة النظر البسيطة القائلة بأن كبار الرجـــال الاقتصاديين يتخذون بصورة منفردة جميع القرارات ذات الاهمية القومية ، كوجهة نظر مناسبة . اننا نعتقد بأن وجهة النظر البسيطة هذه حول (الحتمية الاقتصادية) يجب توضيحها بـ «الحتمية السياسية» و«الحتمية العسكرية» . ان المقومات العليا لكل من هذه المجالات الثلاثة كثير:

ما يكون لها في الوقت الحاضر استقلال بدرجة ملحوظة، وفقط عن طريق الائتلاف المعقد فيما بينها تستطيع غالبا اتخاذ وتنفيذ اكثر القرارات اهمية . ان هذه هي الاسباب الرئيسية لتفضيلنـــــا اصطلاح «قادة السلطة» على اصطلاح «الطبقة الحاكمة» ، باعتباره الاصطلاح الذي يميز الدوائر العليا عندما نتأمل هذه الدوائر على صعيد السلطة» . ان تعريفي للفئات المنتفعة فيه نوع من مرونة التركيب والسلوك الذي يقترحه ميلز باصطلاح قادة السلطة . ان تعريفي يتعلق بـ «الطبقة المسيطرة» التي يجري تعريفها بواسطة عناصر تركيب الاقتصاد على النحو التالي : «الطبقة المسيطـرة» تصبح هي «الطبقة الحاكمة» فقط اذا استطاعت ان تقتحم بصورة مناسبة النظام السياسي ونظام الدولة . انها تستطيع تحقيق ذلك باحلالها المركز المسيطر ضمن الفئات المنتفعة واستمرارها فـــي احلال ذلك المركز . وعندما تخفق في تحقيق ذلك فانها لا تعود الطبقة «الحاكمة» وحسب بل ايضا لا تعود الطبقة «المسيطرة» ــ مما يعني تغيرا كبيرا في النظام الاجتماعي) .

## الفئات المنتفعة في العاصمة الراسمالية :

هل توجد طبقة مسيطرة في اميركا ؟ ان هذا السؤال يعتبر ساذجا في اي بلد آخر غير اميركا نفسهـــــا . اذ من العناصر الاساسية في العقيدة الاميركية هو ان المجتمع الاميركي من حيث الاساس مجتمع يخلو من الطبقات او غير طبقي ــ غير طبقي بمعنى عدم وجود قيادة اقتصادية متماسكة تماسكا كافيا وتستطيـــع السيطرة على مجرى حياة الامة . اني اتفق مع وجهة النظر التي تعتبر هذا التفسير للمجتمع الاميركي تفسيرا ساذجا . « يمكن التسليم على الفور بوجود العديد من القيادات الاقتصادية ... وعلى الرغم من ميل الراسمالية المتقدمة الى دمج المصالح فان هذه القيادات تشكل تجمعات ومصالح متمايزة تؤثر بتنافسها علـــى

العملية السياسية الى حد كبير . ان «تعدد القيادات» هذا لا يمنع على اية حال قيادات منفصلة في المجتمع الرأسمالي من تشكيل طبقة مسيطرة ، تمتلك درجة عالية من التماسك والتضامن ، وذات مصالح مشتركة وأغراض مشتركة تأتي قبل خلافات هذه القيادات وعدم اتفاقها حول أمور معينة» (رالف ميليباند «الدولة في المجتمع الرأسمالي» ) .

لقد توصل جي. وليم دومهوف الى استنتاجات مهمة وان لم تكن مدهشة . «لقد وجدنا بصورة متناسقة وبطرق مختلفة بان ثمة طبقة عليا يمكن تعريفها ، من الناحية العملية ، بواسطة مؤشراتها العديدة .. الطبقة العليا الاميركية تقوم على الثروة الطائلة في الشركة التي يديرها الاعضاء الذكور في العوائل التي تتزاوج فيما بينها والتي تشكل اساس هذه الثروة .. ويمكن الجدل بأن الطبقة العليا اكثر تماسكا من اي مستوى آخر من مستويات السلم الاجتماعي الاميركي . ان حجمها الصغير وثروتها الطائلة وتعدد مصادر دخلها (الاسهم والسندات) واختلاف مدارسها ونشاطات لهوها واختلاف مهنها هي من بين الدلائل على تماسكها ، هذا مع عدم الاشارة الى نظام الزواج المعقد فيما بينها. اني اعتقد ايضا بأن ثمة دليلا كبيرا يؤكد وجود طبقة عليا في الوعي الاميركي . اننا نعلم بأنهم موجودون .. وهم يعلمون بأنهم اعضاء طبقة اجتماعية ذات امتيازات» (جي. وليم دومهوف «الدوائر العليا : الطبقة الحاكمة في اميركا» ) .

ولكن ماذا حول الفئات المنتفعة في الولايات المتحدة ؟ حول ائتلاف جيوب السلطة المستقر كثيرا او قليلا والذي يؤثر بصورة فعالة على عملياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحيوية ؟ انه من المفيد ان ننتقل الى عرض قصير يثير الاعجاب حول تاريخ الفئات المنتفعة الاميركية كتبه سي. رايت ميلز .

«يقال اننا ندرس التاريخ كيما نتخلص منه ، وان تاريخ هذه السلطة هو حالة واضحة ينطبق عليها هذا القول . ان التيارات

البعيدة المدى لتركيب السلطة ازدادت سرعة ، مثل مسيرة الحياة الاميركية بوجه عام ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وثمة تيارات جديدة معينة ضمن وبين المؤسسات المسيطرة قد اسهمت ايضا في كيان قادة السلطة واعطت معنى تاريخيا دقيقا الى حقبتها الخامسة » .

«١ - اذا كان النظام السياسي اليوم يرشدنا الى تركيب قادة السلطة ، فان ثمة دليلا على انحطاط السياسة كمسرح للنقاش العام الصادق حول القرارات وبدائلها - بين الاحزاب المسؤولة على الصعيد القومي وذات السياسات المتماسكة وبين المنظمات التي تربط المستويات السفلى والوسطى مع المستويات العليا التي تتخذ القرارات . اميركا الآن الى حد كبير تعتبر ديمقراطية شكلية اكثر من كونها تركيبا اجتماعيا ديمقراطيا ، وحتى الوسائل الديمقراطية الشكلية تعتبر ضعيفة .

«ان ميل الاعمال والحكومة منذ امد بعيد الى الاشتراك كل مع الآخر بصورة معقدة وعميقة قد وصل ، في الحقبة الخامسة ، الى نقطة جديدة من العلنية . ان عالم الحكومة وعالم الاعمال لا يمكن تمييزهما في الوقت الحاضر بصورة واضحة . ولقد حصل التقارب بين الاثنين عن طريق الوكالات التنفيذية للدولة بصورة خاصة . أن نمو الفرع التنفيذي للحكومة ، مع وكالاته التي تشرف على الاقتصاد المعقد ، لم يكن يعني مجرد «توسع الحكومة» كنوع ذاتي معين من البيروقراطية : انه كان يعني ظهور رجل الشركة في مكان الصدارة السياسية .

«التحق مدراء الشركات خلال نظام روزفلت الجديد ، بالمديريات السياسية ، ومنذ الحرب العالمية الثانية اصبحوا يسيطرون عليها . ان رجال الاعمال بعد ارتباطهم منذ امد طويل مع الحكومة ، اتجهوا الآن بصورة كاملة باتجاه اقتصاد الجهود الحربية واقتصاد الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ان انتقال مدراء الشركات الى المديريات السياسية قد عجل في احلال

السياسيين المحترفين في الكونغرس في المدى البعيد مستويات وسطى في السلطة .

«٢ ــ اذا كانت الدولة العسكرية المتوسعة اليوم ترشدنا الى تركيب قادة السلطة، فان ثمةدليلا واضحا على الارتقاء العسكري. لقد حصل تجار الحروب على مكانة حاكمة في السياسة ، وأصبح التركيب العسكري في اميركا الآن تركيبا سياسيا الى حد كبير . ان ما يبدو بمثابة تهديد عسكري دائم يزيد من اهمية العسكريين وسيطرتهم على الرجال والمال والنقود والسلطة ، وان جميع القرارات السياسية والاقتصادية تقريبا تتخذ وفقا للتعريف العسكري للواقع : ان كبار تجار الحروب قد احتلوا مكانة ثابتة ضمن قادة السلطة في الحقبة الخامسة .

«لقد نجم ذلك جزئيا على الاقل حقيقة تاريخية واحدة بسيطة، ولكنها حقيقة اساسية للسنوات التي تلت ١٩٣٩ : ان مركز انتباه القادة كان قد انتقل من المشاكل الداخلية ، التي تركزت خلال الثلاثينيات حول الكساد ، الى المشاكل الدولية التي تركزت خلال الاربعينيات والثلاثينيات حول الحرب . وحيث ان الجهاز الحاكم في الولايات المتحدة كان قد تكيف تاريخيا وفقا للمشاكل الداخلية، لم تكن له اية كفاءات وتقاليد مناسبة لمعالجة المشاكل الدولية . ان مثل تلك الادوات الاهلية التي كانت قد برزت خلال القرن ونصف القرن من التطور القومي قبل ١٩٤١ ، لم تكن قد امتدت الى الادارة الاميركية للشؤون الدولية . ان قادة السلطة كانوا قد نموا الى حد كبير في مثل هذا الفراغ .

«٣ ــ اذا كان النظام الاقتصادي اليوم يرشدنا الى تركيب قادة السلطة ، فان ثمة دليلا على حقيقة كون الاقتصاد وبصورة دائمة ومباشرة اقتصاد حرب واقتصاد شركات خاصة . ان الرأسمالية الاميركية الآن راسمالية عسكرية الى حد كبير ، وان اكثر العلاقات اهمية بين الشركات الضخمة والدولة قائمة على اتفاق المصالح العسكرية ومصالح الشركات وذلك وفقا لتعريف

الحاجات العسكرية وحاجات الشركات من قبـــل تجار الحروب والشركات الثرية . ان اتفاق المصالح هذا بين كبار العسكريين ورؤساء الشركات ، من وجهة نظر القيادة ككل ، يقوي الطرفين ويزيد من اخضاع دور أولئك الذين يمارسون السياسة وحسب. ان من يجلس مع العسكريين ويخطط تنظيم جهود الحرب ليس السياسيين وانما دائما مدراء الشركات .

«ان شكل ومعنى قادة السلطة اليوم يمكن فهمهما فقط في حالة رؤية تلك التيارات التركيبية الثلاثة في نقطة التقائها : ان راسمالية الشركات الخاصة العسكرية تعيش في ظل نظـــام ديمقراطي شكلي ضعيف ينطوي على نظام عسكري ذي طابـــع وسلوك سياسيين. وتبعا لذلك فان قادة السلطة في قمة هـذا التركيب اصبحوا نتيجة التقاء المصالح بين أولئك الذين يسيطرون على وسائل الانتاج وأولئك الذين يسيطرون على وسائل العنف التي اخذت بالتوسع حديثا ، بعد انحطاط السياسي المحترف وارتقاء رؤساء الشركات وتجار الحروب الى القيادة السياسية العلنية ، وانعدام جهاز خدمة مدنية حقيقية وماهرة وذات كرامة ومستقلة وغير متأثرة بمصالحها الخاصة .

«ان قادة السلطة يتكونون من رجال السياسة والاقتصـــاد والعسكريين ، غير ان ثمة توترا في الغالب بين هؤلاء القادة : انهم يتفقون فقط في نقاط التقاء معينة وفقـــط في «ازمات» معينة . في وقت السلام الطويل ، خلال القرن التاسع عشر ، لم يكن العسكريون في المحافل العليا للدولة ولم يكونوا في المديريات السياسية ، وذلك ينطبق ايضا على رجال الاقتصاد ـ لقد قاموا بغارات على الدولة ولكنهم لم ينضموا الى مديرياتها . وخـــلال الثلاثينيات كان السياسي في ارتقاء . والآن نجـــد العسكريين ورجال الشركات في المراكز العليا .

«وبين هذه الدوائر الثلاث التي تكوّن قادة السلطة اليوم : انتفع العسكريون اكثر من غيرهم في تقوية سلطتهم ، ولو ان دوائر

الشركات هي الاخرى اصبحت متمركزة علنيا في الدوائر العامة لاتخاذ القرارات . وقد خسر السياسي المحترف اكثر من غيره، ان خسارته كبيرة بحيث عندما يفحص المرء الاحداث والقرارات يجد من المغري الكلام حول فراغ سياسي تحكم فيه الشركـــات الثرية وتجار الحروب عن طريق التقاء مصالحهما .

«ويجب عدم القول بأن هؤلاء الثلاثة «يتناوبون» في اخـــذ المبادرة ، اذ ان ميكانيكية قادة السلطة ليست في الغالب قابلة للتوجيه على هذا الغرار . بالطبع في بعض الاحيان يمكن القيام بذلك ــ كما هي الحالة عندما يعتقد رجال السياسة بأنهـــم يستطيعون استعارة هيبة العسكريين ، فيجدون بأنه يجب عليهم دفع ثمن ذلك ، او كما هي الحالة خلال اوقات الكساد الكبير عندما يشعر رجال الاقتصاد بالحاجة الى سياسي قادر على نيل اصوات وثقة الناخبين . ان من يقود بين هذه الفئات الثـــلاث يعتمد على «مهام الفترة» كما يعرفونها هم انفسهم ، اي القادة . في الوقتالحاضر تتركز هذه المهام على الدفاع والشؤونالدولية. ويتبع ذلك كما راينا ، ارتقــــاء العسكريين كجهـــاز ادارة وكايديولوجية . ان هذا ما يفسر لماذا نستطيع الآن بكل سهولة تشخيص وحدة وشكل قادة السلطة بالاشـــارة الى ارتقـــاء العسكريين» (من كتاب «قادة السلطة» ) .

ان تحليل سي. رايت ميلز الذي يتعلق بالحقبة الخامســة ــ التي ترجع الى ١٩٥٦ ــ قد ايدته الاحداث تأييدا تاما خلال السنوات الخمس عشرة الماضية .

***

يحتل قمة هرم السلطة داخل الفئات المتنفعة الاميركيـــة المعاصرة مدراء الشركات الرأسمالية . وهؤلاء اذ يشغلون كرسي الشريك الاقدم ، فمن الواضح انهم لا يجلسون وحدهـــم . اذ

يجلس جنبا الى جنب مع مدير المشروع الضخم الحديث فئة من قادة الدولة مسؤولة عن الامن القومي . ومدراء الامن القومي هم نتاج الحرب العالمية الثانية وعهد الحرب الباردة . ولقد برزوا خلال ثلاثين عاما من النزاع العالمي في مكان الصدارة بين الفئات المنتفعة في مجتمع يتصف يوما بعد يوم بجميع صفات النظام العسكري .

وحسب تعبير ريشارد بارتيت في كتاب «أقتصاد الموت» فان «رؤساء العسكريين في اميركا يلبسون بدلات اعتيادية . انهم مدنيون في كل شيء عدا تطلعهم . ليس الجنرالات وانما مدراء الامن القومي - السياسيون ورجال الاعمال واعضاء السلك المدني الذين يتناوبون على دوائر وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية ولجنة الطاقة الذرية والبيت الابيض - هم الذين اضطلعوا بمسؤولية السياسة المتعلقة بشؤون الامن القومي .. لقد استمرت سيطرة المدنيين على العسكريين خلال سني الحرب الباردة الطويلة ، غير ان الثمن كان عسكرة القيادة المدنية . ان الجنرالات والادميرالات ما زالوا يأخذون الأوامر من رئيس الجمهورية باعتباره القائد العام ، غير ان الرئيس ينفق تسعين بالمائة من وقته في تصميم القوة العسكرية الاميركية في الحاضر والمستقبل . لقد اصبح المدنيون ينظرون باضطراد الى العالم نظرة عسكرية .. حقا ان ثمة دليلا كبيرا على ان المدراء المدنيين ، خاصة في بداية الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، اصبحوا اكثر استعدادا من العسكريين لاقحام القوات الاميركية في قتال فعلي . ان كبار قادة الامن القومي الذين تدربوا على ايساد عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية استوعبوا التطلع العسكري الاساسي بيد انهم لم يستوعبوا حذر الجندي المحترف .. أن المدنيين - العسكريين قد فاقوا العسكريين انفسهم في تبني «الواقع» الذي لا يرى بديلا لزيادة سباق التسلح سوى الفناء ، وأداموا حربا لا هدف فيها وأخذوا يسمونها التزاما ، واصبحوا

يفيسون عظمة الامة بأطنان القنابل النووية» .

ولكن من هم مدراء الامن القومي ؟ «منذ ١٩٤٠ شغل حوالي ٤٠٠ شخص المراكز المدنية العليا في الامن القومي . ان هـؤلاء الرجال ، عرفوا التهديدات التي تواجه الامة ، وقاموا بالتزامات يفترض بها مواجهة هذه التهديدات ، وحددوا حجم القـــوات المسلحة . انهم كانوا فوق سياسة الانتخابات» . لقد «جاءوا من صالات المدراء ومكاتب المحامين المتجـــاورة في مدن نيويورك وواشنطن وديترويت وشيكاغو وبوسطن . ليس من المدهش انهم متجانسون في الاصل والثقافة والمهنة وينظرون الى العالم نظرة متماثلة . انهم قد يتجادلون فيما بينهم حول الوسائل ولكن ليس حول الاهداف .. قلما يثير الدهشة ان أولئك الذين نجحـــوا وانتفعوا يفسرون الامن القومي بأنه المحافظة على الوضع القائم . ان اصطلاح الامن القومي بعد ان ينتزع منه المعنى السياســي والجغرافي والايديولوجي لا يعني اي شيء اكثر تعقيدا من ضمان استمرار طريقة الحياة الاميركية دون تصد او تحد اجنبي» .

وبشكل اكثر دقة «اذا ما نظرنا الى الاشخاص الذين احتلوا اعلى المراكز ، وزيري الخارجية والدفاع ووكلائهما ، وزراء القوات المسلحة الثلاثة (الجيش والقوة الجوية والقوة البحرية) ورئيس لجنة الطاقة الذرية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ، فانـــا نجد ٧٠ شخصا من مجموع ٩١ شخصا احتلوا هذه المراكز خلال ١٩٤٠ ــ ١٩٦٧ ، كانوا بين كبار رجال الاعمال والمال بما في ذلك ثمانية من عشرة وزراء دفاع ، وسبعة من بين ثمانية وزراء القوة الجوية ، وجميع وزراء القوة البحرية ، وثمانية من بين تسعــة وزراء الجيش ، وجميع وكلاء وزارة الدفاع ، وثلاثة من بين خمسة مدراء رؤساء لجنة الطاقة الذرية» ( من كتاب «اقتصاد الموت» ) .

اذن يبدو ان مدراء الامن القومي يشكلون قادة اجتماعيين لا يمكن تمييزهم مهما كان غرض هذا التمييـــز عن كبار مدراء الشركات الرأسمالية . وعلى الرغم من اننا قد نرغب في ابقـــاء

التميز بين الاثنين ؛ فان من الجوهري عدم اعتبار هذا التميز تمييزا تاما . اننا نعالج في الحقيقة نفس المجموعة الاجتماعيـــة بدورين متمايزين .

ولكن ماذا حول البيروقراطية العسكرية ؟ ان كبار قادتها ، ممثلين برؤساء هيئات الاركان وكبار الضباط الآخرين ، يجب بدون شك اعتبارهم ضمن مجموعة مدراء الامن القومي . ان كبار قادة البيروقراطية العسكرية يستطيعون ان يشغلوا بهذه الصفة مركزا بارزا بين الفئات المتنفعة في اميركا المعاصرة . «ان رؤساء هيئات الاركان في حوزتهم ما يكفي من السلطة اليوم بحيث ان رئيس الولايات المتحدة لا يستطيع امرهم بسهولة .. ان ثمة خوفا عميقا يهيمن على القيادة المدنية بأن العسكريين في حالة استفزازهم بصورة كافية قد يدخلون في صراع علني ضد السياسيين» ( من كتاب «اقتصاد الموت» ) . وحسب تعبير الجنرال ديفد. م. شوب ني مقالة له بعنوان «العسكرية الاميركية الجديدة» في مجلــة «ذي اتلانتك» عام ١٩٦٩ «ان العسكريين ينفون اي افراط فــي السلطة او النفوذ من جانبهم . انهم سيشيرون الى عددهم القليل ورواتبهم الصغيرة وخضوعهم لسادة مدنيين كدليل على مكانتهم المتواضعة والبريئة . وعلى الرغم من ذلـــك فان العسكريين المحترفين، كمجموعة، هم في ارجح الظن اكثر المجموعات تنظيما ونفوذا في اميركا .. ليس هناك الكثير من الصناعات او المعاهد او الفروع الحديثة للحكومة من لديه المصادر والفنون والخبرة في تدريب القادة مثلما يستخدم الان من قبل القوات المسلحة فــي مدارسهم المختارة والصارمة . القادة العسكريون يدرسون قيادة تنظيمات واسعة وتخطيط عمليات كبيرة . يتعلمون فنون التأثير على الآخرين . ويجري التأكيد على الاساليب والمذاهب والتقاليد والقوانين في الخدمة العسكرية . ان هذه المدارس العسكرية تنتج فنيين وعسكريين ، وليس فلاسفة .. ان الفئات التي ترتبـــط بشؤون الدفاع وتنتفع منها تكرس الان جهودا اكثر من العديد من

التنظيمات البيروقراطية من اجل ديمومتها وتبرير تنظيماتها وبث مذاهبها ومن اجل البقاء والادارة . الحرب الفعليـــة اصبحت امتدادا للالعاب الحربية وتجارب الميدان . الحرب تبرر وجـود الفئات العسكرية وتزود المبتدىء العسكري بالخبرة وتتحـــدى الضابط الاقدم .. ان الوقوف وراء هؤلاء الزعماء وتشجيعهـــم والهامهم يعتبر من صناعات الدفاع الفنية والقوية» .

لقد جادلت فيما تقدم بأن التداخل الاجتماعي بين قـــادة الشركات الرأسمالية وبين القطاع المدني من مجموعة مدراء الامن القومي كبير بدرجة تجعل التمييز بين الاثنين ليس مهما الى حد ما . والحقيقة أن نفس الشيء تقريبا يمكن ان يقال حول العلاقات بين كبار قادة السلم العسكري وقادة الشركات . اذ ان الصفة البارزة للفئات المتنفعة الاميركية خلال «حقبتها الخامســة» هـي امكانية تبادل الادوار الكبرى . ان ذلك ادى بالكاتب سي. رايت ميلز للحديث عن نواة داخلية لقادة السلطة او الفئات المتنفعة . «تتكون النواة الداخلية لقادة السلطة ، اولا ، من أولئك الذين يتبادلون الاوامر القيادية في قمة احدى المؤسسات المسيطرة مع أولئك الذين في قمة مؤسسة مسيطرة اخرى : الادميرال الذي هو ايضا صيرفي ومحام والذي يترأس لجنة فدرالية مهمة ، ومدير الشركة الذي تعتبر شركته احدى شركتين او ثلاث شركات رئيسية منتجة للمواد الحربية والذي يصبح وزيرا للدفاع ؛ ألجنرال خلال اوقات الحرب الذي يجلس الان بملابس مدنية في احدى المديريات السياسية ومن ثم يصبح عضوا في مجلس ادارة احدى الشركات الرئيسية . وعلى الرغم من ان مدير الشركة الذي يصبح جنرالا، والجنرال الذي يصبح سياسيا ، والسياسي الذي يصبح صيرفيا، يرى اكثر من الرجل العادي في محيطه العادي ، فان نظريتهـم تبقى مرتبطة بمحيطهم الاصلي . ان هؤلاء الثلاثة الكبار يتبادلون الادوار خلال حياتهم العملية فيما بينهم وتصبح مصالحهم أكثر من مصلحة واحدة في اي من هذه المؤســسات . ان حياتهم العملية

ونشاطاتهم تمكنهم من الربط بين هذه الانواع الثلاثة من المؤسسات سوية . انهم تبعا لذلك اعضاء نواة قادة السلطة» ( من كتاب «قادة السلطة» ) .

اذن مركز السلطة بين الفئات المنتفعة الاميركية المعاصرة هو بيد مدراء الشركات الرأسمالية والقطاع المدني غير البيروقراطي من مجموعة مدراء الامن القومي ، وكبار قادة الجهاز البيروقراطي الذين يعنون بادارة الامن القومي ، وبالطبع ، بصورة خاصة ، البيروقراطية العسكرية . ان اكثر المركبات قدما وشمولا بين مركبات الفئات المنتفعة هم قادة الشركات . ان الطبقة الاميركية السائدة تحكم الان عن طريق احلالها نواة الفئات المنتفعة احلالا شاملا وفعالا .

اما المركبات الاخرى لقادة الدولة ـ اي قادة الدولة عدا اولئك المعنيين بادارة الامن القومي ـ فانها بارزة ولكنها ذات اهمية ثانوية بين الفئات المنتفعة وعلى ما يبدو فان القادة السياسيين اصبحوا يحتلون مكانة ثانوية من حيث السلطة. والجدير بالملاحظة هو الانحطاط الواضح والسريع في سلطة الكونغرس للتأثير على قرارات رئيس الجمهورية حول قضايا مهمة في السياسة الخارجية والامن القومي .

ولكن يوجد اعضاء حقيقيون ورهن شروط ضمن الفئات المنتفعة . اكثر هؤلاء الاعضاء وضوحا هم نقابات العمال وجزء كبير من القطاع العلمي . يجد المرء جزءا كبيرا ومنفذا من المجتمع الاميركي بصفتهم كخبراء وعلماء وغير ذلك يشتركون وينتفعون من المساهمة في طريقة الحياة الاميركية كما يعرفها المساهمون الاقدمون ضمن الفئات المنتفعة في الولايات المتحدة . «ان العلماء من اميركا والاقطار الرأسمالية وضعوا انفسهم في خدمة ذهب وزارة الدفاع الاميركية ، ولكن في الطرف الاخر من السلم الاجتماعي يقوم عمال الولايات المتحدة بنفس الشيء . المستر ميني، رئيس اتحاد نقابات العمال الاميركية وكونغرس المنظمات الصناعية،

ايد بحماس سياسة تدخل بلاده في شؤون جمهورية الدومنيكان بحجة ان ثورة ١٩٦٥ في ذلك البلد الصغير كانت ثورة شيوعية. في الواقع ، ان اتحاد نقابات العمال الاميركية وكونغرس المنظمات الصناعية ـ باعتباره التنظيم العمالي ضمن مذهب وزارة الدفاع ـ كان قد استجاب الى تقسيم النشاطات وفقا لمذهب وزارة الدفاع: حرية العمل للاميركان داخل الولايات المتحدة مقابل تأييد مذهب وزارة الدفاع خارج البلاد . (من كتاب جوان بوش بعنوان «مذهب وزارة الدفاع الاميركية» ) .

لقد اصبح من الواضح حتى بالنسبة للمواطن العادي ـ خاصة بعد نشر وثائق وزارة الدفاع حول الحرب في فيتنام ـ ان سلطة الفئات المنتفعة في الولايات المتحدة عظيمة جدا . لقد جعلت التركيب التقليدي والدستوري للسلطة السياسية مهزلة وأقحمت البلاد في حرب طائشة وباهظة الثمن دون موافقة الكونغرس موافقة مباشرة ورسمية .

ان الفئات المنتفعة الاميركية اليوم تعتبر رأسمالية وعسكرية في آن واحد . وفي حالة عدم عكس التيارات الحالية ، فان هذه الفئات ستصبح عاجلا استبدادية بشكل لا يقبل الجدل .

## الفصل الخامس

# التعايش السلمي والثورة المضادة

ان عسكرة اي مجتمع باضطراد تعني بالضرورة الدخول في حرب فعلية او خطر وقوع حرب فعلية . ان الدولتين الكبيرتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كانتا في الحقيقة في حرب منذ موت الرئيس روزفلت . لقد اطلق على هذه الحرب اسم «الحرب الباردة» ولكنها في الحقيقة لم تكن «باردة» اطلاقا . لقد تميز ربع القرن الاخير بالصراع المسلح بين الدولتين الكبيرتين سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة وقد كلف ذلك الكثير من الرجال والمال . ان المعنى الوحيد الذي يمكن أن يطلق على الحرب بأنها كانت حربا باردة هو حصر القتال بصورة مقصودة في مناطق معينة .

ثمة فترتان متميزتان في العلاقات بين العملاقين : الفترة المبتدئة من موت روزفلت في ١٩٤٥ حتى الخامس من آب ١٩٦٣

(تاريخ توقيع معاهدة موسكو لحظر التجارب النووية) ، والفترة التي اعقبت توقيع هذه المعاهدة . الفترة الاولى التي يعتقد اندريه فونتين بأنه يمكن اعتبارها الحرب العالمية الثالثة ، كانت فتـرة مجابهة وصراع . الفترة الثانية تسمى تلميحـا بفترة التعايش السلمي . ان التعايش يشمل الان ثماني سنوات من الحـرب الباهظة الثمن المريرة في الهند الصينية ، ولو ان التعايش بالطبع في اوروبا سلمي الى حد كبير او صغير . بالاضافة الى ذلك ، ان الصراع والمجابهة في الهند الصينية ليسا بالدرجة الاولى مجابهة بين الدولتين الكبيرتين على الرغم من التأكيد السوفياتي لشمال فيتنام . انها بالدرجة الاولى استمرار بشكل حاد جدا لسياسة الولايات المتحدة الرامية لتطويق وكبح الثورة . ان سياسة الثورة المضادة هذه تعتبر الموضوع الاساسي في سلوك الولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ــ خلال فترتي المجابهة والتعايش السلمي مع الاتحاد السوفياتي .

***

ان التعايش السلمي بالنسبة للولايات المتحدة والاتحـاد السوفياتي لم يكن يعني اكثر من لعبة الشطرنج المميتة التي جرى لعبها وفقا لقواعد يحترمها الطرفان نسبيا . ان هذه القواعـد تشمل الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما ضمن منطقة نفـوذ معلومة والحيلولة قدر الامكان دون ظهور دولة كبرى اخرى ، واستئصال الحياد ، واخيرا الضبط المتبادل في مناطق يتحدى كل منهما الآخر لايجاد توازن جديد . ان هذه القواعد قد تشمل عاجلا بعض القواعد العلنية حول تحديد المنافسة بينهما في تطويـر ترسانتيهما . بالطبع ان استقرار هذا النظام من القواعد يهدده الميل المنحرف ضمن كتل الحرب الباردة ، والميل «المتطرف» داخل الفئات المنتفعة في كل من هاتين الدولتين ، وذلك عند ارتفاع

التوتر بينهما .

وفي نطاق التعايش السلمي ، ثمة ميل واضح وقابل للتمييز يعكس سلوك كل من الدولتين الكبيرتين ضمن منطقة نفوذها . عندما تؤدي الاحداث التي تقع في كتلة معينة الى تقليص سيطرة الدولة الكبرى على حلفائها (أذنابها) تميل ظاهرة مماثلة لذلك للوقوع على الجانب الآخر من السياج . وعلى العكس ، عندما تلجأ احدى الدولتين الكبيرتين الى اتخاذ اجراءات قمعية ، فان الدولة الكبرى الاخرى تتخذ اجراءات مقابلة على الفور تقريبا .

ويمكن من حيث المبدأ تفسير عهد المجابهة والصراع نفسه على هذا النحو من الفعل ورد الفعل . ولكن يجب الحذر عند شمل فترة المجابهة والصراع باطار تفسيري يتفق جيدا مع سلوك الدولتين الكبيرتين في عهد التعايش السلمي . إنه من الخطأ أن نتصور انه فترة المجابهة والصراع ـ الفترة التي اسفر عنها شكل سلوك الدولتين الكبيرتين ـ كان الفعل ورد الفعل موزعين «عشوائيا» . وعلى الرغم من ان المؤرخين سيستمرون في المناقشة خلال السنين القادمة ، يبدو من الواضح في ضوء الدليل المتوفر ان الفعل خلال عهد المجابهة والصراع كان اميركيا بينما رد الفعل كان روسيا .

بالاضافة الى ذلك خلال امتداد التعايش السلمي في السبعينيات ، فان وجود دولة كبرى ثالثة ، الصين ، سيؤثر باضطراد على سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اذ يصبح من المهم باضطراد لكل من الدول الكبرى الثلاث الحيلولة دون ائتلاف الدولتين الاخريين .

***

ان وجهة النظر السائدة في الولايات المتحدة ، خاصة خلال عهد المجابهة والصراع ، هي ان الاتحاد السوفياتي دولة توسعية

امبريالية . تأمل تصريح ادلاي ستيفنسن في الامم المتحدة يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٦٢ بصدد الحصار البحري ضد كوبا : «ان السجل واضح : المعاهدات والاتفاقيات والعهود وآداب العلاقات الدولية لم تكن عائقا للاتحاد السوفياتي تحت حكم ستالين ... ليس هناك من يشك بأن رئيس الوزراء خروشوف قد غير اشياء كثيرة في الاتحاد السوفياتي . ولكن هناك شيء واحد لم يغيره — وذلك هو السعي المتواصل لالغاء عالم ميثاق الامم المتحدة وتحطيم امل نظام عالمي قائم على اساس الاغلبية .. ان هذا ما خيَّم على العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، هذا ما قلَّص آمالنا في السلم والتقدم ، هذا ما أرغم أمما مصممة على الدفاع عن حريتها على ان تتخذ اجراءات للدفاع عن نفسها .. ان جوابنا على التوسعية السوفياتية المنعدمة الضمير كان قد اتخذ أشكالا عديدة . لقد سعينا باخلاص لتأييد الامم المتحدة وان نكون أوفياء لعالم ميثاق الامم المتحدة وبناء نظام عملي يعمل ، وليس فقط يتكلم ، من أجل السلام» . (كما ورد هذا الاقتباس في كتاب ديفد هوريج بعنوان «من يالطا الى فيتنام» ) . ان هذه الفصاحة الخطابية تلخص تلخيصا جيدا التفسير الاميركي الرسمي لدور الاتحاد السوفياتي في العالم . اما حقيقة كون الولايات المتحدة هي التي فرضت الحصار مع عدم احترام للامم المتحدة وحقيقة كونها هي التي نظمت غزوة خليج الخنازير الفاشلة ثمانية عشر شهرا قبل ذلك — هذه الحقائق كانت قد أعطيت مظهرا حسنا وفسرت تفسيرا زائفا .

ولكن الاعتقاد باستعداد روسيا لخرق «المعاهدات والاتفاقيات والعهود وآداب العلاقات الدولية» يعود تاريخه الى بداية المجابهة والصراع ، ويعكس التناقض بين ما جرى الاتفاق عليه سرا بين تشرشل وستالين في موسكو في تشرين اول عام ١٩٤٤ وبيان يالطا . يصف تشرشل اجتماعه مع ستالين في موسكو في ٩ تشرين اول عام ١٩٤٤ كالآتي : «اللحظة كانت مؤاتية للعمل لذلك

قلت «دعنا نتفق حول البلقان . جيوشك في رومانيا وبلغاريا» . لدينا مصالح وبعثات وعملاء هناك . لا تجعلنا نسيء فهم أحدنا الآخر في شؤون صغيرة. وبقدر ما يتعلق الامر ببريطانيا وروسيا، ما رايك اذا كان لك تسعون بالمائة من السطوة في رومانيا ، ولنا تسعون بالمائة من القول في اليونان ، ولكل منا خمسون بالمائة في يوغوسلافيا ؟» . وحيث جرى التفكير حول ذلك كتبت على نصف ورقة :

| | |
|---|---|
| رومانيا | |
| روسيا | ٩٠ بالمئة |
| الآخرون | ١٠ بالمئة |
| اليونان | |
| بريطانيا العظمى (بالاتفاق مع الولايات المتحدة) | ٩٠ بالمئة |
| روسيا | ١٠ بالمئة |
| يوغوسلافيا | ٥٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة |
| هنغاريا | |
| بلغاريا . | |
| روسيا | ٧٥ بالمئة |
| الآخرون | ٢٥ بالمئة |

«ثم أعطيت الورقة الى ستالين الذي كان آنذاك قد سمع ترجمة ما قلته باديء ذي بدء . تبع ذلك صمت قصير . ثم اخذ ستالين قلمه الازرق وأشر بالموافقة تأشيرة كبيرة ، وأعاد الورقة اليّ . لقد جرت تسوية كل ذلك في وقت لا يزيد عن كتابتها على الورقة ...

«بعد ذلك كان ثمة صمت طويل . الورقة المؤشر عليها بالقلم كانت في وسط الطاولة . ثم قلت «قد يكون من السخرية اذا ما تبين بأننا توصلنا الى تسوية هذه القضايا ، المصيرية بالنسبة

لملايين الناس ، بهذه الصورة المرتجلة ؟ دعنا نحــــرق الورقة» .
«لا ، احتفظ بها» ، قال ستالين» (من كتاب ونستون تشرشـــل
بعنوان «الحرب العالمية الثانية : النصر والمأساة» . ومن اجـــل
معالجة ممتازة للموضوع راجع ل. س. ستافر يانوس «البلقان
منذ ١٤٥٣» ) .

ستالين أحترم هذا الاتفاق بالنسبة لليونان ــ التــــي كانت
تجربة حصلت بعد شهرين من التوصل الى الاتفاق . لم يرفــع
اصبعا لمساعدة قوات جبهة التحرير الوطنية ــ وجيش التحرير
الوطني الشعبي (ايم ــ ايلاس) في مجابهتها للقوات البريطانية في
كانون اول عام ١٩٤٤ ، تلك المجابهة التي كانت بداية المرحلـــة
الثانية من الحرب الاهلية في اليونان . وقد ابرق تشرشل الى
روزفلت معربا عن امتنانه بقوله «ستالين التزم التزاما دقيقـــا
بالتفاهم» (من كتاب جيمس اف. باير بعنوان «اتكلم بصراحة» ) .

ثم جاءت يالطا . هناك ، بين ٤ ــ ١١ شباط ١٩٤٥ ، اتفقت
الدول الثلاث على مساعدة شعوب اوروبا «لتشكيل سلطـــــات
حكومية مؤقتة تمثل بشكل واسع جميع العناصر الديمقراطية بين
السكان وتتعهد بتأسيس حكومات تستجيب لارادة الشعب عــن
طريق انتخابات حرة بأسرع ما يمكن» ( من كتاب «البلقان منـــذ
١٤٥٣» ) . ان بيان يالطا عند تفسيره حرفيا يتناقض مع اتفاق
تشرشل ــ ستالين في موسكو ، ذلك الاتفاق ، الذي على اساسه
سمح ستالين للقوات البريطانية بذحر قوات ايم ــ ايلاس القوية،
وحث تيتو على اعادة الحكم الملكي في يوغوسلافيا .

غير ان الروس لم يفسروا بيان يالطا مجرد اداة للدعاية .
انهم لم يتدخلوا في اليونان اطلاقا فيما كان تشرشل يقصف ويدمر
قوات ايلاس . والآن توقعوا من الدول الغربية بدورها احترام
«٩٠ بالمائة من القول» لهم في رومانيا و«٧٥ بالمائة من القول» في
بلغاريا . ونتيجة ذلك فانهم كانوا قد اندهشوا وتهيجوا عندمـــا
انضم البريطانيون تدريجيا ومع بعض الارتباك الى الولايات المتحدة

في نسيان النسب المئوية والاصرار علـى تنفيذ بيـــان يالطا . الروس رفضوا الموافقة على هذه النقطة لانهم اعتبروا الحكومات «الصديقة» في اوروبا الشرقية ضرورة مطلقة لامنهم . وبعد اشهر قليلة اعلن ستالين في مؤتمر بوتسدام بصراحة «ان اية حكومة منتخبة انتخابا حرا في اي من هذه الاقطار (في اوروبا الشرقية) ستكون معادية للسوفيات ، واننا لا نستطيع ان نسمح بذلك . ان هذا التناقض بين الحكومات «الصديقة» والحكومة «المنتخبة انتخابا حرا» كان الصخرة التي تحطم عليها التحالف الثلاثـــي العظيم حالما انتهى غزو ألمانيا» (من كتاب «البلقان منذ ١٤٥٣») .

وفي الثامن عشر من آب ١٩٤٥ هاجم بايرنز وزير خارجيـــة الولايات المتحدة آنذاك ، الروس متهما اياهم بالتحضير للتلاعب بالانتخابات البلغارية ــ وكان ذلك بعد تسعة ايام بالضبط دق مدينة نكاساكي بالقنبلة الذرية الثانية . «وهكذا ففي نفس اليوم الذي ألقيت به القنبلة الذرية الثانية على نكاساكي وفيما كانت واشنطن تضع علنا حدود منطقة نفوذها في منطقة المحيط الهادي، اعلن الرئيس الاميركي ترومان بأن اقطار اوروبا الشرقية «لا تكون منطقة نفوذ لاية دولة» . ان هذه كانت النهاية الفعلية للائتلاف والتحالف» ) من كتاب «من يالطا الى فيتنام» ) .

وفي الحقيقة كان ترومان منذ بدء تسنمه للرئاسة ، قد شرع بأسلوب جديد للعلاقات بين اميركا والاتحاد السوفياتي . وقـــد كان هذا الاسلوب قائما على فرضيتين : اولا ، ان الولايات المتحدة كانت متساهلة بصورة غير ضرورية في معاملتها مـع الروس . ثانيا ، ان اللغة الوحيدة التي يفهمها الروس هي اللغة الخشنة ــ «لغة سواق الحمير في ولاية مسوري» على حد تعبير درو بيرسن . لقد كان من الصعب ان يخفق الاتحاد السوفياتي في لمس هـــذا التحول في اللهجة . في الحقيقة ، ان هذا الموقف الجديد ادى الى اصطدام بين هنري والاس والرئيس ترومان . ففي الثالث والعشرين من تموز ١٩٤٦ كتب والاس ، الذي كان آنذاك وزير

التجارة الاميركية ، الى ترومان «كيف تبدو الافعال الاميركية للامم الاخرى منذ يوم النصر (اي يوم انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية) ؟ اني اقصد بهذه الافعال على وجه التخصيص اشياء مثل ١٣ بليون دولار الى وزارتي الحرب والبحرية وتجارب القنابل الذرية واستمرار انتاج هذه القنابل والاستعداد لتسليح اميركا اللاتينية بأسلحتنا وانتاج اسلحة ب ـ ٢٦ والتخطيط لانتاج اسلحة ب ـ ٣٦ ، وبذل الجهود لضمان قواعد جوية منتشرة فوق نصف الكرة الارضية بحيث يمكن قصف النصف الآخر بالقنابل الموجهة من تلك القواعد : اني لا يسعني سوى الاعتقاد بأن مثل هذه الافعال لا بد ان تجعل بقية العالم يتصور كما لو اننا لم نكن مخلصين للسلام عندما كنا نتحدث على طاولة المؤتمر .

«ان هذه الافعال تجعل الامور تبدو اما : ١ـ اننا نهيء انفسنا لكسب الحرب التي نعتقد بأن لا مفر منها او ٢ـ اننا نحاول بناء تفوق قوتنا لتخويف بقية البشرية . كيف سيبدو الامر لنا لو كان في حوزة روسيا القنبلة الذرية وليس في حوزتنا ، ولو كان في حوزة روسيا طائرات قاصفة تستطيع قطع مسافة عشرة آلاف ميل وقواعد جوية على مقربة الف ميل من سواحلنا ، وليس في حوزتنا ذلك ..» (كما ورد هذا الاقتباس في كتاب «من يالطا الى فيتنام» ) .

في اليوم الرابع والعشرين من شباط ١٩٤٧ ، أي بعد ستة اشهر ، ابلغت بريطانيا العظمى الولايات المتحدة بعدم استطاعتها الاستمرار بحراسة اليونان وتركيا . وفي الثاني عشر من آذار ١٩٤٧ ، اعلن ترومان عما اصبح يطلق عليه اسم مبدأ ترومان . ووفقا لهذا المبدأ ، قدمت الولايات المتحدة الى اليونان معونة اقتصادية وعسكرية كبيرة ، الامر الذي مكّن الحكم الملكي في اليونان من الانتصار انتصارا حاسما على قوات ايم ـ ايلاس . وقد جاء في خطاب ترومان في الجلسة المشتركة للكونغرس في الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ ما يلي :

«يجب على كل أمة تقريبا في هذه اللحظة من تاريخ العالم الاختيار بين طريقتين بديلتين للحياة . ان هذا الاختيار غالبا ليس اختيارا حرا .

«ان احدى هاتين الطريقتين للحياة قائمة على ارادة الاغلبية، وتتميز بالمؤسسات الحرة والحكومة التي تمثل الشعب والانتخابات الحرة وضمان حرية الفرد وحرية الكلام والدين والتحرر من الاضطهاد .

«اما الطريقة الثانية للحياة فانها قائمة على ارادة الاقلية المفروضة بقوة على الاغلبية . انها تعتمد على الارهاب والاضطهاد والسيطرة على الصحافة والراديو والتحكم بالانتخابات وخنق الحريات الشخصية .

«اني اعتقد بأنه يجب ان يكون من سياسة الولايات المتحدة تأييد الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات اخضاعها من قبل الاقليات المسلحة او عن طريق الضغط الخارجي» .

وعلى الرغم من هذه البلاغة الخطابية حول الديموقراطية ، كان تدخل الولايات المتحدة في اليونان يمثل قبل كل شيء عملا مضادا للثورة وفي خدمة المصالح الستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة في شرقي البحر الابيض المتوسط وفي الشرق الاوسط . ان لذلك اهمية خاصة ، حيث لم يكن في حالة اليونان خطر تدخل روسي . «السوفيات في الحقيقة لم يقدموا مساعدة او توجيها : لقد حاولوا عبثا بعد بضعة اشهر اقناع اليوغوسلاف بوقف المساعدات الكبيرة التي كانت يوغوسلافيا تقدمها . وقد سأل ستالين بدهشة في أوائل ١٩٤٨ نائب رئيس وزراء يوغوسلافيا : «ماذا تعتقد ان بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ـ الولايات المتحدة اقوى دولة في العالم ـ سيسمحون لكم بقطع خط مواصلاتهم في منطقة البحر الابيض المتوسط ؟ ونحن ليس لدينا قوة بحرية . يجب وقف الانتفاضة في اليونان ، وبأسرع ما يمكن » . حقا ان الموقف السوفياتي ازاء اليونان كان يتفق

تماما مع سياسة ستالين . اذ طالما ان قوات حرب العصابات في اليونان كانت قد اتخذت قراراتها بصورة مستقلـــة عن الجيش الاحمر وتوجيه ستالين ، فان الكرملين اخذ ينظر الى هذه القوات باعتبارها مصدر ضرر وقد تهدد العلاقات الدبلوماسية للاتحـاد السوفياتي . لقد اعتبر ستالين هذه القوات بأنها ستكون مــن زبائن يوغوسلافيا التي كان مسبقا يحاول سحـــق أدعائها بدور مستقل في القيادة السياسية في البلقان» ( من كتاب بقلم ريشارد جي. بارنيت بعنوان «التدخل والثورة» ) .

ان التدخل في اليونان ، في ظل مبدأ ترومان ، كان يمثل نقطة تحول خطيرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . اذ أنه «قدم الى ترومان المناسبة ليعلن بان العالم مقسم بين «طريقتين بديلتين للحياة» ، ولاعلان حرب صليبية ايديولوجية ضد «طريقة الحياة غير الاميركية» ( من كتاب «من يالطا الى فيتنام» ) . وبهذا المعنى فان مبدأ ترومان كان دعوة للمواجهة والصراع مع العالم الشيوعي ــ وبالطبع مع الاتحـــاد السوفياتي نفسه . بالاضافة الى ذلك ، ان ذلك التدخل قـــدم «نموذجا لعلاقات الولايات المتحدة ازاء الحروب الاهلية والحركات التمردية ... ان الخبرة الاميركية في اليونان لم تفرز شكـــل التدخلات اللاحقة في الحروب الداخلية وحسب وانما ايضـــا اسفرت عن معايير لتقدير نجاح او اخفاق العمليات المضـــادة لحركات التمرد . ان اليونان كانت اول عملية تدخل كبيرة قامت بها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . وقد كان من اهم نتائج التدخل الاميركي في اليونان خلال الاربعينيات تطور اجهزة بيروقراطية جديدة متخصصة في المساعـــدة العسكرية وادارة التدخل والمعونة الاقتصادية وملتزمة بتحليل الثورة وردود الفعل الناجمة عن معالجتها والتي يمكن تطبيقها على حالات صراع مختلفة خلال العشرين عاما القادمة» ( من كتاب «التدخل والثورة» ) .

ان الرد السوفياتي على ذلك كما كان يجب توقعه ، كـــان

شديدا . فقد جرى تحويل حكومات الائتلاف في اوروبا الشرقية الى حكومات شيوعية مكافحة ـ هنغاريا وبلغاريا وبولندا في عام ١٩٤٧ وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ . «في الحقيقة ان اوروبا الشرقية في اوائل صيف ١٩٤٧ لم تكن بأية حال قد وصلت الى مكانة الذيل بشكل تام . اذ كان هناك حكومة ديموقراطية في براغ . وفي وارسو لم يجر بعد اخضاع جميع اشكال القومية البولندية داخل وخارج الحزب الشيوعي ، وفي يوغوسلافيا ، دون علم الغرب ، تيتو .. الذي كان يحرك الشيوعيين البلغاريين والهنغاريين حول افكار تتعلق باقامة تحالف شيوعي بلقاني مستقل عن موسكو» (من كتاب دبليو. دبليو. روستو بعنوان «الولايات المتحدة على المسرح العالمي» ) . ان الرد الروسي كان قوميا ومحافظا بشكل عميق . ان الهجوم الروسي المرير على تيتو والتيتوية ومعالجة الاقطار التابعة لها بقساوة ، لم يكن له اية علاقة بالايديولوجيةالشيوعية بحد ذاتها. بالاحرى ان الايديولوجية الشيوعية اصبحت اداة لتعزيز القلعة الروسية وذلك عن طريق استئصال او محاولة استئصال العناصر القومية في منطقة نفوذها . ان السعي الواعي وراء هذه السياسة كان نموا طبيعيا لدور الحراسة الصليبي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة خلال سنوات ترومان .

وفي تلك السنين تم وضع اسس الميل «الانعكاسي» للكتلتين. فقد رد الاتحاد السوفياتي على خطة مارشال بتأسيس مكتب الاعلام الشيوعي وكانت خطة مارشال ـ التي يفترض فيها انها كانت لمعونة اوروبا الغربية «في جهودها لاعادة البناء» ـ قد تجاهلت اساليب الامم المتحدة . لقد اعلن عن الخطة في الخامس من حزيران ١٩٤٧ . وقبل ذلك في مايس كان دين اتشيسون قد جادل في صالح الخطة مدعيا بأن «هذه الاجراءات للاعانة واعادة البناء كانت فقط جزئيا لاغراض انسانية . ان كونغرسكم قد خوّل وان حكومتكم تقوم بتنفيذ سياسة اغاثة واعادة بناء اليوم

للصالح القومي بصورة رئيسية .. ان الشعوب الحرة التي تسعى للحفاظ على استقلالها ومؤسساتها الديمقراطية وحرياتها ضد الضغوط الاستبدادية ، سواء من الداخل او الخارج ، ستحظى بالاسبقية من اجل المساعدة الاميركية» ( من كتاب كنث انكرم بعنوان «تاريخ الحرب الباردة» ) . وردا على ذلك فقد اصدر مكتب الاعلام الشيوعي ـ الذي كان قد تأسس في الخامس من تشرين اول عام ١٩٤٧ ـ بيانا بعد شهر ادعى فيه «بأن خطين سياسيين متعاكسين قد حصل تشكيلهما. احدهما سياسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والاقطار الديمقراطية المستهدفة تقويض الامبريالية وتعزيز الديموقراطية ، وعلى الجانب الآخر سياسة الولايات المتحدة الاميركيةوانكلترا المستهدفة تعزيز الامبريالية وخنق الديمقراطية .. ان خطة مارشال ـ ترومان مجرد جزء من الاجزاء المكونة ، الجزء الاوروبي لخطة شاملة لسياسة توسع عالمي تقوم بها الولايات المتحدة في جميع انحاء العالم» ( من كتاب اف. ال. شومان بعنوان «روسيا منذ ١٩١٧ » ) .

لقد تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الاطلسي في الرابع من نيسان عام ١٩٤٩ . «ان رد فعل موسكو على توقيع حلف واشنطن كان عنيفا بطبيعة الحال . ففي مذكرة بتاريخ الاول من نيسان ، ادعى وزير الخارجية السوفياتي بأن الميثاق «اعتدائي بشكل واضح» ويعتبر خرقا لاتفاقيات بوتسدام وللمعاهدات الانكليزية والفرنسية ـ الروسية» (من كتاب بقلم اندريه فونتين بعنوان «تاريخ الحرب الباردة» الجزء الاول) . ومع ذلك فان حلف وارسو لم يولد بعد ذلك بكثير ، وذلك في ايار ١٩٥٥ عندما انضمت المانيا الغربية الى التحالف العسكري الغربي . ان انضمام المانيا الغربية الى حلف الاطلسي رفع الانقسام في اوروبا بين كتلتين عسكريتين الى الذروة . «وهكذا فان مبدأ ترومان حول عالم منقسم في معسكرين متعاكسين قد برهن على كونه تنبؤا

انبت نفسه بنفسه : فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار عقلية الزعماء الروس نجد ان سياسة الولايات المتحدة لمواجهة السوفيات «بقبضة حديدية» و«لغة قوية» جعل من الصعب قدر الامكان قيامهم بأعمال أعادة البناء ، كما كفل تحقيق «التوسع» الذي زعمت تلك السياسة انها كانت مصممة على الحيلولة دون وقوعه» (من كتاب «من يالطا الى فيتنام» ) .

ان المواجهة والصراع على صعيد عالمي بين الدولتين الكبيرتين كانا قد وصلا ذروتهما في عام ١٩٦٢ حول كوبا . وبعد ذلك في صيف ١٩٦٣ حين التوقيع على معاهدة موسكو لحظر التجارب النووية ، تم الدخول في مناخ جديد ، مناخ التعايش السلمي .

ان ثمة دليلا كبيرا يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الاتحاد السوفياتي خلال عهد المواجهة والصراع لم يفعل ما يدل على كونه دولة توسعية (وسواء أكان ذلك نتيجة عدم قوته ام عدم رغبته فان ذلك لا يمكن حله حلا مرضيا لجميع طلاب السياسة الخارجية الروسية) . ان وجهة النظر المعاكسة التي يعتقد بها الكثير اعتقادا قويا ، قائمة بدون شك على ربط الاتحاد السوفياتي كدولة قومية بصورة سطحية وغير متحفظة ، مع الشيوعية العالمية ومع الثورة على صعيد العالم .

***

ان ثمانية أعوام من التعايش السلمي جعلت كلا من الدولتين الكبيرتين على مقربة من الاخرى اكثر مما مضى ، خاصة في اوروبا . فقد اصبح الآن التعايش على صعيد تعزيز تقسيم اوروبا والسيطرة الاكثر فعالة على الحلفاء والاذناب من مميزات سلوك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منذ ١٩٦٣ .

ان حالتي اليونان وتشيكوسلوفاكيا مؤخرا تستحقا ذكرا خاصا بهذا الصدد : ان الحكم البوليسي في اليونان بعد الحرب

الاهلية كان قد تراخى خلال انتخاب حزب الاتحاد المركزي وقد حصل ارتخاء في معظم الاجراءات والقوانين القمعية التي نفذت خلال وبعد الحرب الاهلية . لقد كانت اليونان في طريقها لتصبح بلدا اكثر ديمقراطية وتقدمية وسيادة . ولكن مدراء الامن القومي في الولايات المتحدة اعتبروا هذه التطورات خطيرة بالنسبة لحلف الاطلسي وتخوفوا من فتح الباب الى اليسار والحرب في قبرص. وقد قام الملك في الخامس عشر من تموز ١٩٦٥ بالاتفاق معوكالات الولايات المتحدة في اليونان ، بطرد حكومة حزب الاتحاد المركزي على الرغم من انها كانت تتمتع بتأييد شعبي ساحق . وقد اخفقت الحكومات المتعاقبة التي عينها الملك في نيل موافقة الشعب على هذا التغير . وقد وضع تاريخ للانتخابات وكانت كل المؤشرات تشير الى انتصار حزب الاتحاد المركزي . وكان الجنرالات ، كبار الضباط ، يناقشون تاريخ تنفيذ خطة «بروميثوس» وهذا هو الاسم السري لخطة عسكرية وضعها حلف الاطلسي للسيطرة على الحكومة في اليونان . وفي غضون ذلك قام الكولونيلات بتأييد وزارة الدفاع الاميركية ووكالة الاستخبارات المركزية الاميركية بالتغلب على الجنرالات والملك وذلك عندما سيطروا على الحكم بالقوة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٧ واقاموا ديكتاتورية عسكرية .

ان عملية مشابهة بعض الشيء من اجل الديمقراطية وتقرير المصير القومي كانت في طريقها في تشيكوسلوفاكيا ضمن حلف وارسو . وقد قام الاتحاد السوفياتي باحتلال تشيكوسلوفاكيا وذلك خشية منه على تهديد تركيب السيطرة ضمن كتلة حلف وارسو . وعلى الرغم من الفروق السطحية بين هاتين الحالتين، فان الاحداث في تشيكوسلوفاكيا كانت بشكل عام نسخة مطابقة ومتجاوبة مع الاحداث في اليونان .

ان حالتي اليونان وتشيكوسلوفاكيا لهما اهمية خاصة بالنسبة للاوروبيين . ان تدخل الدولة الكبرى في كلتا الحالتين كان له

جميع مميزات عمل الحراسة داخل الكتلة . كانت كلتا الحالتان قد أسيء تفسيرهما بقصد . فمن الناحية الرسميـــة افهمت الولايات المتحدة الاوساط الحكومية الاوروبية بأن اضطـــلاع العسكريين بالحكم في اليونان كان يستهدف الحيلولـــة دون الفوضى وفتح الباب لليسار الشيوعي الذي كان سيقوض الموقع الستراتيجي لحلف الاطلسي في شرقي حوض البحر الابيـــض المتوسط . وموسكو لم تفوت فرصة لتعلم شعبها وشعب الدول التابعة بان غزو تشيكوسلوفاكيا اصبح ضروريا لاحباط الامبريالية الاميركية . اذن فسرت كل من الدولتين الكبيرتين اعمالها على انها اعمال للدفاع عن كتلتها متهمة احداهما الاخرى بصورة غير مباشرة بالاساليب التوسعية . انهما لم تقنعا بدعاياتهما وانما بالاحـــرى صادقتا على تدخل كل منهما . وكان ذلك لان سيطرة الدولتين الكبيرتين على «حلفائهما» في اوروبا قد تعززت يدا بيد مع اعادة التأكيد على تقسيم اوروبا الى كتل حـرب باردة ــ تقسيما يؤيد مرة اخرى دور سيطرة كل منهما في منطقة نفوذها .

من الواضح ان غزو حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا كان قـد جلب حياة جديدة الى حلف الاطلسي . اذ على الرغم من ان الرد الرسمي الاميركي على الغزو المذكور كان معتدلا جدا ، وهذا امر مفهوم ، فان مختلف القيادات السياسية في اوروبا المرتبطـــة ارتباطا وثيقا بحلف الاطلسي فسرت ذلك الغزو بانه تهديد لاوروبا الغربية وأصدرت نداء حماسيا الى الحلفـــاء الاوروبيين لرص الصفوف حتى يستطيعوا مواجهة الغزو مواجهـــة فعالة . ان السياسات الجديدة لالمانيا الغربية برئاسة برانت ازاء الشرق ما هي الا تأكيد على تقسيم اوروبا الى كتلتين ، واعتراف ضمني بأن حصول اي تقارب بين الامم المنضمة الى الكتلة الغربية والامم المنضمة الىالكتلة الشرقية يجبان يكون برعاية الدولتينالكبيرتين اللتين لا يمكن ولا يجب تحدي «سيادتهما» على التراب الاوروبي.

لقد احبطت موسكو علنا مبادرة السناتور مانسفيلد في ربيع

١٩٧١ للانسحاب الجزئي للقوات الاميركية من اوروبا ـ لقد اختارت موسكو نفس لحظة مناقشة الكونغرس للموضوع مقترحة علنا امكانية التقليص المتبادل للقوات العسكرية في اوروبا . من الواضح ان كلا من موسكو وواشنطن لا ترغبان في اي تقليص مهم لوجودهما العسكري على التراب الاوروبي . ان كلاهما ينظر الى هذا الوجود العسكري باعتباره شرطا ضروريا للحفاظ على منطقتي نفوذهما في اوروبا وتوسيعهما .

ان ادارة حلف الاطلسي ، المتكونة من شبكةعسكرية واقتصادية واسعة تحت سيطرة وزارة الدفاع الاميركية، تمارس نفوذا حاسما على الفئات المنتفعة في الاقطار الاوروبية الاعضاء ـ والحق ان تلك الادارة نفسها تعتبر جزءا لا يستهان به من اجزاء تلك الفئات المنتفعة . ان شبكة سيطرتها تمتد من القيادات العسكرية وكبار بيروقراطية الامن القومي بوجه عام الى القيادات الاقتصادية والسياسية للدول الاعضاء . وادارة حلف وارسو ، التي تسيطر عليها موسكو ، اصبحت الان اداة يمكن الاعتماد عليها اكثر من الاعتماد على الاحزاب الشيوعية المحلية في السيطرة على اذناب الاتحاد السوفياتي في اوروبا .

وعلى العكس من الجبهة الاوروبية ، حيث تم التوصل الى تعايش بين الدولتين الكبيرتين ، فان حوض البحر الابيض المتوسط ـ وخاصة نصفه الشرقي الذي على مقربة من النفط والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ يقدم الى الدولتين الكبيرتين بعض التحديات الخطيرة . ان الوضع هناك خطير جدا ، حيث ان ثمة تكتلات في طريقها الى الوجود والمشاعر القومية تعصف عاليا . وهكذا فكل من موسكو وواشنطن يشترك في مباراة نشيطة تستهدف توسع وجودهما العسكري ـ خاصة البحري والجوي والنووي ـ والتغلغل في المنطقة تمهيدا لاخضاع امم البحر الابيض المتوسط في الغالب عن طريق تدبير الانقلابات بواسطة الزمر العسكرية الطيعة .

ويجري التأثير على النزاع العربي ـ الاسرائيلي بحيث يولد المناخ السياسي والتبرير المناسب لتعزيز الموقف العسكري لكل من الدولتين الكبيرتين في حوض البحر الابيض المتوسط ، دون ان يؤدي ذلك بهما الى مجابهة مباشرة «ساخنة» . ان السنوات الخمس والعشرين الماضية قد علمت العملاقين كيف يسيطران على منافستهما وكيف يحولانها الى أداة فعالة لمد سيطرتهما على العالم .

***

ان الدينامية السائدة على صعيد العالم ـ تلك الدينامية التي تتعدى العلاقات بين الدولتين الكبيرتين ـ هي دينامية الثورة المضادة . ان مسارحه توجد في منطقة البحر الابيض المتوسط وأميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا ـ في الحيز الواسع للعالم الثالث . ان اميركا هي الممثل الرئيسي ، الاداة الرئيسية لدينامية الثورة المضادة .

وذلك ليس لان الاتحاد السوفياتي يقف صفا واحدا مع قوات التمرد . ان الاتحاد السوفياتي يتعامل مع الحكومات ويؤلف احلافا معها ، بصورة مستقلة عن مواقفها الايديولوجية وتركيبها الاجتماعي الداخلي . واذا ما صرفنا النظر عن الدعاية ، فان موقفه ازاء الثورة والتمرد في العالم الثالث معاد مثل موقف الولايات المتحدة منذ أعلان مبدأ ترومان . ولكن الاتحاد السوفياتي لا يقف صفا واحدا مع التمرد المضاد ولا يأخذ المبادرة لخنق الثورة ـ ما لم تقع في بلاد او في منطقة تحت سيطرته . «لقد كان اهتمام ستالين الرئيسي ، كما يشير الى ذلك ميثاق هتلر ـ ستالين بصورة واضحة ، منصبا على قوة الدولة السوفياتية والدفاع عنها بأي ثمن . ومن اجل ذلك فان الشيوعيين المحليين سيضحى بهم دون تردد . ولكن في الحقيقة ان هجر او تقييد الشيوعيين الاجانب يصعب اعتباره تضحية بالنسبة لستالين او من جاء بعده ،

اذ ان اية ثورة شيوعية مستقلة حقا كانت تهديدا للمصالح السوفياتية . انه ليس عرضا ، كما يرغب السوفيات في ان يقولوا ، ان اثنتين من الحكومات الشيوعية التي اسسها الثوريون المحليون بصورة مستقلة عن الجيش الاحمر ـ الصين والبانيا ـ اصبحتا عدوتين للدولة السوفياتية ، والحكومة الثالثة ، يوغوسلافيا ، كانت عدوة ايضا في وقت مضى ، والآن في افضل الاحتمالات تعتبر جارا حذرا . ليس هناك شك كبير بان ستالين كان يرغب في تدبير الثورات لو كانت الحكومات الثورية ستكون طيعة بشكل يمكن الاعتماد عليه .. ان تجربة ما بعد الحرب العالمية الثانية تشير الى انه بدون القوة الخارقة للجيش الاحمر على المسرح ، فان الثوريين المحليين لن يلعبوا دور الاذناب ، مهما كان عدد السنين التي امضوها في موسكو ، ان حركات المقاومة ايام الحرب بعد ان جازفت بحياة اعضائها واطاحت بفضل طاقاتها ومهارتها بالحكومات القديمة والفاشست ، لم تكن مستعدة لمبادلة الاسياد الالمان بأسياد روس .. ستالين .. لم يشجع المقاومة الفرنسية وامرها بالوقوف وراء الجنرال ديغول . لقد وجه الشيوعيين الايطاليين ، الذين كانوا في موقف قوي جدا ، للاتفاق مع حكومة المارشال بادوغليو . وقد اعطى نفس المشورة الى ماوتسي تونغ ، حاثا اياه على الاذعان الى الكومنتانغ على الرغم من حقيقة ان جيوش ماوتسي تونغ كانت تسيطر على اجزاء واسعة من الصين وان شيانغ قبل عشرين عاما كان قد احدث مجزرة ضد قيادة الحزب الشيوعي .. ان السياسة السوفياتية ازاء العالم الثالث كانت بشكل واضح جدا وفقا لتقاليد سياسة الدولة الكبرى التي تخدم مصالحها ، الامر الذي جعل من الصعب ادعاء الكرملن بأنه رائد الثورة» (من كتاب «التدخل والثورة») .

لقد اصبح الثوريون القوميون والاشتراكيون في العالم الثالث اكبر مشكلة تواجه مدراء الامن القومي في كل من الدولتين الكبيرتين . انهم يهددون الامن والنظام ويقوضون دعائم السلام

الذي تفرضه الولايات المتحدة . ان ذلك امر مفهوم . ان الثوريين في العالم الثالث يعبرون عن قوى متناقضة بالضرورة مع الامبراطورية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لكل من الدولتين الكبيرتين . وانهم يمثلون السعي القومي المنحرف عن ارادة الامبراطوريتين الكبيرتين لشعوب العالم الثالث في سيرها نحو تقرير المصير .

بالطبع تقف الولايات المتحدة على المسرح باعتبارها القوة الرئيسية المتدخلة على صعيد العالم منذ الثورة . فيتنام وكمبوديا ولاوس وكوريا وجمهورية الدومنيكان وغواتيمالا واليونان مجرد عدد ضئيل من التماثيل الكبرى التي اقامتها اميركا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لهذا التدخل التوسعي المضاد للثورة . هل ان هذه التوسعية المضادة للثورة التي قامت بها الولايات المتحدة كانت نتيجة «اخطاء» تراكمية في الحكم على هذه الامور، ام انها نتيجة السعي لتشجيع «المجتمع المفتوح» ، ام انها رد على «مؤامرة شيوعية» موجهة من الكرملين ؟ ان اثارة مثل هذه الاسئلة تدعو الى الاجابة عليها . ان اكثر الناس سذاجة فقط يستطيع ان يقبل هذه التفسيرات للسياسة الخارجية الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن اذا كان ثمة منطق وتناسق في سلوك الولايات المتحدة المضاد للثورة ، فمن اين ينبثق ذلك ؟

ان التفسير بالنسبة الى ارثر شليسنجر يكمن في التوسعية الامبريالية المحدثة للطبقة العسكرية ! «ومع ان بيروقراطية الامن القومي غالبا ما تكون منقسمة في وجهات نظرها ، فان الطبقة المحاربة ، باعتبارها عنصرا قويا في هذه البيروقراطية ، تدعمها باضطراد قوة الزخم بحد ذاتها ــ خاصة في وقت عندما تعطي التكنولوجيا العسكرية الجديدة ، بجعلها اميركا معرضة الى الهجوم من اية نقطة تقريبا على كوكب الارض ، حجة «الامن القومي» تطبيقا غير محدود ، وعندما يتطلب الواجب من عسكريي البلاد الدعوة للنمو المتواصل للحيلولة دون حصول العدو على

تفوق تكنولوجي . وكما كتب شومبيتر حول الطبقة العسكرية في مصر القديمة «لقد خلقتها الحروب التـــي استلزمت وجودها ، واصبحت هذه الآلة الان تخلق الحروب التي تحتاجها» . وبـأي معنى كان ، يمكن القول بأن اميركا دولة امبريالية : وان الذين يحملون هذه الامبريالية بنشاط ليسوا هم صيارفتنا او مستثمرينا في الخارج او تجارنا ـ ليس اي من هؤلاء الوضعاء التقليديين حسب التصنيف الماركسي . ان حماتها هم ساستنا ودبلوماسيينا وبوجه خاص زعماؤنا العسكريين الذين اقنعوا لاسباب عسكرية وليس لاسباب اقتصادية ـ فروع الحكومة التنفيذية والتشريعية للموافقة على تخصيصات عسكرية هائلة وبناء تأسيسات عسكرية ضخمة في جميع انحاء العالم ، لا مبرر لها بصورة عامة في عصر القذائف (والذين يصرون ، كثمن يجب ان ندفعه ، بأننا يجب ان لا نفعل اي شيء من شأنه اغاظة مثل تلك البلدان الفاخـــــرة كالبرتغال وجنوب افريقيا) . انهم هم الذين يجادلون من اجـل التدخل العسكري» (من مقالة بعنوان «فيتنام ونهاية عصر الدولة الكبرى» ظهرت في مجلة «هاربرز مكازين» في آذار ١٩٦٩) .

يجب ألا يستهين احد بدور العسكريين . اذ ان الانســـان العسكري الحديث ـ خاصة عندما نوكل له مسؤولية أمـــن امبراطورية معينة ـ يختلف تماما عن اسلافه . في يده تكنولوجيا رهيبة ، وتحت قيادته مصادر هائلة . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار تكنولوجيا الحرب الحديثة ، فان العالم يصبح بالضرورة فريسة تحت وطأة العسكري . وكمخطط فان العسكري يجب ان يأخذ بعين الاعتبار المدى البعيد . يجب ان يتوقع انظمة اسلحة جديدة . ويجب ان يتوقع تطورات سياسية واجتماعية واقتصاديـة ليس فقط داخل بلاده وانما على صعيد العالم . وما دام الاستعـــداد للحرب ـ الذي يعتبر بالنسبة للعسكري اساس الامن القومي ـ يتطلب التعبئة الكلية للمصادر البشرية والمادية ، فانه يجب ان يضمن مقدرته للقيام بمثل هذه التعبئة على صعيد قومي فـــي

حالة اقتضاء الضرورة . ان كل هذا صحيح . ولكن ذلك لا يكفي لتفسير السياسة الخارجية للولايات المتحدة . نحتاج الى اكثر من ذلك . اولا : لان الولايات المتحدة دائما (باستثناء اوروبا الغربية بوجه خاص ، التي ليست موضع البحث هنا) تقف جنبا الى جنب مع الحكومات الرجعية اجتماعيا . ثانيا : لان التغلغل الاقتصادي والسيطرة والتوسع تتفق حقا مع الستراتيجية التوسعية العسكرية . ثالثا : لان الافراد المسؤولين في آخر المطاف عن السياسة الخارجية وستراتيجية الدفاع للولايات المتحدة هم ليس العسكريين وانما مدراء الامن القومي .

ومن اجل وجهة نظر معاكسة تماما لوجهة نظر شليسنجر نستطيع ان ننتقل الى جبرائيل كولكو . «لقد حاولت اظهار مدى انتشار فرضيات وسلطة أولئك المدنيين الذين يديرون واشنطن ، ومدى استخدامهم بحرية الفئات العسكرية كأداة لتقدم مصالحهم الخاصة اكثر من تقدم أهداف الضباط ذات الاستقلال الاسطوري. لقد حدد رجال الاعمال وكتائبهم السياسية الحدود التي يستطيع العسكريون ضمنها تخطيط الستراتيجية ، وقد استطاع رجال الاعمال تطبيق قيمهم وتعريفهم للاسبقيات على جنرالات طيعين من حيث الجوهر . ولو تأملنا مليا طبيعة العسكريين اليوم لوجدنا مرة اخرى انتشار قبول المفاهيم التي يضعها رجال الاعمال وانتشار المؤسسات التي يستخدمها رجال السلطة في تسخير مصادرهم لتحقيق اغراضهم .. ويكفي ان الحقائق تشير الى ان السلطة المدنية والاهداف التي يضعها المدنيون هي مصادر السياسة الخارجية والعسكرية الاميركية وليس الشبكة «العسكرية ـ الصناعية» الاسطورية ـ وهم ايضا مصدر التهديد الاميركي .. اضف الى ذلك ، بالنسبة للاقتصاد العالمي فان ذوي السلطة الذين لديهم ماض اقتصادي او علاقة بالاعمال التجارية تصبح تجربتهم ملائمة بشكل خاص ، لان ادراكهم للعالم ولاهداف الولايات المتحدة في العالم يعكس محاولتهم ليطبقوا في الخارج

نفس العلاقات التركيبية التي اسمنت مصالحهم في الداخل» (من كتاب جبرائيل كولكو بعنوان «جذور السياسة الاميركية الخارجية»).

واذا وجب على المرء الاختيار بين وجهتي نظر شليسنجر وكولكو، فاني اعتقد بوجوب اختيار وجهة نظر كولكو. ان وثائق وزارة الدفاع الاميركية حول الحرب في فيتنام تقدم، على ما اعتقد، تبريرا تاما لوجهة النظر هذه. وخلال تلخيص ماكس فراتكيل لما اشارت له هذه الوثائق يقول: «ان اهم ما اشارت له هذه الوثائق يتعلق بنموذج التفكير والفعل الذي كان يتكرر تقريبا في كل مرحلة من مراحل تدخل الولايات المتحدة بالهند الصينية. ان هذه كانت حربا ليس فقط اجازها وانما ادارها الزعماء المدنيون للولايات المتحدة. ان القادة العسكريين كانوا في الحقيقة مترددين في البدء بالحرب، وغير مقتنعين بالاهمية الستراتيجية لفيتنام وكانوا قلقين على الدوام خشية عدم السماح لهم بتوسيع مدى ونطاق الحرب الى درجة يستطيعون معها تحقيق تفوق واضح على العدو. أن هذه لم تكن حربا تورطت فيها الولايات المتحدة بشكل اعمى، وخطوة فخطوة، على اساس استخبارات او مشورة عسكرية خاطئة قائمة على امكانية الكسب عند زيادة عدد الجنود زيادة قليلة او زيادة الغارات زيادة قليلة. ان محللي استخبارات البلاد كانوا عادة واضحين جدا في تحذيراتهم من ان اية محاولة لمضاعفة استخدام القوة او هدف الحرب قد تفشل.. ان الادعاء الرسمي بأن الولايات المتحدة كانت فقط تساعد حليفا في حالة قتال لا بد له من ان يكسب حربه، لم يكن اكثر من شعار. ان فيتنام الجنوبية كانت من حيث الجوهر خليقة الولايات المتحدة. ان زعماء الولايات المتحدة الذين اعتقدوا بأن عليهم مواجهة النار للحيلولة دون النصر الشيوعي، كانوا قد استأجروا الوكلاء والجواسيس والجنرالات والرؤساء، حيثما امكن وجودهم في الهند الصينية. لقد اعتقدوا ان هؤلاء ادوات للسياسة الاميركية وكتبوا عنهم كما لو كانوا تقريبا ادوات مملوكة.. ان البيروقراطية

الاميركية العسكرية والمدنية .. تصورت نفسها انها في طريق لا يمكن الحياد عنه . لقد فسروا بصورة جدية وحرفية المبادىء التي اعلن عنها بالتتابع مجلس الامن القومي ، تلك المبادىء القائلة بأن الهند الصينية لها اهمية حيوية بالنسبة لمصالح امن الولايـات المتحدة . وهكذا فانهم تصوروا انفسهم مجبرين للتركيز دائما على مسائل تتعلق بما يجب عمله في المرحلة القادمة وليس ما يجب ان يعملوه الآن» (من وكالة انباء جريدة «نيويورك تايمز» كما ورد في جريدة «غلوب اند ميل» في تورنتو في السادس من تموز عـام ١٩٧١ ) .

والجدير بالملاحظة حقا هو استمرار سياسة التدخل التوسعية خلال حكومات ترومان وايزنهاور وكندي وجونسن ونكسن . وفي حالة وجود اختلافات فانها تتعلق بالاساليب وتعكس الوضـع التاريخي . ولكن السعي وراء الالتزام الاعمى كان دائما هناك ــ وكمثال على ذلك الالتزام حقا هو «الخطط الحربية السرية للغاية خلال حكومة ايزنهاور والتي كانت تدعو الولايات المتحدة الى تدمير الصين في حالة دخول الولايات المتحدة في حرب نووية مع الاتحاد السوفياتي» . ويبدو ان هذا الالتزام جاء من القيادة المدنية للفئات المنتفعة في الولايات المتحدة . والمظهر الطريف لهذه العملية هو ان الشخص الذي احبط سياسة «تدمير الصين» كان عسكريا . «لقد جرى تغيير هذه السياسة .. بعد ان أثيرت اعتراضات في عام ١٩٦١ من قبل قائد القوات البحرية آنذاك ديفد ام. شوب . ولقد ايد شوب ، الذي كان قد تقاعد في عام ١٩٦٣ ، بأنه كان قد اعترض على «اطلاق النار في جميع الاتجاهات» في حالة قيـام حرب نووية مع الاتحاد السوفياتي . «اعتقدت انه ليس انسانيا قتل ملايين الناس (في الصين) في حين ليس فقط انه لا علاقة لهم ببدء الحرب ، ولكن حتى حكومتهم ربما تعتبر بريئة . كما جاء في تصريح شوب» (من جريدة «تورنتو ديلي ستار» في السادس من تموز عام ١٩٧١) .

يصف سي. رايت ميل بشكل مثير هذه الاستمرارية في الالتزام الاعمى الذي اخذته الحكومات الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية على عاتقها وما اظهرته من درجة ملحوظة من الفساد على مستوى عال : «... ان مستوى الحساسية الاخلاقية الذي يسود الان ليس مجرد مسألة فساد افراد. ان الفساد على مستوى اعلى يعتبر صفة اساسية للقيادة الاميركية ، وان قبول هذا الفساد بوجه عام يعتبر صفة جوهرية من صفات المجتمع الكبير . بالطبع قد يكون هناك افراد فاسدون في مؤسسات سليمة ، ولكن عندما تعمل المؤسسات على افساد الكثير من الافراد الذين يعيشون ويعملون في هذه المؤسسات فان هؤلاء الافراد يفسدون بالضرورة. ان العلاقات الاقتصادية في عهد الشركات الكبيرة تصبح علاقات غير شخصية - والمدير يشعر بالقليل من المسؤولية الشخصية . ان الضمير الفردي يصبح هزيلا في عالم الشركات والاعمال وسياسة الحروب - ويصبح الفساد على مستوى أعلى جزءا من المؤسسات . انها ليست مجرد مسألة ادارة فاسدة في الشركة او الجيش او الدولة ، وانما ميزة من ميزات الطبقة الثرية ، الطبقة الرأسمالية ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة العسكرية » ( من كتاب «قادة السلطة» ) .

ان العسكريين في الولايات المتحدة يعكسون قيم قادة المدراء الرأسماليين في عالم الشركات ويتفقون مع هذه القيم . وهكذا فان مصدر دينامية الثورة المضادة في الولايات المتحدة اليوم يجب البحث عنه قبل كل شيء في قيم قادتها من المدراء الرأسماليين. وان هذه القيم بدورها يمكن تفسيرها تاريخيا فقط بالاشارة الى النظام الاجتماعي والاقتصادي العام التي تعتبر تلك القيادة جزءا لا يتجزأ منه . وبالضرورة اذن يجب فهم الدينامية التوسعية للولايات المتحدة على انها صفة ومظهر لنظامها الاجتماعي والاقتصادي .

اني اطلقت على هذا النظام اسم الرأسمالية الاستبدادية ،

وتفحصت بصورة محدودة بعض مظاهر سلوكه . ان من الضروري ان ندرك الان ان توسيع هذا النظام وراء سواحله يعتبر احـــد المميزات الاساسية لارأسمالية الاستبدادية . بالاضافه الى ذلك : يجب ان نتذكر ان هذا التوسع ليس فقط عسكريا ، ولا حتى فقط عسكري واقتصادي بصورة مشتركة . انه توسع النظام بأسره ــ ذلك التوسع الذي يميل في كل مكان وصل اليه لتوليد تركيب العلاقات التي تدعمه في الوطن الام .

ان استنتاجنا هنا ببساطة هو ان الرأسمالية الاستبدادية ، الرأسمالية الاميركية في الوقت الحاضر ، هي رأسمالية امبريالية، بمعنى يختلف تماما عن ذلك المعنى الذي ميز سلوك الامبراطوريات في الامس . ان غرض اصطلاح الرأسمالية الاستبداديـــة هو ان يحتوي وينقل معنى الدينامية التوسعية المنبثقة عن «قوانين حركة» النظام بأسره . (وليس من المدهش أن هذه الدينامية غير موجودة ني الاتحاد السوفياتي . وهذا على الرغم من تزايد اهمية الطبقة العسكرية السوفياتية بين بيروقراطية الفئات المنتفعة في روسيا).

## الفصل السادس

# التجارية الجديدة

ادلى السيد جبرائيل فالدس ، وزير خارجية تشيلي ، بالبيان التالي في الثاني عشر من حزيران ١٩٦٩ مخاطبا فيه الرئيس نيكسون : «الاعتقاد السائد بصورة عامة هو ان قارتنا تستلم معونة مالية حقيقية . ان المعلومات والارقام تشير الى العكس . نستطيع القول بان اميركا اللاتينية تقوم بمساهمة مالية في تمويل تطور الولايات المتحدة والاقطار الصناعية الاخرى . ان الاستثمار الخاص كان يعني وما زال يعني بالنسبة لاميركا اللاتينية ان المبالغ التي تؤخذ خارج القارة تعادل عدة أضعاف المبالغ التي جرى استثمارها . ان عوائد راس المال المستثمر تنمو وتتضاعف بشكل هائل ، ولكن ذلك يحصل ليس في اقطارنا وانما في الخارج . ان ما يسمى بالمعونة ، مع كل شروطها المعلومة ، يعني اسواقا وتطورا متزايدا بالنسبة للاقطار المتطورة ، ولكنه لم

يستطع في الحقيقة التعويض عن المبالغ التي تغادر اميركا اللاتينية على شكل تسديد القرض الخارجي وعلى شكل ارباح متولدة من الاستثمار الخاص المباشر . وبكلمة واحدة ، اننا نعلم ان اميركا اللاتينية تعطي اكثر مما تستلم . وفي ضوء هذه الحقائق ، ليس من الممكن قيام اي تضامن او حتى ايٍ تعاون مستقر او ايجابي» (مقتبس من مقالة بقلم اندريه غندر فرانك في «نيوز لتر» كونغرس اميركا الشمالية حول اميركا اللاتينية ، كانون اول عام ١٩٦٩) .

لقد نطق فالدس بالحقيقة ـ وليس فقط بالنسبة لاميركا اللاتينية . يلخص كاري لفيت في كراس ممتاز الدليل ذا العلاقة بطريقة فعالة جدا :

«ان معدل توسع الشركات الاميركية عن طريق الاستثمار الخارجي لم يصل الى زخمه الحالي حتى عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية . لقد كانت القيمة المدونة في الدفاتر الحسابية لموجودات الاستثمار الاميركي المباشر في الخارج في عام ١٩٥٠ مجرد احد عشر بليون دولار . لقد نمت هذه القيمة في عام١٩٦٠ الى ٣٢ بليون دولار ، وقد وصلت في عام ١٩٦٦ الى مبلغ ٥٥بليون دولار . وقد ازدادت قيمة موجودات المنشآت الصناعية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة في الخارج من ٣،٨ بليون دولار في عام ١٩٥٠ الى ٢٢،١ بليون دولار في عام ١٩٦٦ .

«ان هذه الاستثمارات مربحة الى درجة ان ما ترسله سنويا الى الولايات المتحدة على شكل ارباح وعوائد ضريبة الامتياز ورسوم اجازات وعوائد ادارة واستئجار كان يزيد قيمة المتدفق الجديد من راس المال الى الخارج في كل سنة منذ سنة ١٩٠٠ ، ما عدا سنوات الكساد ١٩٢٨ ـ ١٩٣١ . ان متدفق الارباح وعوائد ضريبة الامتياز الى الولايات المتحدة خلال الثماني سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ بلغ ٣٣،٣ بليون دولار ـ اي اكثر بقليل من مجموع دخل الولايات المتحدة من الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال الستين عاما السابقة (٣١،٧ بليون دولار) . ان ما ترسله

الشركات الاميركية في الخارج الى الوطن الام في الوقت الحاضر يبلغ معدله ٥،٥ بليون دولار سنويا ، بالاضافة الى ١،٥ بليون دولار اخرى لا ترسل نظرا لاعادة استثمارها . ان مساهمة الاستثمارات الخارجية في ميزان المدفوعات الاميركي بصورة صافية على شكل فائض الدخل المرسل بعد طرح المتدفق الجديد من راس المال الى الخارج بلغت ١٣،٨ بليون دولار خلال الثماني سنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ ، اي تقريبا بقدر المساهمة الصافية التي قدرها ١٤،٥ مليون دولار خلال الستين سنة السابقة .

«ان ارصدة «دخل راس المال» هذه تقلل من التأثير الاجمالي للشركات الاميركية في الخارج على اقتصاد الوطن الام . يجب ان نضيف الى الارباح وعوائد ضريبة الامتياز الزيادة في قيمة الموجودات الخارجية المدونة في الدفاتر الحسابية وذلك نتيجة اعادة استثمار الارباح غير الموزعة في الاقطار المتخلفة ونتيجة ازدياد ارباح الصناعة في الوطن الام بفعل توليد أسواق جديدة لسلع الصادرات وتوفر مواد اولية جديدة بأثمان مناسبة .

«ان التوزيع الجغرافي للاستثمارات الخارجية يشير الى حقيقة كون «عقد التطور» خلال الستينيات كان قد شهد تحويلا كبيرا في الدخل من المناطق الفقيرة الى المناطق الغنية وذلك بواسطة الشركات الدولية . لقد اخذت الشركات الاميركية خلال ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ مبلغ ٨،٨ بليون دولار من اميركا اللاتينية على شكل ارباح مرسلة في حين استثمرت ١،٧ بليون دولار فقط ، وأخذت من الشرق الاوسط وأفريقيا وآسيا والشرق الاقصى مبلغ ١١،٣ بليون دولار على شكل ارباح في حين استثمرت ٣،٩ بليون دولار . ان المبالغ المأخوذة من المناطق الفقيرة في العالم كانت من الناحية الفعلية قد ارسلت الى الاسواق الغنية والنامية في اوروبا حيث متدفق الاستثمار الاميركي المباشر الذي بلغ ٩،٦بليون دولار كان قد زاد على المرسل من الارباح والذي بلغ ٧،٣ بليون دولار» (من كتاب «الاستسلام الصامت» بقلم كاري لفيت) .

ان هذا الدليل الساطع يبدو انه يؤيد وجهة النظر الماركسية المحدثة . لقد حذت الولايات المتحدة حذو بريطانيا العظمى التي كان انجازها خلال النصف قرن السابق للحرب العالمية الاولى ــ على شكل استثمار صافي في الخارج وعوائد ذلك الاستثمار ــ مشابها جدا لانجاز الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . لقد انتزعت العواصم الرأسمالية (بريطانيا اولا ثم الولايات المتحدة) حسب وجهة النظر الماركسية المحدثة «فائضا» من الاقطار غير المتقدمة ــ خاصة الاقل تقدما ــ لتمويل تقدمها وتطورها في الداخل ولتعزيز قوتها البوليسية على صعيد العالم. ومن هذه الناحية ، ليس تقدم الدولة الام وتأخر الدولة التابعة الا حقيقتين متلازمتين .

غير ان انتزاع «الفائض» من الدول الفقيرة (او التابعة) ربما يعتبر ميزة التشابه المهمة الوحيدة في انجاز العاصمتين الرأسماليتين ــ بريطانيا والولايات المتحدة . هناك فروق مهمة ، تتركز حول ظهور اداة جديدة في الاعمال الدولية ــ اي ظهور الشركات الدولية . ليس هناك شك في ان الشركات الدولية تعتبر اكثر المؤسسات الخاصة تقدما وقوة على صعيد العالم المعاصر . ان تركيب وسلوك الشركات العالمية في الداخل والخارج وعلاقتها الوثيقة مع الحكومة في الوطن الام ، خاصة مع المؤسسات العسكرية والاستخبارية والصلة المتولدة بين النفع الاقتصادي الخاص وتعزيز مصالح الامن الستراتيجية للدول الام ــ كل هذه الصفات عندما تؤخذ سوية تبرز اعتبار الدينامية التوسعية العالمي للنظام الجديد تجارية جديدة .

ولكن ما هي الشركة العالمية بالضبط ؟ يقدم الاقتصادي التقليدي نيل هـ. جاكوبي تعريفا واضحا : «الشركة العالمية تملك وتدير اعمالا في بلدين او اكثر . انها اداة للاستثمار المباشر ، على عكس الاستثمار غير المباشر ، في الاقطار الاجنبية ، تملك وتدير موجودات حقيقية وليس فقط اوراقا مالية قائمة على هذه

الموجودات .. ان المشروع يصبح مشروعا عالميا حقا فقط عندما يواجه مشاكل تصميم وانتاج وتسويق وتمويل منتجاته في اسواق خارجية» (من مقال له في مجلة «سنتر مغازين» ، ايار ١٩٧٠) . في أواخر الستينيات كان هناك اكثر من مائتين شركة عالميـــة اميركية مقابل أقل من ثلاثين شركة عالمية تملكها بلدان اخرى . لقد فاق انتاجها مبلغ ٣٠٠ بليون دولار . مما يدل على ان جزءا كبيرا من مجموع التجارة بين الامم اصبح تجارة داخلية . وان العملية ما زالت في بدايتها ، اذ ان معدل نمو الشركات العالمية الاميركية يبلغ حوالي ضعف معدل نمو الشركات المحلية .

ان الفرق المميز بين الشركات العالمية والشركات التجارية في السابق يكمن في حقيقة كون الشركات الدولية «قد اضافت مصانع محلية واسعة في الاقطار الاجنبية الى النشاط القديم المتمثل في استخراج المواد الزراعية والمعدنية بغية استخدامها في الوطـــن الام» (من كتاب «الاستسلام الصامت») . ان ما يتضمنه ذلك بصورة عامة يجب ان يكون واضحا . فحيثما تصبح الشركـــة العملاقة شركة دولية وتنتشر اعضاءها الحسية عبر الحـــدود القومية ، فانها تمد سيطرتها على توظيف مصادر خارج الوطن الام في المناطق التابعة . ان الاسلوب الاستبدادي لتوظيف المصادر المعمول به مسبقا في الوطن الام يجري تصديره الى المناطق التابعة عن طريق الشركة العالمية التي تعتبر اداة عظيمة لتحقيق ذلك . (يجب ان نتذكر ان الامم او الاقطار تكون تركيبا هرما من حيث السلطة السياسية والاقتصادية . وان كل امة ليست في قمة هرم السلطة انما تتبع احدى العواصم ، وبنفس الوقت فانها يمكن ان تكون عاصمة ازاء امة او منطقة اخرى . ان كل قطر من اقطار اوروبا الغربية تقريبا قد اصبح تابعا بالمقابل للولايات المتحدة . ولكن هذا لا يمنع بعض هذه الاقطار من ان تصبح عواصم بالنسبة لاحد اقطار او مجموعة اقطار العالم الثالث) .

وطالما ان مدى قرارات الشركة العالمية يمتد ابعد من حدود

البلد المضيف ، بينما يبقى مركز اتخاذ القرارات في الوطن الام، فان توظيف وتطوير مصادر البلد المضيف يوجه لخدمة قيم ومقاييس الضيف ، اي الشركة الدولية ، وكلما اتسع وجود الشركة العالمية في بلد مضيف ما كلما ازداد احتمال جعل التطور الشامل لذلك البلد يتفق مع متطلبات تطور النظام الذي تنتمي اليه الشركات - كما تضع وتفسر الفئات المنتفعة في الوطن الام هذه المتطلبات . «طالما ان ستراتيجية معظم البلدان تؤكد على توسع القطاع الصغير «والحديث» المتمتع بالامتيازات بدلا من تحسين مستوى معيشة الثلثين في آخر السلم ، فان الطلب سينتقل اكثر فأكثر باتجاه السلع الاستهلاكية الدائمة والمنتجات الاخرى كالاطعمة المصنوعة والادوية والمنتجات الصيدلانية الاخرى وأدوات التجميل واقلام الحبر وألخ .. نحو الاسواق الواسعة للطبقة الوسطى .. وطالما ان الدخل موزع توزيعا غير عادل اطلاقا (في البلدان المضيفة) ، فان اعلى ١٠ بالمئة من السكان التي تحصل على ما يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ بالمئة من اجمالي دخل البلاد ، تشكل مجموعة استهلاكية مهمة مع عادات مشابهة بصورة عامة الى تلك العادات السائدة في الاقطار المتقدمة . ان هذه المجموعة آخذة بالنمو نسبيا بسرعة وتشكل سوقا واسعا الى حد معين . ان كل مؤسسة كبيرة في العالم عليها ان تضمن حصولها على حصة في هذا السوق .. ان هذه الاقطار المتخلفة تعتبر اسواق المستقبل وان استثمارات المؤسسات الكبيرة هناك غالبا ما تعتبر اجراءات دفاعية مستهدفة حق الاسبقية على مواقعها السوقية (من مقال بقلم ستيفن هيمر في مجلة «نيو ستيتمانتس» المجلد رقم ١ ، العدد رقم ١ ، عام ١٩٧١) .

بالاضافة الى ذلك ، حيث يستمر نظام الشركات بالنمو من حيث الاهمية على الصعيد الدولي ، فان الشكل العالمي لتطوير المصادر قد يصبح تحت قيادة ذلك النظام بصورة متزايدة وذلك من حيث التركيب السلمي الثابت المعالم بشكل كبير او قليل .

«ان نظاما لشركات شمال الاطلسي العالمية سيميل لتوليد سلم لتقسيم العمل بين المناطق الجغرافية مواز لتقسيم العمل العمودي ضمن المؤسسة . انه يميل لمركزة وظائف اتخاذ القرارات على مستوى عال في مدن رئيسية قليلة في الاقطار المتقدمة ؛ يحيطها عدد من العواصم الاقليمية الثانوية ، وتقيد بقية العالم الى مستويات دنيا من النشاط والدخل ، اي الى مستوى المدن الصغيرة والقرى في نظام امبراطوري جديد . ان اشكال الدخل والمركز والسلطة والاستهلاك ستشع من هذه المناطق طوال قوس متناقص ، وان شكل عدم التساوي والتبعية سيكون دائما . ان الشكل سيكون معقدا ، غير ان العلاقة الاساسية بين مختلف الاقطار ستكون كالعلاقة بين التابع والمتبوع ، بين المركز والفرع؛ بين الرأس واليد» (من مقاله ستيفن هيمر التي سبق الاشارة لها).

وهكذا فان شكل التطور العالمي الذي تدعمه هذه التجارية الجديدة يسير يدا بيد مع عالمية غريبة . ان الحدود القومية يجري تعديلها او تصفيتها من الداخل ، فيما يجري بناء الاقتصاديات القومية التابعة وفقا لاقتصاديات العواصم — او بالاحرى ، يجب القول ، على شكل كاريكاتور لاقتصاديات العواصم . اذ أن ما يجري توليده هو ازدواج في التركيب الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد التابع . حيث يتطور قطاع متقدم يجري جلبه في دوامة القيادة العالمية المتوسعة للفئات المنتفعة في الوطن الام ، وقطاع متخلف يتميز بالفقر والبطالة ومعدل نمو بطيء . ان اهمية القطاع المتخلف تختلف من حالة الى حالة . وبصورة عامة ، كلما كثر سكان الامة التابعة ، وقل تطور اقتصادها ، ازدادت اهمية القطاع المتخلف وازداد دليل الفقر والبطالة في ذلك القطاع . اذن تطور الاقطار الفقيرة ، وفقا للتجارية الجديدة ، يتميز بتزايد كبير في عدم عدالة توزيع الدخل . ان ذلك ليس مدهشا . اذ طالما ان الاقطار التابعة تعتبر من الناحية الصافية مصدرا لرأس المال الى العواصم ، فان تطور سوق مناسب للشركة العالمية التي مركزها

في الوطن الام والتي تعمل ضمن حدود الاقطار التابعة يعتمد على تطور طبقة وسطى تسيطر على نسبة مهمة من دخل البلد التابع .

***

ان الصورة التي جرى رسمها في الفقرات السابقة قد تؤدي الى الاستنتاج الخاطىء بأن اقتصاد الوطن الام المخطط تخطيطا استبداديا قد امتد بصورة متناسقة الى التخطيط الراسمالي الاستبدادي للاقتصاديات التابعة للامبراطورية الام . ان طابع المباراة في الدول التابعة ، في هذه المرحلة من تطورها ، يختلف من حيث الاساس اختلافا تاما عن طابع تلك المباراة في الوطن الام. انها تتميز بنوع من المنافسة بين الشركات العالمية الكبرى وبشكل لا يشبه المباراة التنافسية في الوطن الام : ان التنافس بين الشركات الكبرى على مسرح العالم الثالث ما هو الا صراع من اجل السيطرة ـ السيطرة على المواد الاولية ، واليد العاملة والاسواق والمؤسسات المالية والبرلمانات والحكومات .

ان هذا التمييز جوهري ، حيث ان الشركات الكبرى تتنافس في الوطن الام ضمن اطار قواعد مستقرة الى درجة كبيرةاو صغيرة وان الموضوع المهيمن في الوطن الام هو موضوع التخطيط الراسمالي اللامركزي الذي ينبثق بصورة مشتركة من تركز السلطة ومن الستراتيجيات التعاونية من حيث الاساس التي تتبعها الشركات الكبرى . ولكن المباراة التنافسية في الاقطار التابعة لا تعرف حدودا ولا تقبل قيودا . اذ ان هذا العهد هو حقا عهد غزو الشركات العالمية .

اذن من حيث طابع المباراة التنافسية بين الشركات الكبرى ، يجب ان نلاحظ استقطابا بين مفهوم هذه المباراة في الوطن الام ومفهومها في الاقطار التابعة . تحصل المباراة التنافسية في الوطن الام ضمن تركيب معلوم الى درجة كبيرة او صغيرة وتؤثر عليه

المباراة بأشكال بسيطة فقط . ان هذا التركيب قد يتطور ولكنه لا يتعرض الى تغيرات كبيرة ومفاجئة . وعلى العكس تماما من ذلك فان المباراة التنافسية في الاقطار التابعة تحصل على مستوى السلطة ـ ذلك المستوى الذي ينطوي على تغيرات متقطعة كبيرة مستهدفة الحصول على المواد الاولية واليد العاملة وشبكات التسويق والاسواق والائتمان واعفاءات الضريبة .

لقد تميز المسرح الداخلي في الولايات المتحدة في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين بمنافسة اعتدائية مطلقة العنان بين الشركات الكبيرة التي كانت آخذة بالظهور آنذاك ـ اي تميز بالمنافسة على مستوى السلطة . وعند وقوع الحرب العالمية الثانية ، اخذ الشكل التنافسي بصورة مطردة شكل التعاون الضمني او المستتر بين محتكري القلة الذي وفر ، بشكله الناضج وبفعل التركز الكبير للسلطة الاقتصادية الخاصة ، الاساليب اللازمة للتخطيط الرأسمالي اللامركزي . وتطورت في نفس الوقت مع هذا «التدهور في المنافسة» في الداخل ، الذي انطوى في الغالب على تغير في طرق المنافسة وحدتها ، تطورت منافسة حادة للسيطرة على اقتصاديات الاقطار التابعة للامبراطورية . وقد كان الاستثمار المباشر في النشاطات المنتجة في الخارج هو الاداة الرئيسية ، الشرط الضروري (وان لم يكن الكافي) للسيطرة الفعالة .

وبقدر نجاح الشركات العالمية المتنافسة في تطوير توازن مستقر نسبيا في الاقطار التابعة او توزيع مقبول للعمل من اجل السيطرة على الاقتصاد التابع ، يمكن توقعها في تطبيق اسلوبها التعاوني الذي يتميز به سلوكها في الوطن الام . ولكن الى حين الوصول الى هذه الحالة الناضجة من الامور ، يجب ان يتوقع المرء ان تكون المباراة التنافسية بين هذه الشركات في الاقطار التابعة مباراة شرسة وضارية .

يتكهن ستيفن هيمر بأن «التيار الحالي يشير الى كون

الشركات العالمية الكبرى ، سواء كانت اوروبية او اميركية ، اكثر عالمية . اولا ، لقد بدأت المؤسسات الاوروبية ، كرد فعل على التغلغل الاميركي في اسواقها من جهة ، وكنتيجة طبيعية لنموها من جهة اخرى ، بالاستثمار في الخارج على مستوى كبير وربما سوف تستمر القيام بذلك في المستقبل وتدخل حتى في اسواق الولايات المتحدة . ان هذه السيرورة قد بدأت تشق طريقها ومن المتوقع ان تتضاعف بمرور الزمن . ان رد فعل الشركات الاميركية سيكون على اكثر الاحتمالات مقابلة الاستثمار الاجنبي داخل الولايات المتحدة بالمزيد من استثمار اميركي في الخارج . ان الشركات الاميركية ستزحف هي الاخرى من اجل مواقع سوقية في الاقطار المتخلفة وستحاول الحصول على حصة اكبر من السوق الاوروبية كرد فعل على الاستثمار الاوروبي في الولايات المتحدة . وما دامت الشركات الاميركية كبيرة وقوية ، فانها ستنجح على العموم في المحافظة على مواقعها النسبية في العالم بأسره ـ حيث ان خسائرها في بعض الاسواق ستعوض عنها مكاسبها في اسواق اخرى . أن فترة من التنافس ستسود الى حين التوصل الى توازن جديد بين المؤسسات الاميركية الكبرى والمؤسسات الاوروبية واليابانية الكبرى قائم على ستراتيجية للعمليات العالمية والتغلغل المتبادل في الاسواق» (من مقالة بقلم ستيفن هيمر ظهرت في كتاب «الاقتصاد والنظام العالمي» تحرير ج. ن. بغواتي) .

ولكن هل الهوية القومية للشركات العالمية لها علاقة حقا بسلوك تلك الشركات ؟ هل ان تحقيق نوع معين من التوازن العالمي في النهاية يعتمد فقط على أشكال سلوك الشركات العالمية الكبرى ، او يجب تنسيقه مع تحقيق توازن عالمي للقوى مع الامم ـ الدول ذات العلاقة ؟ ان اثارة هذا السؤال تدعو الى اجابته. ان الشركات العالمية الكبرى اليوم لها روابط وثيقة مع اجهزة الدولة في الوطن الام . ان التغلغل او التدخل بين القيادتين ، قيادة الدولة (خاصة ذلك الجزء منها الذي يعني بادارة الامن القومي) وقيادة الشركات،

بشكل يستثني في المستقبل القريب جعل الشركات العالمية شركات عالمية حقا بمعنى انها لا تقع تحت سيطرة اية دولة واحدة . ولكن فيما عدا هذا التداخل بين القيادتين ، هناك ايضا ثقة متبادلة بين الشركات والامة ـ الدولة حول الخدمات التي يمكن ان يقدمها كل منهما للقضية المشتركة . الجيوش القومية تقمع التمرد وتفتح الطريق امام الشركات للسيطرة على المناطق التي جرى تحريرها ، والشركات العالمية تنسى اقتصاد البلد التابع مع اقتصاد الامبراطورية . اذن السلطة الاقتصادية النسبية للشركات العالمية في حالة جمعها حسب جنسيتها تعكس بصورة عامة تركيب سلم الامم ـ الدول الذي يكون العالم الراسمالي . ان ثمة مجموعة كبيرة من المؤسسات ، من حلف الاطلسي الى صندوق النقد الدولي ، توفر اطار المؤسسات «الدولية» التي تضمن للولايات المتحدة مكان الصدارة في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العالم الغربي . «ان الولايات المتحدة لديها الطاقة الاقتصادية ، بدور الزعامة الذي تؤديه ، على غزو صناعة واسواق كبار شركائها التجاريين وحلفائها السياسيين والعسكريين . انها لديها المصادر المحافظة على موقع السيادة العسكرية في العالم . انها تستطيع القيام بالمعونة الخارجية وان تستثمر في الاقطار المتخلفة وتقدم القروض لها ، ومن ثم ان تربط هذه الاقطار بالولايات المتحدة ربطا محكما بواسطة ما ينجم عن ذلك من تبعية هذه الاقطار من الناحية المالية . ان كل ذلك ، زائدا المحافظة على الرخاء وتجنب الكساد ، اصبح ممكنا بسبب مكانة الولايات المتحدة كصيرفي عالمي ومكانة الدولار كعملة الاحتياطي العالمي . وانها تستطيع ان تكون صيرفي العالم ومجهز عملة الاحتياطي بسبب التعاون الذي تفرضه قوتها الاقتصادية والعسكرية على الامم الصناعية الاخرى» (من كتاب «عصر الامبريالية» بقلم هاري مكدوف ) .

لقد عبر سرفان ـ شرايبر تعبيرا جيدا عن حقيقة كون المنافسة

بين الشركات العالمية الكبرى توازي وتعكس المنافسة بين الوحدات السياسية التي يتكون منها العالم الرأسمالي . «ان ثمة عدم تناسب اساسي بين الاستثمارات التي قام بها الاوروبيون في الولايات المتحده ، والتي تتكون اكثر بقليل من مشتريات الاوراق المالية ، والاستثمارات التي قام بها الاميركيون في اوروبا ، التي غالبا ما تنطوي على استثمارات مباشرة وسيطره فعلية . انها قاعدة تاريخية تنص على ان الاقطار القوية سياسيا واقتصاديا تقوم باستثمارات مباشره (وتنال السيطرة) في الاقطار الاقل تقدما . وهكذا فان راس المال الاوروبي الذي كان يتدفق على افريقيا — ليس من اجل الاستثمار البسيط وانما للحصول على السيطرة الاقتصادية واستغلال المصادر المحلية. والاقطار الضعيفة اقتصاديا ، تعاني من الاثر المعاكس لنفس القاعدة ، وتجد مدخراتها تذهب الى الاقطار الاكثر قوة على شكل استثمارات . ان هذا بالضبط ما يحصل اليوم في الاقطار المتخلفة في افريقيا حيث تستثمر الطبقات مدخراتها في اوروبا .

«ان هناك ثلاث ستراتيجيات ممكنة امام الصناعة الاوروبية اليوم ، ولكننا لم نقرر بعد الاختيار الواعي بين هذه الستراتيجيات. ١ — الاستمرار على نفس الطريق ومواجهة التدهور المضاعف في مستوى نشاط اعمالنا وفي تركيبنا المالي . ان صناعتنا تستطيع الاستمرار في صراعها مع المنافسة الاميركية لفترة معينة ، ولكن ذلك فقط سيؤجل يوم الحساب .. ان هذه هي ستراتيجية التقهقر التي تؤدي الى الدمج الصناعي . ٢ — الستراتيجية الاكثر ذكاء بالنسبة للمؤسسة الاوروبية هي ان تحاول هذه المؤسسة ان تلعب دورا مكملا في الاقتصاد الاميركي وذلك عن طريق تخصصها في تلك النشاطات التي ما زالت اوروبا متفوقة فيها — بصورة عامة بسبب انخفاض أجور العمال نسبيا وبسبب استعمال شهادات الاختراع الاجنبية . ونظرا الى ان هذه الستراتيجية جيدة بالنسبة للمؤسسة الواحدة ، فانها ستعني في حالة تطبيقها

ني اوروبا بأجمعها تقسيم الاقتصاد العالمي الى ثـــلاث مناطق ·
المنطقة الاولى تتكون من المجتمعات المتقدمة جدا من الناحيـــة
التكنولوجية والمسؤولة عن الاكتشافات والابتداعات ، ومنطقــة
ثانية ، اوروبا بصورة رئيسية، يكون دورها استخدام الاكتشافات
التي جرت في مكان آخر ، وأخيرا منطقة ثالثة من الاقطار المتخلفة
لتجهيز المواد الاولية والمنتجات الصناعية البسيطة مستخدمـة
الطرق التقليدية. ان تقسيم العمل هذا آخذ طريقه الان . فتصبح
امم اوروبا اذنابا صناعية لا تستطيع ان تأمل في ان تلعب دورا
رئيسيا على مسرح العالم . وكلما زاد إحكام السيطرة التـــي
تمارسها الدولة المسيطرة كلما قل احتمال نمو اوروبا اقتصاديا .
٣ ـ وهناك اختيار المنافسة كبديل للدمج او التبعية . ان هذا
الاختيار يتطلب من الاعمال الاوروبية ، خاصة تلك التي تستخدم
«العلوم الكبيرة» ان تصبح تنافسية بصورة تامة في الســوق
العالمية . ان الارقام تشير الى عدم استطاعة هذه الاعمال القيام
بذلك من مصادرها الخاصة وأن مساعدة الحكومة ضرورية خاصة
في المجالات الالكترونية والحاسبات وبحوث الفضاء والطاقـــة
الذرية . كيف نتصور برنامج مساعدة حكومية ضخما من هـــذا
النوع لبناء صناعات اوروبية عملاقة ؟ ان هذا الحل يتطلب على
المستوى القومي ، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الضعف النسبي
لكل دولة واحدة من الدول المعنية ، تخصصا مطلقا . كل دولة
عليها ان تحذو حذو السويد او سويسرا ، متخصصة في اثنين أو
ثلاثة من النشاطات الصناعية ومركزة مصادرها وفقا لذلك . (ان
النموذج السويدي غني من الناحية الاجتماعية ، ولكن السويد لا
تطمح في ان تكون دولة عالمية كبرى) . اننا نستطيع ان نأمل في
مقابلة التحدي الاميركي على جميع الجبهات الكبيرة ، ولكن على
مستوى اوروبي شامل وليس على مستوى قومي منفرد . ولكن
ليس مجرد اي نوع من جهود التعاون الاوروبي .. اذا ما شئنا ان
نحقق مطامحنا ونتخذ قرارات غير شعبيـــة ونتجنب التكرار

والتبذير ونضع انفسنا في مكان يمكننا من المنافسة ، فاننا يجب ان نعطي السوق الاوروبية المشتركة سلطة مالية خاصة . واذا ما تركنا جانبا المسائل الايديولوجية ، فليس هناك اي حل آخـــر لمشاكلنا .لصناعية عدا تشكيل نوع ما من التنظيم الفدرالي نسير وفقا له قدر ما يمكن ذلك ، وبذلك نتجنب العواطف والمجادلات التي ترافق الافكار المجردة» (من كتاب ج. ج. سرفان ـ شرايبر بعنوان «التحدي الاميركي» ) .

ان مشروع سرفان ـ شرايبر هو مـــن اجل تنافس الاعمال الاوروبية مع الاعمال الاميركية على قدم المساواة على مستـــوى الشركات العالمية . ان امكانية تطبيق هذا المشروع تعتمد علـــى رغبة الامم ـ الدول الاوروبية لتشكيل اتحاد فيما بينها . واذا ما تعذر مثل هذا التطور السياسي ، فان التبعية تصبح البديل الاوروبي الوحيد الذي يمكن الاخذ به . وان هذا طبعا بالضبط ما يحصل اليوم . وبالنسبة للولايات المتحدة فان هذه التبعيـــة تمثل ستراتيجية مثلى . «ان رأس المال الاميركي بتغلغله فـــي العواصم الاوروبية يأخذ جوهر المنافع . انه ينتفع من (أ) السوق الاستهلاكية المتوسعة في اوروبا الغربية و (ب) فرص التجارة عن طريق شبكات جرى تطويرها من قبل هذه العواصم بالعلاقة مع الاقطار التابعة لها» ( من كتاب «عصر الامبريالية» ) .

***

ان ما تقدم يتعلق برد فعل الدول المتوسطة الحجم على غزو الشركات الدولية الاميركية الجنسية للقارة الاوروبية . ويجب ان يتوقع المرء وجود اثر مضاعف لهذا الغزو في العالم الثالث . «ان العلاقة بين الشركات الدولية والاقطار المتخلفة تشبه الى حد معين العلاقة بين الشركات المحلية في الولايات المتحدة وحكومات الولايات والبلديات . ان هذه الحكومات التي على مستوى صغير

تنقصها دائما الاموال بالمقارنة مع الحكومة الفدرالية التي تستطيع فرض الضريبة على الشركة بأجمعها . ان تنافس هذه الحكومات الصغيرة لجذب استثمار الشركة يعمل على تقليص فائضها (اي الحكومات) مما يجعلها تواجه صعوبة في تمويل الاستثمارات الواسعة في رأس المال المادي والبشري حتى عندما تكون مثل هذه الاستثمارات منتجة . ان لذلك اثرا مهما على شكل الانفاق الحكومي . ما هو احتمال موافقة الهيئات التشريعية التي على مستوى صغير على النفقات الهائلة التي تنفق الان على ابحاث الفضاء ؟ ان عدم انسجام مماثل يمكن توقعه في الاقتصاد الدولي حيث تكثر النفقات والتبذير من قبل حكومات الوطن الام في حين ثمة نقص في الاموال في الدول الاقل تقدما . وان ميل الشركات العالمية لتقويض سلطة الامة ــ الدولة يحصل بأشكال عديدة .. بصورة عامة ، كلما اصبح الاقتصاد مفتوحا بدرجة كبيرة وكلما ازدادت درجة الاستثمارات الاجنبية ، ضعفت فعالية معظم ادوات السياسة الحكومية (السياسة النقدية ، السياسة المالية ، سياسة الاجور والخ) . كان هذا الميل ينطبق على الادوات السياسية مثل انطباقه على الادوات الاقتصادية اذ ان الشركة العالمية تعتبر اداة تتدخل عن طريقها قوانين وسياسة وحضارة بلد معين في قوانين وسياسة وحضارة بلد آخر . ان هذا يؤدي الى تقليص سيادة جميع الامم ــ الدول ، ولكن العلاقة مرة اخرى ليست مماثلة !ذ يميل التدفق ان يكون من الشركة في الوطن الام الى الشركة التابعة لها في الخارج وليس العكس بالعكس . تستطيع الولايات المتحدة ان تطبق قوانينها على الشركات الاميركية التي تعمل في الخارج لمنعها من «التعامل مع العدو» حتى وان كان مثل هذا التعامل لا يخرق قوانين البلد الذي تعمل فيه تلك الشركات . وعلى اية حال سيكون من غير المشروع للبلد المتخلف الذي لا يتفق مع السياسة الخارجية الاميركية القبض على شركة اميركية كرهينة . وذلك لان الحقوق الشرعية معرفة حسب الملكية وان

مختلف الشركات العالمية ليست «شركاء في جهود عالمية» وانما ملكية المكتب العام في الوطن الام .. يبدو ان الشركات العالمية لا نقدم للاقطار المتخلفة الاستقلال او المساواة . ان هذه الشركات بالاحرى ستحول دون تحقيق تلك الاهداف . انها ستحول الاقطار المتخلفة الى معامل تابعة ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن ايضا من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والحضارية . ان الشركات الاجنبية في الاقطار المتخلفة تكـــون عادة من اكبر الشركات العاملة هناك ويلعب مدراءها دورا متنفذا في الحيـــاة السياسية والاجتماعية والحضارية للبلد المضيف . ومع ذلك فان هؤلاء الافراد مهما كانت القابهم يشغلون في افضل الاحتمالات مركزا متوسطا في تركيب الشركة وتحصر سلطتهـــم بالقرارات الصغيرة . وان الحكومات التي يتعاملون معها تتميز هي الاخرى بنفس النظرة التي يتميز بها صغار المدراء ، طالما انها تحتك فقط بهؤلاء المدراء الصغار وبالمعلومات والافكار التي في حوزتهم» ( من مقالة ستيفن هيمر التي سبق الاشارة لها في كتاب بغواتي) .

ان تدخل الشركة الدولية يتعدى حدود اقتصاد البلـــد المضيف . انه يصل الى جميع مظاهر مجتمع البلد التابع اذ ان ثمة علاقة وثيقة بين تركيب السلطة والطريق التطوري لاقتصاد معين . ان الطريق التطوري ليس محايدا ولا يمكن ان يكـــون محايدا ازاء تركيب السلطة . حيث ان التطور بالضرورة يؤثر على الابعاد التالية : نسبة الاستهلاك الى الدخل القومي ، التوزيع الفردي للثروة ، التوزيع الوظيفي للدخل ، مدى استخدام المصادر غير المحلية والشروط التي يقبل بموجبها ذلك ، ودور الدولة في العملية . ان التغيرات المهمة على هذا النحو من شأنها ان تجلب تغيرات في تركيب السلطة . اذن من الواضح ان أشكالا معينة من التطور في البلد المضيف سوف لا تكون في صالح وجود وعمل ونجاح الشركة العالمية . حقا ان اي شيء ينطوي على القومية او الاشتراكية او التخطيط الاجتماعي المجدي يشكل خطرا واضحا

على الشركات العالمية . اذن ليس من المدهش ان تتدخل الشركات العالمية ، التي هي من الشركاء المهمين ضمن الفئات المنتفعة للاقطار المضيفة ، علنا او فيما وراء الستار بالحياة السياسية الداخلية . انها تقف بشكل لا بد منه صفا واحدا مع القوى السياسية المحافظة مؤيدة الوضع القائم . وعلى الرغم من ان هذه الشركات قد تكون مستعدة لارشاء وشراء البيروقراطيين عن طريق منح عقود سخية ، فأنها تصبح الحكم في «المسؤولية المالية» و«الادارة النقدية السليمة» . وفي هذا الشأن فانها لا تحظى بتأييد منظمات اعانة الاعمار التي تكون مراكزها في الوطن الام (مثل منظمة الانماء الدولية) فحسب ، وانما ايضا بتأييد وكالات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبصورة اكثر عموما تأييد رجال الاعمال والتمويل الدوليين في الغرب . اذ يجب ان نتذكر ان «عدم المسؤولية المالية» ـ التي تقترن دائما تقريبا بنوع معين من التضخم ـ غالبا ما تكون مظهرا من مظاهر السياسات الرامية لاعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة من السكان في البلد التابع . وبالنسبة للشركات الدولية فان اية سياسة شعبية من هذا النوع تشكل اشارات خطر . وهكذا تستطيع الفئات المنتفعة التي يكون مركزها في الوطن الام أن تعتمد على ما يسمى بمؤسسات التمويل الدولية لفرض شروط واضحة ومعلومة على سياسة حكومات الاقطار التابعة مقابل توفير رؤوس اموال التنمية لهذه الحكومات . وهذا يفسر بالطبع سبب عدم تقديم مساعدات التنمية عن طريق الامم المتحدة .

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك . ان علاقة التكافل في الوطن الام بين قادة المدراء الرأسماليين ومدراء الامن القومي وزعامة الطبقة العسكرية لها ما يقابلها في الاقطار التابعة . الاحلاف العسكرية وكتل الحرب الباردةتشكل حالة ذات علاقةبهذا الشأن . في اوروبا مثلاً ما هو مناسب بوجه خاص ـ خارج حدود التغلغل الاقتصادي الذي لا هوادة فيه ـ هو التغير الثوري الذي حصل

في دور حلف الاطلسي . لقد طور حلف الاطلسي تركيب قيادة عسكرية على شكل هرم تقف وزارة الدفاع الاميركية في قمته . أن هذا التركيب العسكري الذي تسيطر عليه وزارة الدفاع الاميركية بشكل شبكة للسلطة انتشرت في جميع انحاء الغرب تقود ولاء جيوش الدول التابعة . ويتدخل هذا التركيب العسكري المتميز بنزعة سياسية حادةفي جميع معالم حياة الاقطار المساهمة. غير ان القوات المسلحة للوطن الام بالاضافة الى دورها في دعم الفئات المنتفعة في الوطن الام وفي الاقطار الحليفة فانها تقوم بالعمليات المضادة للثورة على صعيد المعمورة بدرجة كبيرة او صغيرة ــ مستهدفة الحيلولة قدر الامكان دون تعزيز «طريقة حياة غير اميركية» في العالم الثالث .

ويبدو ان التجارية الجديدة ــ التي تمثل المظهر الكوني للراسمالية الاستبدادية ــ توحد بين الاعتبارات الستراتيجية للحرب الباردة وتوسع السلطة الاقتصادية للفئات المنتفعة في الوطن الام . ومرة اخرى نجد ، ولكن بشكل مختلف ، ان مجرى التطور الاقتصادي للاقطار الفقيرة لا تقرره امكانيات النمو الداخلي لهذه الاقتصاديات والمطامح الذاتية لشعوب تلك الاقطار بقدر ما تقرره متطلبات النمو والمصالح الستراتيجية «للاخ الاكبر».

ان التحليل الماركسي التقليدي للامبريالية يؤكد كثيرا على الاستغلال ، اي نهب الاقطار المتأخرة من قبل الدول الامبريالية . وفي رأيي أن وجهة النظر هذه ، على الرغم من صحتها ، تهمل مسألة اكثر اهمية . يبدو لي ان جوهر المشكلة يكمن في حقيقة كون شكل وتركيب نمو البلد التابع يجري وفقا لما يعكس متطلبات الوطن الام وليس متطلباته . وان العملية ، بالاضافة الى ذلك ، تراكمية . ان كل اختيار لاستخدام معين للمصادر في وقت معين، قد لا يتوفر في المستقبل مرة اخرى في حالة فقدانه . ان تاريخ الاقطار التابعة هو تاريخ الفرص المفقودة بشكل تراكمي .

ان التمرد والثورة يعتبران من النتائج الطبيعية لهذه الوضعية.

اذ ان التدرج لا يتحدى مسار البلد التابع عبر الزمن تحديـــــا اساسيا . انه يخضع للضرورة التاريخية ويقبل بفقدان الفرص في كل حالة من الاحوال . اما التمرد ، الذي هو الطريق الثوري للعالم الثالث ، فانه على العكس مما تقدم ، يعكس قرارا لتحقيق فرص للبلد التابع تختلف تماما عما هو متوفر قبل التمرد، وقرارا لتوسيع أفق اقتصاد ومجتمع البلد المعني . اذن تقتضي الثورة الاصطدام مع الفئات المنتفعة التي يسيطر عليها الوطن الام . ان الثورة تستهدف التحرر القومي وتضع العمل السياسي قبل العمل الاقتصادي .

## الفصل السابع

# التخطيط الاجتماعي

### الاشتراكية الاستبدادية

لقد بدأت الاشتراكية ، بعد ان انشأت لها وطنا قبل نصف قرن ، بالانتشار في جميع انحاء العالم باعتبارها التحدي الرئيسي، البديل العملي الاساسي ، لاسلوب التنظيم الاجتماعي الرأسمالي. وحسب تصور ماركس ، فان الاشتراكية كان يجب ان تحقق مجتمعا غير طبقي يخلو من المنازعات والتناقضات التي لا تميز الرأسمالية وحسب بل تميز جميع مجتمعات الماضي . وحسب تعبير ماركس «يدخل الافراد عند انتاج وسائل عيشهم في علاقات معينة لا بد منها بالنسبة لهم ومستقلة عن ارادتهم ، تلك هي علاقات الانتاج ، التي تقابل مرحلة محدودة من مراحل تطور قواهم المادية المنتجة . ان حصيلة علاقات الانتاج هذه تشكل

التركيب الاقتصادي للمجتمع ، الاساس الحقيقي الذي يقوم عليه التركيب الشرعي والسياسي ، والذي تقابله اشكال محدودة من الوعي الاجتماعي . ان أسلوب الانتاج في الحياة المادية هو الذي يحدد العملية العامة لحياة الافراد الاجتماعيةوالسياسية والفكرية. ان وعي الافراد لا يحدد حياتهم وانما ، على العكس من ذلك ، حياتهم الاجتماعية هي التي تحدد وعيهم . ان القوى المادية المنتجة في المجتمع تدخل في مرحلة معينة من مراحل تطورها في نزاع مع علاقات الانتاج القائمة او ـ وهذا فقط تعبير شرعي لنفس الشيء ـ في نزاع مع علاقات الملكية التي كانت تعمل ضمنها . ان هذه العلاقات تتحول من اشكال تطورية للقوى المنتجة الى أغلال . ثم تبدأ حقبة الثورة الاجتماعية . ومع التغير في الاساس الاقتصادي ، يتحول ايضا مجموع البناء الفوقي الكبير بسرعة كبيرة او قليلة . وعند اي تأمل لمثل هذه التحولات يجب التمييز دائما بين التحول المادي لشروط الانتاج الاقتصادي، الذي يمكن تعريفه بدقة بواسطة العلوم الطبيعية ، والتحولات القضائية والسياسية والدينية والفلسفية ، وباختصار ، الاشكال الايديولوجية التي يعي ويخوض فيها الافراد النزاع . ومثلما ان حكم الفرد ليس قائما على ما يعتقد حول نفسه ، .فان حكمنا على مثل هذه الفترة التحولية لا يمكن ان يقوم على الوعي الذي تتميز به تلك الفترة وانما ، على العكس ، يجب أن نفسر هذا الوعي من تناقضات الحياة المادية ، من النزاع القائم بين قوى الانتاج الاجتماعية وعلاقات الانتاج . لا يزول اي بناء اجتماعي قبل تطور جميع القوى المنتجة التي في ذلك البناء مجال لها ، وعلاقات الانتاج الجديدة المتقدمة لا تظهر اطلاقا قبل ان تتكون الشروط المادية لوجودها في رحم المجتمع القديم نفسه . وهكذا فان البشرية تضع لنفسها فقط تلك الاهداف التي تستطيع تنفيذها ، ما دمنا سنجد ، في حالة التفحص مليا ، ان الهدف نفسه يظهر فقط في حالة توفر الشروط المادية اللازمة لتنفيذه او على الاقل

ان هذه الشروط في طريقها للظهور . وبصورة عامة فان اساليب الانتاج الآسيوية والقديمة والاقطاعية والبورجوازية الحديثة يمكن اعتبارها حقبا تقدمية في التكوين الاقتصادي للمُجتمع. ان علاقات الانتاج البورجوازي هي آخر الاشكال التنازعية للعملية الانتاجية الاجتماعية ــ تنازعية ليس بمعنى النزاع الفردي وانما بمعنى ظهورها نتيجة شروط الحياة الاجتماعية للافراد ، وبنفس الوقت فان القوى المنتجة التي تتطور في زخم المجتمع البورجوازي تخلق الشروط المادية اللازمة لحل هذا التنازع . ومع هذا التكوين الاجتماعي يصل ما قبل تاريخ المجتمع الانساني الى نهايته (مقتبس من كارل ماركس : «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» كما ورد الاقتباس في كتاب ميلوفان جيلاس بعنوان «المجتمع غير الكامل» ، عام ١٩٦٩) .

ولسبب ما فان هذا العصر السعيد لم يأت . ان التنازعات داخل الاتحاد السوفياتي وبين الاتحاد السوفياتي من جهة والدول التابعة له في اوروبا من جهة اخرى هي تنازعات حادة . وتشهد الفترة الستالينية على الابادة القاسية للمعارضة داخل الكتلة السوفياتية . ومنذ موت ستالين وعودة السلطة الى اجهزة الحزب الشيوعي ، خفت وطأة الاضطهاد الحكومي باضطراد . وعلى اية حال فان ذلك لم يحل دون حمام الدم في هنغاريا في ١٩٥٦ ولم يحل دون غزو تشيكوسلوفاكيا من قبل القوات العسكرية لحلف وارسو في صيف ١٩٦٨ .

ان التنازعات الحادة داخل المجتمع السوفياتي ترتبط بالظروف الداخلية والخارجية . ان هناك الكثير من الحقيقة في حجة المبررين السوفيات بان الاشتراكية السوفياتية كان عليها ان تحمي نفسها ليس فقط من العداء السافر لعالم معظمه بورجوازي ، وانما ايضا من السياسات العسكرية العدوانية والحصار الاقتصادي من قبل الولايات المتحدة . وليس من المدهش ان تأخذ الدولة السوفياتية ابعاد الحوت الهائل الحقيقي وذلك بفعل ما فرض على

مجتمع واقتصاد الاتحاد السوفياتي نتيجة المواجهة والنزاع مع الغرب الرأسمالي . ولا من المدهش ان تأخذ المصالح القومية للاتحاد السوفياتي الاسبقية على مصالح الاشتراكية العالمية . لا شك ان الاتحاد السوفياتي بهذه الاتجاهات عززه التراث الاوثوذكي الاغريقي وتراث روسيا القيصرية ، اي ان تقاليد الحكم المطلق التي ورثها الاتحاد السوفياتي من روسيا القيصرية كان لها علاقة كبيرة بالطريقة التي رد بها على التهديدات من الخارج .

ويرتبط بهذه التطورات بصورة وثيقة ، او في الحقيقة يتولد عنها بصورة مباشرة ، الصراع أو النزاع بين ميل الدول التابعة لتحديد مسيرتها القومية وميل الاتحاد السوفياتي كأمة الى تقوية سيطرته على تلك الدول . ان هذا النزاع بين القوى التي تميل للابتعاد عن المركز والقوى التي تميل للاقتراب من المركز داخل الكتلة السوفياتية هو الى حد كبير انعكاس للمواجهة والنزاع على صعيد كوني بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية .

وما عدا هذا التفسير لمصادر الصراع والنزاع داخل المجتمع السوفياتي ثمة تفسير يربط الصراع والتناقضات بالانتقال من المجتمع الراسمالي الى المجتمع الشيوعي . ان التحول الثوري للمجتمع بواسطة قيادة متنورة يعني بالضرورة الصراع ، وان ذلك في الحقيقة كان قد توقعته المؤلفات الماركسية . اذ يجري اعتبار الاشتراكية بأنها المرحلة الاولى في المسيرة نحو الشيوعية ، مرحلة ستستخدمها البروليتاريا (في الحقيقة ، الحزب) ، بعد اضطلاعها بالسلطة ، لاستئصال المراكز الاجتماعية والايديولوجية المتبقية لدى البورجوازية . اما الشيوعية ، المرحلة الثانية ، فانها ستشهد تصفية الدولة ، باعتبارها المؤسسة المعنية بتسوية النزاعات . اذن وجود الصراع جنبا الى جنب مع دولة قوية نسبيا لا ينطوي على اي لغز بالنسبة للماركسيين . ان الذي ينطوي على لغز بالنسبة لهم هو ظهور وتعزيز مجتمع «طبقة جديدة» .

- وحسب وجهة نظر جيلاس فان «الطبقة الجديدة» في الإتحاد السوفياتي تسيطر على ماكنة الدولة الهائلة التي تخطط ليس الاقتصاد وحسب وانما كل مظهر آخر من مظاهر المجتمع بأسلوب مركزي للغاية . ان الفئات المنتفعة في الاتحاد السوفياتي تتألف من قمة بيروقراطية الحزب وبيروقراطية الدولة ـ مع مكان بارز يحتفظ به للطبقة العسكرية ـ وبيروقراطية المدراء . ليس هناك شك كبير بأن بيروقراطية الحزب هي الشريك الاقدم في الائتلاف الذي يعرف الفئات المنتفعة السوفياتية ، وانها تقابل في مكانتها قيادة المدراء الرأسماليين ضمن الفئات المنتفعة في الولايات المتحدة . ان الطبقة الجديدة السائدة الحاكمة في المجتمع السوفياتي المركز للغاية والذي تسيطر عليه الدولة تندمج بشكل غير ملحوظ مع الفئات المنتفعة ـ حقا انها هي الفئات المنتفعة . ليس لدى المواطن السوفياتي صوت فعال على الخطط أو السياسات التي تتبناها البيروقراطية السوفياتية بالاضافة الى ذلك ، ليس هناك ما يحميه من اجراءاتها الارتجالية . ليس هناك ما يدعو الى توقع سعي الفئات المنتفعة في الاتجاد السوفياتي وراء اهداف غير تلك الاهداف المنسجمة مع المحافظة على سلطتها وزيادتها . اذن سيخدم النظام المواطن بقدر مساهمة رفاه المواطن في تطوير قاعدة قوية ـ وليس اكثر من ذلك . ان واجهة الاتحاد السوفياتي هي واجهة مجتمع قيادة هرمية ، مجتمع استبدادي بكل معنى هذا الاصطلاح . ان طابعه «الاشتراكي» الوحيد هو ان الدولة تملك وسائل الانتاج .

- يرى الماركسيون ان افول البورجوازية وجعل الثروة المنتجة اشتراكية ليس الشرط الضروري فقط وانما الشرط الكافي لبناء مجتمع غير طبقي . ان ظهور تركيب طبقي مستقر في الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية التابعة له يشكل جوهر اللغز للاطار الفكري الماركسي : غير ان هذا اللغز يمكن حله . ان حله يتطلب انحرافين عن العقيدة المقبولة .

الانحراف الاول هو ادراك حقيقة ان «ملكية» الثروة المنتجة مفهوم غامض بشكل لا بد منه . الملكية تتعلق بعدد من الحقوق والالتزامات : الحق لاستثناء الآخرين من استعمال ما هو مملوك من قبل شخص معين ، ما لم يكن ذلك وفق شروط محددة بقدر كبير او صغير ، والحق لنقل ملكية ما هو مملوك بطرق محددة دائما بالقانون والعرف ، والالتزام بعدم استخدام ما هو مملـــوك استخدامات معينة . ان ملكية الثروة المنتجة للمجتمع لا تعنـــي السيطرة الفعالة على تلك الثروة ، ما لم تنطو على حقوق لنقلها يمارسها المالكون حسب الشروط التاريخية موضع البحث . مثلا، يستطيع حامل الاسهم في الولايات المتحدة المعاصرة ان ينقـــل بصورة فعالة ملكية اوراق الاسهم التي يملكها والتي تدر دخلا ، ولكنه بالتأكيد لا يستطيع نقل ملكية الموجودات المادية للشركة التي يملك اسهمها . انه مستأجر ، مالك «منتفع» ، واما السيطرة الستراتيجية على الثروة المنتجة فانها اصبحت بيد قادة مدراء الشركة . ان سيطرة قادة المدراء على الثروة المنتجة في الولايات المتحدة ليس لها في الحقيقة علاقة كبيرة مع حقوق الملكية على تلك الثروة . ان عضوية المستأجر في الطبقة السائدة الحاكمة فـــي الولايات المتحدة مضمونة بالدرجة الاولى ليس بالنظام الشرعي وانما باقتحامه الناجح للفئات المنتفعة واشغاله بصورة مباشرة او غير مباشرة مكانة قيادية بينها ـ في الائتلاف الذي يسيطر سيطرة فعالة على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فـــي الولايات المتحدة . وفي مجتمع تسيطر فيه اجهزة الدولة سيطرة فعالة على مجموع الثروة المنتجة ، فان أولئك الذين يسيطرون على اجهزة الدولة يشكلون الفئات المنتفعة ، وفي هذه الحالة لا يمكن تمييز الفئات المنتفعة من الطبقة السائدة الحاكمة . وما دامت البيروقراطية مسيطرة في الاتحاد السوفياتي والدول الاوروبية التابعة له ـ خاصة بيروقراطية الحزب ـ على الدولة سيطـــرة فعالة، فانها تشكل بالضرورة الفئات المنتفعة والطبقة السائـــدة

والحاكمة في تلك المجتمعات .

ان الانحراف الثاني اكثر ضررا بعض الشيء للاطار الفكري الماركسي . ان هذا الاطار يفترض وجود علاقة فريدة بين اساليب الانتاج (التكنولوجيا والمصادر) السائدة في مجتمع معين والعلاقات الاجتماعية المنبثقة عن ذلك في الانتاج – اي التركيب الطبقي المتولد . غير ان ذلك لا يبدو صحيحا . ان مثالا سلبيا واحدا يكفي لدحض هذه الفرضية . وان هذا المثال متوفر . هل اننا على استعداد للجدل بان اشتراكية الاتحاد السوفياتي كانت (او هي) النوع الوحيد الممكن في ظل اساليب الانتاج التي سادت (او تسود) في الاتحاد السوفياتي ؟ اني لا اعتقد ذلك . ان تجربة ماوتسي تونغ في الصين ، خاصة منذ الثورة الثقافية تشكل برهانا حيا على امكانية جعل العلاقات الاجتماعية في الانتاج (التركيب الطبقي) تأخذ اشكالا بديلة . لقد كان الهدف الرئيسي للثورة الثقافية عكس عملية المركزية في التخطيط وما رافقها من تطور مجتمع طبقة جديدة . وحسب جاك غراي «من المحتمل ان فكرة تحطيم الفروق الثلاثة الكبرى – بين الصناعة والزراعة، والمدينة والريف، والعمل اليدوي والعمل الفكري – تلخص تلخيصا جيدا وجهة نظر ماوتسي تونغ حول التغير الاقتصادي والاجتماعي . ان استئصال الفروق الاجتماعية كان من المتوقع حسب كتابات كارل ماركس ان يتبع خلق الشيوعية : انه طابع الطوبائية النهائية اللاطبقية . وحسب تفكير ماوتسي تونغ فان استئصال هذه الفروق يصبح بدلا من ذلك خطوة مهمة باتجاه التطور الاقتصادي الناجح في بلاده المتخلفة ، خطوة مخططة الان بالتفصيل» (من مقالة بقلم جاك غراي ظهرت في مؤلف بعنوان «الصين بعد الثورة الثقافية» ، عام ١٩٧٠ ) .

وليس من المدهش ان شجب قيادة الاتحاد السوفياتي ماوتسي تونغ باعتباره اراديا اي مناوئا للماركسية باعتقاده ان الارادة البشرية ، بسحر ما ، تستطيع التخلص من حقائق موضوعية »

(مقتبس من مقالة جاك غراي) . غير ان وجهة النظر الارادية يبدو ان فيها معنى بالنسبة للحركة الثورية التي تحاول بوعي خلـــق علاقات اجتماعية جديدة . وعلى الرغم من ان الشروط الموضوعية التاريخية تحدد بالتأكيد ألامكانيات المتوفرة ، فمن الواضح ان هذه الامكانيات لا تتألف من مجرد عنصر واحد ، او مجرد امكانية واحدة . ويبقى هناك بالطبع المشكلة الاكثر اهمية ، وهي ما اذا كان بالامكان من حيث المبدأ قيام قيادة ثورية ؛ كالحزب الشيوعي، بخلق علاقات اجتماعية في الانتاج (تركيب طبقي) بشكل يؤدي الى افولها كقيادة . وبمعنى ما ، ان هذا هو جوهر تجربة ماوتسي تونغ.

ومهما يكن الامر ، فان اشتراكيـــة الاتحاد السوفياتـــي الاستبدادية وتخطيطه الاستبـــدادي يصعب اعتبارهما نماذج تحتذى ، يصعب اعتبارهما بديلا حقيقيا للرأسمالية الاستبدادية والتجارية الجديدة . من الواضح ان التخطيط السوفياتي تخطيط اعتباطي تقوم به القيادة . والاشتراكية السوفياتية ، في حين انها حررت الانسان من لاعقلانيته وعدم عدالة ما يسمى بنظام المشروع الحر ، فانها فرضت عليه عبودية متماسكة جديدة يثمنها فقط اولئك الذين في متناولهم سحر الحزب الشيوعي .

## حول التخطيط

يستعمل اصطلاح «التخطيط» بمعان كثيرة تجعله لا يعني بحد ذاته اكثر من فكرة السلوك الواعي او التعقلي عبر الزمان . انـي ارغب فيما يلي في التمييز بين ثلاثة انواع من التخطيط وذلـك لجعل مفهوم التخطيط اكثر دقة : النوع الاول من التخطيط يمكن ان يسمى بادارة المجتمع ، والنوع الثاني تخطيط التنمية ، والنوع الثالث التصميم التنظيمي . في الحقيقة ان هذا التمييز لا يضع حدودا واضحة بين تلك الانواع الثلاثة من التخطيط ، حيث ان ادارة المجتمع يمكن جعلها ، بمعنى تخطيط التنمية ، وتخطيط

التنمية يمكن ان يكون تصميما تنظيميا .

وقبل ان نتفحص الفروقبين هذه الانواع الثلاثةمن التخطيط، يجب ان نفحص ما هو مشترك بينها وذلك بالاشارة الى حالـــة فرضية . لنفرض ان الامة او المجتمع موضع البحث لديه سلطة تخطيطية يمكن وصف مهمتها كما يلي: يجب على السلطة التخطيطية ان تختار وتنفذ واحدا من المسارات او المسالك للمجتمع موضع البحث ويجب ان تقوم بذلك على اساس ترتيب تلك البدائل التي تجسد او تعكس قيمها ترتيبا معلوما حسب أوليتها وأهميتها . وليس من المهم لاغراض المناقشـــة ما اذا كانت قيم السلطـــة التخطيطية تتفق او لا تتفق مع قيم المجتمع بأسره .

اما المسار او المسلك فانه طريق عبر الزمن او سلسلة زمنية. من الواضح ، ان مفهوم مسار المجتمع ينطوي على تعقيد كبير . اذ في كل نقطة زمنية يجب ان يولد هذا المفهوم جميع المعلومـــات اللازمة للسلطة التخطيطية في مهمتها لاختيار وتنفيذ مســـار المجتمع موضع البحث . اذن مفهوم مسار المجتمع له بالضرورة أبعاد متعددة . وكمثال ، تأمل مسار القذيفة ، الذي يمكن تعريفه بسلسلة زمنية لأبعاد الفضاء الذي تسير عبره القذيفة . مـــن الواضح ان حتى ابسط التعاريف «للفضاء الاجتماعي» سيتطلب نسبيا عددا كبيرا من الابعاد . (ان هذه «الابعاد» في التخطيـــط الاقتصادي على مستوى مجاميع الدخل القومي مثلا ، تشمل عادة الناتج القومي والاستهلاك والاستثمار والاستخدام ومستوى الثمن والانفاق الحكومي والعوائد الحكومية وهكذا) .

ان مشكلتنا بعد ذلك هي توضيح مفهوم ما هو ممكن او الذي يمكن اجراؤه في مسار المجتمع . ولا ينكر ان ما هو ممكن او غير ممكن يعتمد على الشروط الاولية المعطاة تاريخيا . ان هـــذه الشروط الاولية تشمـــل ليس فقط تركيب المحيـــط المادي والتكنولوجي المعلوم ، وانما ايضا تركيب المجتمع موضع البحث ، وحقا مجموع البناء القومي القضائي والسياسي والحضاري . ان

كل ذلك معطى بصورة موضوعية ، ويشكل مظهرا مما يمكن تسميته بالضرورة التاريخية . وجنبا الى جنب مع هذه الشروط الاولية المعطاة بصورة موضوعية ، ثمة عنصر غير موضوعي يمكن تشخيصه بمجموعة معتقدات السلطة التخطيطية . ان هذه المجموعة من المعتقدات تتجسد في نظرية او نموذج السلطة التخطيطية حول العملية الاجتماعية . ان نموذج السلطة التخطيطية يعكس فهمها لدينامية النظام الاجتماعي الذي اوكلت لها سلطة توجيهه في المستقبل . ان بناء نظرية او اختيار نموذج من قبل السلطة التخطيطية يعتبر عملية خلاقة ، ويعتبر عملية معرضة الى القيود التي تفرضها الايديولوجية السائدة ومدى تقدم العلم الاجتماعي على السلطة التخطيطية . ومهما يكن الامر ، ان ما يعتبر ممكنا او غير ممكن هو غير موضوعي . اذن ما هو ممكن حول مسار المجتمع يعتبر دائما مسألة افتراضية . وان الضرورة التاريخية تظهر هنا مرة اخرى ، ولكن بمعنى غير موضوعي ، اي انها ضرورة تاريخية بقدر ادراكها كضرورة تاريخية من قبل السلطة التخطيطية.

ان نموذج العملية الاجتماعية الذي اختارته السلطة التخطيطية يحتوي معلومات مهمة : انه يولد جميع بدائل السلاسل الزمنية الممكنة (التي جرى ادراكها) والمتوفرة للمجتمع موضع البحث بعد ان يؤخذ بعين الاعتبار الشروط الاولية المعطاة تاريخيا . بالاضافة الى ذلك ، ان النموذج يحدد الادوات او العتلات التي في حوزة السلطة التخطيطية لوضع المجتمع على مسارات او طرق بديلة .

وبالطبع ، اذا ما اريد لنموذج السلطة التخطيطية ان يكون مفيدا بأي شكل كان ، فانه يجب صياغته بأسلوب احتمالي أو بأي شكل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم تأكيده المستقبل . اذن مشكلة المخطط من الناحية الواقعية لا تتكون من اختيار مسار معين للمجتمع وانما بالاحرى توجيه المجتمع وفق بعض من مجموع بدائل السلاسل الزمنية الممكنة .

وبمعنى ما ، ان جميع انواع التخطيط القومي او تخطيط

المجتمع تتميز بالصفات التي جرى بحثها فيما تقدم ، ما دامت هذه الصفات تجسد معنى السلوك الواعي او التعقلي على صعيد قومي او على صعيد المجتمع . ونأتي الان للفروق بين انواع التخطيط الثلاثة .

ان التخطيط من النوع الاول ، اي ادارة المجتمع ، يعتبر التركيب الاجتماعي القائم من جميع النواحي غير قابل للتغير ويعمل بموجبه كما هو . وان هذا يعكس نفسه بصورة مباشرة في انواع الادوات التي تصبح متوفرة (او التي تعتبر متوفرة) للسلطة التخطيطية . في الغرب عادة ، تشمل اهم هذه الادوات المأخوذ بها في نماذج التخطيط الحكومي سعر الفائدة (او عرض النقود) والعوائد العامة (معدلات الضرائب والتعريفة والخ) والانفاق العام. اما في الحكومات الاشتراكية التي جاءت في اعقاب ثورة ، كما هي الحالة في الاتحاد السوفياتي المعاصر ، فان هذه الادوات اكثر تغيرا ومباشرة ، ولكنها هي الاخرى تأخذ بالتركيب الاجتماعي الاساسي كما هو قائم وعلى اعتباره غير قابل للتغيير . ان هذا النوع من التخطيط يحصل ضمن التركيب الاجتماعي القائم تاركا ذلك التركيب لوحده .

ان اشتمال نموذج التخطيط الى درجة مهمة نسبيا على ادوات او عتلات تؤثر على التركيب الاجتماعي من شأنه ان يفتح مجالات جديدة للمجتمع ، مجالات تعرب عن نفسها عن طريق توسع بدائل السلاسل الزمنية او المسارات المتوفرة للمجتمع . ان هذا بالضبط ما هو مقصود بتخطيط التنمية . انه طابع جميع الاقطار النامية في العالم الثالث ، وطابع الحكومات الاشتراكية التي جاءت في أعقاب ثورة والتي لم تقبل بالوضع القائم كحالة نهائية .

وفي الحالات الثورية حقا ، يمتد مجموع الادوات التركيبية ليشمل المجتمع بأسره ، اي ليشمل مجموع التنظيم الاجتماعي . ويستطيع المرء ان يعتبر هذا النوع الثالث من التخطيط تصميما

تنظيميا . ويتكون التصميم التنظيمي من الهندسة الاجتماعية على نطاق كبير والتأكيد على ان «الطبيعة تستطيع القيام بقفزات» . ان الصين المعاصرة تقدم مثالا لهذا النوع من التخطيط . غير ان اصطلاح حالات «ثورية» يجب الا يفسر على انه يعني بالضرورة العنف . انه ينطبق كلما مرت الفئات المنتفعة بتغير جذري يؤدي الى احلال اعضاء من الخارج يتميزون بنظرة جديدة حول المجتمع محل الاعضاء الداخليين . وهكذا فان حكومة تشيلي بزعامة اياندي ، مثلا ، يمكن شملها بهذا النوع من التخطيط ، على الرغم من حقيقة كون التحول هناك على ما يبدو يحصل ضمن الاطار الدستوري لتلك البلاد .

ان تخطيط التنمية والتصميم التنظيمي يمثلان مشاريع صريحة لاتخاذ اجراءات اجتماعية اصلاحية . وبالطبع يبرز هنا سؤال مهم : طالما انه ليس هناك نظرية للتغير الاجتماعي ، وطالما ان اكثر ما نستطيع توقعه كعلماء اجتماعيين هو بناء نماذج تعالج مظاهر محدودة لهذه العملية ، كيف يمكن الحديث عن التغير المخطط ، وحول العمل الاجتماعي على صعيد واسع لغرض التنمية باتجاه اهداف الحاضر الطموحة ؟ وبتعبير آخر ، ما هي الدعائم العملية لتخطيط التنمية وللتصميم التنظيمي ؟ ان الجواب على ذلك ، مهما كان غير مرض ، بسيط نسبيا . تخطيط التنمية او التصميم التنظيمي يشكلان اشكالا معينة من اتخاذ القرارات على اساس معلومات محدودة . انهما لا يختلفان من هذه الناحية عن معظم اشكال الافعال البشرية . الفعل والمعرفة يرتبطان ارتباطا وثيقا . ان عمليات تخطيط التنمية والتصميم التنظيمي يجب النظر اليها على اعتبارها حالات خاصة من عملية التعلم على صعيد المجتمع . ان وجهة النظر هذه حول النظرية الاجتماعية ـ اي وجهة النظر القائلة بأن النظرية الاجتماعية تنبثق عن تفاعل المعرفة والفعل ـ تعني اولا ، ان كل نظرية تصبح قديمة ومهجورة باطراد وذلك من حيث تغير المشاكل وتغير الاجيال ومن حيث المؤسسات

التي تعكس القيم المتبدلة لاجيال متعاقبة ، ثانيا ، الحاجة لاعادة صياغة النظرية بصورة مستمرة .

لقد آن الاوان الان لنتأمل ما ينطوي عليه وجود السلطة التخطيطية التي افترضت وجودها في مناقشتي . اولا ، ان السلطة التخطيطية لها معنى فقط في الحالات التي فيها فعلا تخطيط على صعيد المجتمع ـ اي في الحالات التي تكون فيها القرارات الخاصة أو القرارات العامة او خليط من المجموعتين مستهدفة وقادرة على توجيه المجتمع على مسار يتفق مع تفضيلات السلطة التخطيطية . بهذا المعنى من الواضح ان المجتمع الرأسمالي السوقي ليس مخططا . ومن الواضح أيضا ان مجتمع الاتحاد السوفياتي مخطط . لقد جادلت في هذا الكتاب بأن الرأسمالية الاستبدادية المعاصرة في طريقها لتصبح مجتمعا مخططا .

ولكن من الخطأ الافتراض بأنه يوجد في جميع حالات المجتمعات المخططة اداة اجتماعية يطلق عليها اسم السلطة التخطيطية . في الحقيقة ان الادوات المناسبة او مراكز تجمع السلطة او المصالح ذات العلاقة يمكن أن تكون متعددة . وفي حالات كهذه حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرارات ، ثمة شرطان لاعتبار المجتمع مخططا : اولا ، يجب وجود عملية صريحة ومستقرة الى درجة كبيرة او صغيرة يجري عن طريقها الاخذ والعطاء بين مراكز اتخاذ القرارات ، ويجب ان تكون تلك العملية قادرة على توليد تفضيل متناسق لترتيب البدائل الاجتماعية حسب اهميتها والرغبة فيها . ثانيا ، يجب ان تكون مراكز اتخاذ القرارات راغبة ولديها السلطة لتوجيه المجتمع في المسار المفضل وذلك بالمراقبة والاستجابة لسلسلة الاشارات المتولدة عن تنفيذ الخطة .

ومن الناحية النظرية ابسط حالة يمكن تصورها هي حالة التخطيط بواسطة مركز تخطيطي واحد . ان حالة التخطيط ذي المركز الواحد ، اي وجود مركز واحد لاتخاذ القرارات، او مجلس تخطيط مركزي فعال ، تتمثل بالقيادة المركزية كليا ، وعادة تتمثل

بعملية مركزية شاملة للمعلومات . تلك هي الحالة عندما يختار مجلس التخطيط المركزي خطة كمية مفصلة وينفذها عن طريق وضع اهداف لسلوك الوحدات (المؤسسات والمستهلكين) . وفي الحقيقة من الممكن جدا ، من حيث المبدأ ، ان ينفــذ مجلس التخطيط المركزي بعض الخطط عن طريق اصدار مؤشرات اثمان مناسبة (تخطيطية) الى الوحدات (المؤسسات والمستهلكين) ، على شرط ان يتوفر الحافز لهذه الوحدات لاتخاذ جميـع القرارات اللازمة استجابة لمؤشرات الثمن هذه ، وذلك وفقا لقواعد متفق عليها او موضوعة مسبقا . اذن ما يتميز به التخطيط الوحيـد المركز هو حقا مركزية القيادة مركزية كلية . ان عمليات جمـع وتحليل المعلومات يمكن جعلها غير مركزية ، من حيث المبدأ . حتى في هذه الحالة المتطرفة لمركزية القيادة . ان التخطيط الوحيـد المركز قد يكون بمثابة تجريد مفيد ، ولكن ليس له علاقة كبيرة بالحالات التاريخية . اذ انه يمثل الحالة المتطرفة للتخطيـط الهرمي – حيث يوجد تركيب قيادة عمودية واضحة مع كون قمة الهرم معلومة ، ولكن ايضا حيث تكون المراكز في كل مستوى من مستويات اتخاذ القرارات حرة في الاختيار بين مجموعة البدائل المعقولة ، تلك المجموعة التي تحددها القيادة المسؤولة مباشرة عن المركز المعني . وثمة درجات متعددة من عدم المركزية في القيادة وفي عملية جمع وتحليل المعلومات تتفق مع هذا النوع مـن التخطيط . غير ان الاكثر اهمية في آخر المطاف هو حالة التخطيط المتعدد المراكز . انه يشبه من جميع الاوجه التخطيط الهرمي مع استثناء واحد . ان الطابع الاساسي المميز للتخطيط المتعدد المراكز يكمن في حقيقة عدم امتداد تركيب القيادة الى قمة الهرم . في نقطة معينة في الطريق المؤدي الى القمة توجد عمليات مستقرة للاخذ والعطاء بين وحدات اتحاد القرارات (سواء كانت هـذه الوحدات معرفة حسب وظائفها او اقليميا او بكلتا الطريقتين) . وبالطبع ان عمليات الاخذ والعطاء هذه يجب ان تكون قادرة من

حيث المبدأ على توليد نظام تفضيل متناسق وشامل للمجتمعوذلك لترتيب البدائل حسب اهميتها والرغبة فيها ، ويجب أن تكون قادرة ايضا على القيادة لاختيار المسار (او مجموعـــة المسارات) المفضل . بالاضافة الى ذلك فانه من الجوهري ان تكون مراكز اتخاذ القرارات راغبة ولديها السلطة لتوجيه المجتمع في المسار (او مجموعة المسارات) المفضل . من الواضح ان درجات عالية من المركزية في القيادة وفي عملية جمع وتحليل المعلومات تتفق من حيث المبدأ مع هذا النوع من التخطيط . (ان المناقشة السابقة في الفصل الثالث يمكن الان صياغتها كالآتي : التخطيط فـــي الرأسمالية الاستبدادية المعاصرة متعدد المراكز . بالاضافة الـــى ذلك ، اذا ما تذكرنا تناقضات النظام الداخلية المتزايدة يجب ان نتوقع ان يصبح هذا التخطيط تخطيطا هرميا ، مع خليط مـــن الادوات الخاصة والادوات العامة التي تسيطر عليها المصالـــح الخاصة في قمة هرم القيادة) .

**« من ، لمن ؟ »**

لقد جادلت في هذا الكتاب بصورة مباشرة او غير مباشرة بأن اختيار المجتمع اليوم ليس بين التخطيط او عدم التخطيط . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار التكنولوجيا الحديثة والسعي من اجل نظام تعقلي يسيطر فيه الانسان بدلا من ان يصبح فريسة للمحيـــط الاجتماعي ، نجد ان الاختيار هو فقط بين انواع المجتمعـــات المخططة . واني لا اقصد ب «انواع» المجتمعات المخططة مـــدى الطموح الذي تتميز به العملية التخطيطية ــ سواء كانت تستهدف مجرد ادارة المجتمع او تشمل التحول الكلي للمجتمع . اني اقصد المشكلة الاساسية التي يحويها سؤال لينين ذو الكلمتين : «من ، لمن» ــ اي من الذي يقرر ولصالح من ؟.

بالطبع يستطيع المرء الاستعانة بالكليشه السطحية والجدل بأن سيادة الشعب مضمونة في المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ التمثيل السليم والنظامي للمصالح وذلك عن طريق الممثلين المنتخبين - حتى في حالة المجتمع المخطط مركزيا . والنتيجة المترتبة على ذلك على ما يظهر هي انه طالما ان المخططين مسؤولون امام الشعب عن طريق ادوات التمثيل الديمقراطي فان خططهم ستعكس قيم ومطامح الشعب .

ولكني جادلت مسبقا عند مناقشة الرأسمالية الاستبدادية بأن السيادة الشعبية كما تجري ممارستها في المجتمع الصناعي المتقدم الحديث لا تحوي سوى القليل من المعنى المقصود بها . فقد اصبحت الانتخابات شكلية - طقسا ضروريا لاضفاء الشرعية على وضعية يفترض بها ان تكون باسم الشعب في حين انها تلتزم التزاما مؤكدا بخدمة مصالح الفئات المنتفعة والطبقة السائدة . وان ما ينطبق على الرأسمالية الاستبدادية من هذه الناحية ليس اقل انطباقا بالطبع على الاشتراكية الاستبدادية .

في الحقيقة ان مفهوم الديمقراطية مفهوم معقد . هناك فكرتان متميزتان تتنافسان على ما يبدو من اجل نفس الاسم ، وهاتان الفكرتان هما السيادة الشعبية والحرية الفردية . ومن الناحية المنطقية ، ليس ثمة علاقة بين الاثنين . ان لائحة حقوق الانسان تعتبر مثالا تشريعيا لمفهوم الحرية الفردية ، في حين ما قاله لنكولن حول «حكومة من الشعب وبواسطة الشعب ومن اجل الشعب» يلخص حالة السيادة الشعبية . وهكذا يجب الا يكون مدهشا شجب ادمند بيرك للسيادة الشعبية باسم الحرية الفردية: «لم تعلمنا اية خبرة بأن حرياتنا يمكن ادامتها بانتظام والحفاظ عليها مقدسة مثل حقنا الوراثي بأية قضية او طريقة كانت غير التاج الوراثي» . ان ملك بيرك لم يمارس سلطة اعتباطية . لقد كان مقيدا بالعرف وبالقانون الالهي ، في حين ان الجمعية الثورية في فرنسا «منذ تحطيم الانظمة ، لم يكن لها قانون وظيفي ولا عرف

صارم ولا تقليد محترم لتقييدها . وبدلا من ان يجدوا انفسهم مرغمين على العمل وفق دستور ثابت ، فقد كانت لديهم السلطة لصنع الدستور الذي يتفق مع تصاميمهم . اذ «اذا كان المجتمع المدني وليد العرف فان العرف يصبح قانونه ، ان ذلك العرف يجب أن يحدد ويحور اوصاف الدستور المكون في ضوئه» (ادمند بيرك : «تأملات في الثورة الفرنسية» ) .

من الواضح ان بيرك مثل الكثير من معاصريه اعتقد بان السيادة مقيدة بالعرف في مجال المفهوم المجرد للمجتمع — وبالتالي قادرة على توفير الضمانات للحرية الفردية . وقد اندمج مفهوم السيادة الشعبية بعد ان حل محل السيادة الالهية خلال الثورة الفرنسية، مع مفهوم الامة والسيادة القومية . ومن هذه الناحية ، فان شرعية اوامر الدولة تستمد من حقيقة كون الدولة في الامة ، وتستمد منفعة الدولة من خدمتهما لاهداف الامة . ان هذه النظرة الراديكالية الجديدة تعتبر عضوية من حيث الجوهر ، معبرة عن صورة مجتمع ككل ذي اهداف وارادة وليس مجرد تجميع للافراد .

ولقد برز سؤالان منفصلان تماما : هل ان وصاية سيادة الشعب — سواء الفرع التنفيذي او التشريعي للحكومة — المستمدة كما هي الحالة «من الشعب وعن طريق الشعب» ستعمل ايضا «لاجل الشعب» ؟ ما هي الضمانات ؟ ثانيا ، ما هو مصير الاقلية، مصير المعارضة ضمن السيادة الشعبية ؟ بالتأكيد ، اذا كانت قواعد المباراة سيجري تثبيتها من قبل الاكثرية ولخدمة مصالح الاكثرية ، فليس هناك اية حماية ، من حيث المبدأ ، للاقلية . ان مفهوم السيادة الشعبية ، اي مفهوم الحكم «من الشعب وبواسطة الشعب ومن اجل الشعب» لا يوفر ضمانات لمصير الاقلية . لا شك ان لائحة حقوق الإنسان تفعل ذلك ، ولكن ما هي الضمانات ضمن السيادة الشعبية بأن اللائحة سوف لا يجري تسخيرها هي الاخرى لمصلحة الاكثرية ؟.

من الواضح ان مفهوم الديموقراطية ، كما تفهمه ، يجب ان يوفر كلا من السيادة الشعبية والحرية الفردية المعقولة . ويبدو ان الشروط الضرورية والكافية للعملية الديموقراطية ضمن التمثيل الديموقراطي هي كالآتي :

١ ـ مجموعة من القواعد تمكن الاكثرية من الحكم ، اي اتخاذ القرارات باسم المجموع .

٢ ـ مجموعة من القواعد تسمح لاعضاء المجتمع ـ الذين تعمل الهيئة الحاكمة باسمهم ـ ممارسة الرقابة المطلعة والمستمرة على تلك الهيئة .

٣ ـ مجموعة من القواعد تسمح للاقلية بان تصبح اكثرية وفقا للشروط المطبقة على الجميع .

٤ ـ مجموعة من القواعد تضع حدودا للآثار الضارة المتولدة من افعال الهيئة الحاكمة والتي يتعرض لها اي جزء من المجتمع موضع البحث .

٥ ـ مجموعة من القواعد تضع حدودا للآثار الضارة المتولدة من افعال اية مجموعة او شخص والتي تتعرض لها مجموعة اخرى او شخص آخر في المجتمع موضع البحث .

ان المجموعات الثلاث الاولى من القواعد تشمل مفهوم السيادة الشعبية . والمجموعتان الاخيرتان تعرفان مفهوم الحرية . ومن الناحية التاريخية ، لا بد من ان ندرك ان تشريع مثل هذه المجموعة من القواعد الصارمة يفترض توزيعا غير اعتيادي للسلطة . اذ لا يمكن تشريع اية قواعد ، او تطبيقها حتى في حالة تشريعها ، ما لم تتفق هذه القواعد مع تركيب السلطة السائد .

ان تركيب السلطة في المجتمع الكبير الحديث هو بشكل يجعل الديموقراطية التمثيلية رغم توفيرها الشرعية لافعال الحكومة ستارا لممارسة السلطة بلا قيود تقريبا من قبل الفئات المتنفعة . اذن من الضروري اعادة توزيع السلطة كيما يصبح التخطيط

مستجيبا لارادة ومطامح الرجل العام ، وكيما يصبح التخطيط تخطيطا اجتماعيا حقيقيا ـ حقا من الضروري جعل التخطيط غير مركزي . وان هذه اللامركزية يصعب من كلتا الناحيتين المنطقية والتاريخية تحقيقها على أسس وظيفية . يجب تحقيقها بشكل لا مفر منه تقريبا على اسس اقليمية .

وحتى التمثيل المتوازن لجميع الفئات المهنية ـ الوظيفية في عملية الاخذ والعطاء في القمة ، والتي تتولد عن طريقها الخطة القومية او الاجتماعية ، لا يكفل كون الخطة مستجيبة لمطامح المواطنين عموما . اذ ان قيادة الفئة الوظيفية على صعيد قومي في المجتمع الكبير هي نفسها او تصبح نفسها بشكل لا مفر منه تقريبا احد مكونات الفئات المنتفعة ، ومن ثم تشكل اداة لاتخاذ القرارات ليس في متناول المواطن .

اننا نتصور ان السعي من اجل تركيب تخطيطي غير مركزي يجب أقامته ضمن اتحاد اقليمي . ولكن ما هي الوحدة الاقليمية بهذا المعنى ؟ ومن اجل تعريف ممكن انتقل الى المخطط الاقليمي .

«ان الاقليم التخطيطي مثل اي اقليم انساني ـ جغرافي يحتاج تعريفه الى موضوع اساسي وفكرة مولدة . ومن اجل ان نعرف الاطار الانساني ـ الجغرافي بشكل مناسب للتخطيط المفيد يصبح من الضروري التكهن ببعض الاهداف الاجتماعية متجنبين قدر الامكان الرأي الشخصي والخيال .

«نقترح ثلاثة اهداف اساسية .

«الهدف الاول : حفظ الارض والتنمية المنتظمة للمصادر الطبيعية . ان هذا الهدف يشير الى عالم متوازن البيئة ، حيث يأخذ الانسان فيه مكانه الطبيعي جنبا الى العضويات الاخرى ، احياء وجماد ، التي تقطن وطنه . ان الانسان سيكف عن استنزاف الثروة الطبيعية وبنفس الوقت سيحرر نفسه من كرب الجوع ، وسطحية طريقة حياته .

«الهدف الثاني : تكامل جميع أشكال الانتاج بما في ذلك

الصناعة والزراعة . والمقصود هنا هو تكامل العمل البشري ، الفكري واليدوي ، داخل الدار وخارجها .

«الهدف الثالث : اللامركزية ، ان ذلك يشير الى عالم يقل اعتماده على العجلات وبعثرة السكان ويكثر اعتماده على العلاقات المنسجمة بين الانسان ومحيطه الاجتماعي والطبيعي .

«أن ألاهداف الآنفة الذكر تقرر خمسةمعايير لتحديد التخطيط الاقليمي .

المعيار الاول : يجب ان يكون الاقليم وحدة جغرافية . وبتعبير آخر ، يجب ان يكون هناك نظام بيئة كامل ، او نظام طبيعي .

المعيار الثاني : يجب ان يكون لدى الاقليم مصادر طبيعيـــة متوازنة توازي سكان الاقليم في الحاضر أو المستقبل . يجب ان ينتج الاقليم ما يكفي من فائض السلع والخدمات للمبادلة بما لا يستطيع انتاجه محليا ويجب ان يستورد من الاقاليم الاخرى . على اية حال ، يجب ان يكون لدى الاقليم الكفاية الذاتية الكامنة حتى ولو لمستوى معيشة أدنى . ان ذلك لا بد منه للحصول على درجة معينة من الامن الداخلي والاستقلال السياسي حتى ضمن الاطار القومي الاوسع .

المعيار الثالث : يجب أن يكون في الاقليم تماسك اجتماعي.. ان هذا المعيار مهم بصورة خاصة في تحديد الاقاليم التخطيطية في القطر المأهول منذ امد طويل حيث تكون الفئات الاجتماعية متلاحمة بصورة وثيقة ومتعلقة ببيئتها .

المعيار الرابع : يجب ان يكون الاقليم وحدة سياسية كامنة ليس فقط ضمن أطاره القومي الحاضر وانما كذلك ازاء بقية انحاء العالم . ان هذا المعيار يتطلب حجما معينا (مساحة وسكانا) وقوة كامنة معينة ، اقتصادية وسياسية .

المعيار الخامس : يجب ان يتميز الاقليم بالكفاءة الكامنة من حيث الخدمات الاجتماعية والفنية ومن حيث الادارة . أن هذه الخدمات هي التي لها اثر مهم على الحياة المعاصرة . وكأمثلة على

هذه الخدمات يمكن ذكر شبكات توليد الطاقة وشبكات المواصلات وشبكات توزيع المياه للري والصناعة والاستخدام في المدن .

«ان الاقليم الجديد كما جرى تعريفه آنفا يمكن ان يسمى بالوحدة ــ الدولة . انه يعتبر اصغر وحدة انسانية ــ جغرافية قابلة للحياة ضمن مجموعة من الظروف المعطاة ، الظروف المادية والاجتماعية والفنية ، اي قابلة للحياة من حيث متطلبات العالم المعاصر .

«انه يمكن ان يكون في اطار العالم الحاضر وفي افضل تقريب جزءا لا يتجزأ من امة ما .

«ان الاعتبارات الاقتصادية والفنية ليست اهم العوامل في تحديد الاقاليم الجديدة . وفي ثلاثي الشعب والبيئة والتكنيك ، يعطى لاشعب والبيئة اهمية اكبر من التكنيك . ثم ان الشعب سيكون او يجب ان يكون دائما هو الذي يقرر التكنيك ، مقداره ونوعه» (مقتبس من مخطوطة غير منشورة بعنوان «طبيعة الاقاليم التخطيطية» ، كتبها انطونيس تريتسيس) .

اذن يمكن اعتبار الوحدة القومية بمثابة اتحاد الوحدات الاقليمية وتنبثق الخطةالقومية كتركيب مشتركللخطط الاقليمية، وذلك عن طريق عملية الاخذ والعطاء بين الاقاليم . ان هذه العملية تستهدف حل الصراع بين الاقاليم في حالة ظهوره نتيجة آثار ضارة يسببها عمل الوحدة التخطيطية الاقليمية للاقاليم الاخرى، وكذلك لحل الصراع المتولد من الآثار الضارة لاقليم واحد او اكثر بسبب فعل (او عدم فعل) على صعيد قومي . بالطبع ان عملية الاخذ والعطاء هذه رهن قواعد مقبولة ومطبقة من قبل الوحدات الاقليمية المساهمة ــ اذ في حالة العكس ، ليس هناك معنى من الحديث عن التخطيط القومي . اذن الوفاق بين الاقاليم او الوفاق القومي شرط ضروري لقابلية المشروع للحياة .

ان درجة المركزية الاقليمية في التخطيط ــ سواء من حيث تركيب المعلومات او تركيب القيادة ــ لا يمكن تحديدها بشكل

مجرد ووفق شروط يمكن تطبيقها بصورة عامة . من الواضح ان مشروع اللامركزية الاقليمية يمكن توسيعه ضمن الاقليم ليشمل الوحدات الصغيرة داخل الاقليم . ولكن يجب ان نتوقع آنذاك ان مجال القرارات المركزية على صعيد الاقليم وازاء الوحـــدات الصغيرة داخل الاقليم سيكون اكبر من مجال القرارات المركزية على الصعيد القومي وازاء الاقاليم . اذ المفروض ان يكون قد جرى تكوين الوحدات الاقليمية مع مراعاة جعل معظم الاقتصاديـــات الخارجية للاقليم اقتصاديات داخلية ضمن الاقليم (التوفـــير والتبذير الخارجي) بحيث يمكن اخذ هـــذه الاقتصاديات بعين الاعتبار في العملية التخطيطية داخل الاقليم .

هل يكفل مثل هذا المشروع اضمحلال الفئات المنتفعة ؟ ليس بالضرورة . قد يغير فقط شكلها . ان اساس تكوين الفئات المنتفعة يكمن في تقييد الدخول اليها وفي توليد مجموعات غير متنافسة ومتميزة من حيث وظائفها وذلك عن طريق الامتيازات ، سواء أكانت وراثية ام اقتصادية ام قيادية . اذن اذا ما رغبنا فـــي استبعاد امكانية تطور شكل جديد من الفئات المنتفعة ، يجب أن تكفل حرية الدخول في المهن ، وان ذلك يتطلب .في آخر المطاف الهجوم المباشر على التخصص وما ينجم عن ذلك من تشخيص الشخص طيلة حياته بوظيفة ومكانة ومستوى متميز معين مـــن الدخل والثروة . لا شك ان هذا هو المقصود بدعوة تريتسيس الى «تكامل جميع أشكال العمل البشري ، الفكري واليدوي ، داخل الدار وخارجها» . اذ ان اضطلاع كل شخص بصورة متعاقبـــة بالادوار المتميزة البديلة في التركيب الاجتماعي يقوض ويستأصل الاستقطاب الذي يعتبر شرط سيادة مجموعة واحدة على مجموعة اخرى . ثم ان مفاهيم السيادة الشعبية والحرية الفردية تميل مع اهتمام الفرد بالعملية السياسية لتصبح موحدة ضمن ما يمكـــن تسميته بالديموقراطية الجماعية، لان السلطات القومية والاقليمية وما يأتي بعدها حسب هذه النظرة هي ان تصبح «من الشعب وعن

طريق الشعب ومن اجل الشعب» بمعنى مباشر وليس بمعنـــى تمثيلي .

ان هذه الحجة يمكن ، بل يجب ، شملها لمجتمع العالم بأسره. ان الامة ، قبل كل شيء ، يجب ان تكون اقليما تعقليا كبيرا ، اي جزءا تعقليا من المجتمع البشري على صعيد العالم . ولكن عالمـا متحررا من مفهوم الامم ـ بحيث يصبح التركيب الدولي الحاضر الذي يتميز بالاستقطاب والقيادة الهرمية والاضطهاد والتبذير ، يصبح تركيبا غير تعقلي ـ لا يمكن تحقيقه ما لم يعاد بناء تركيب القوى الدولية لصالح الامم الضعيفة ، ما لم تستطع الامم التابعة والفقيرة رمي الاغلال التي فرضتها عليها دينامية الامبرياليـــة والصراع بين الدول الكبرى والثورة المضادة . ومن هذه الناحية، فان تزايد الوحدات القومية المستقلة ذات السيادة وخلق اقطاب قوى جديدة يصبح خطوة ايجابية وضرورية في عملية تقييـــد وتحديد قوة الفئات المنتفعة العالمية وتركيبها الامبريالي . اذ ان استنزاف الفئات المنتفعة العالمية هو شرط ضروري لاستنزاف واضمحلال الفئات المنتفعة على صعيد قومي في آخر المطاف .

بالطبع ان ذلك مجرد تصور . ان اهمية هذا التصور مستمدة من حقيقة كونه يحدد حجم الصعوبات التي ستجري مواجهتها في اي تصميم تنظيمي يستهدف وضع دعائم التخطيط الاجتماعي ـ من اجل سيطرة الانسان سيطرة واعية وتعقلية على محيطـــه الاجتماعي .

# هذا الكتاب

هل يوجد تاريخياً بدائل ممكنة للرأسماليـة المعاصرة ؟ إن التركيز سيكون على التجربة السوفياتية الضخمـة .. هـل الاشتراكية السوفياتية بديل مرغوب فيه للرأسمالية المعاصرة؟!

الموضوعات الرئيسية في هذا الكتاب تعالج طبيعة وفلسفة وأسلوب عمل وتركيب القوى التي تتحكم بمصير العالم المعاصر . إنـه محاولة لرسم صورة تقريبية ومختصرة للقوى الاقتصادية نفسها في « عاصمة » الغرب ، الولايات المتحدة الاميركية .

يقدم هـذا الكتاب مناقشة جدية تساعد على تقدم فهم الرأسمالية الحديثة ، وبالتالي البحث عن بدائل مفيدة ومقبولة اجتماعياً .




دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن :